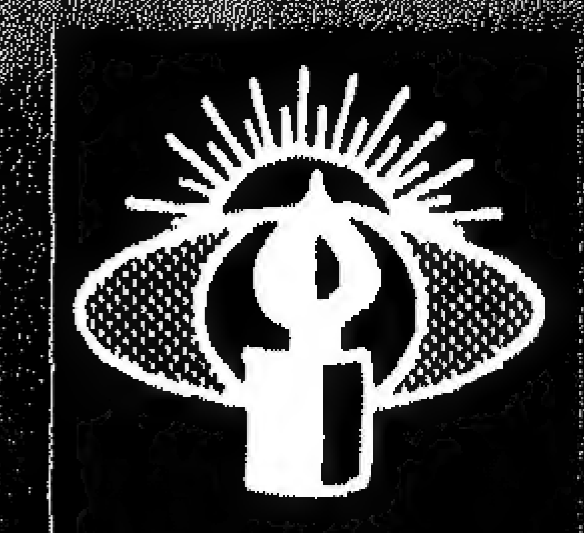
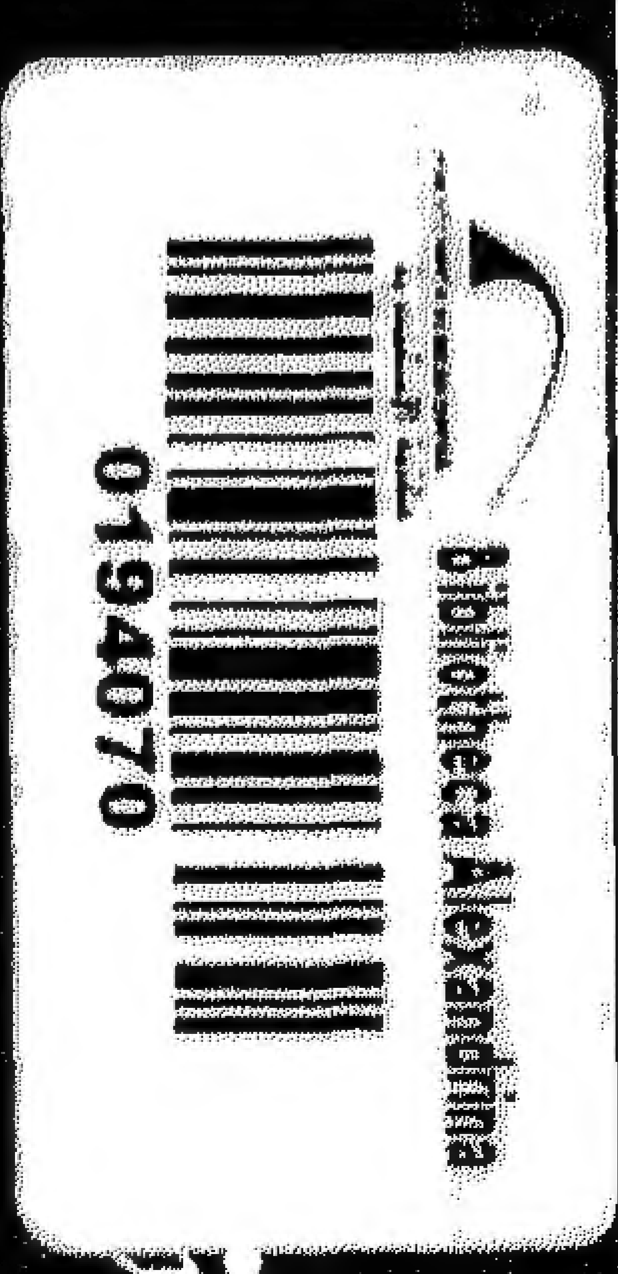


المفكّر العربي

العلاقة الناصريّة - البعثيّة

دراسة استطلاعيّة في أزمة تطوّر الثوريّة العربيّة

عبد العزيز
حسين
الصاوي



دار الطليعة - بيروت

العلاقة
الناصرية - البعثية

عبد العزيز حسين الصاوي

العلاقة الناصرية - البعثية

دراسة استطلاعية في أزمة تطور الثورية العربية

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الطبعة الأولى
شباط (فبراير) ١٩٩٥

مقدمة

يبدو مؤكداً أن عملية المراجعة وإعادة التأسيس التي شرع فيها الفكر السياسي القومي العربي منذ ما يتجاوز العشرين عاماً لم تشمل مسألة الخلاف الناصري ـ البعثي. بالمقارنة مع كافة الاتجاهات والحركات والأنظمة القومية الحديثة الأخرى، فإن الناصرية والبعث شكّلا أكثر أطرافها أهمية وتأثيراً على تطورها، كلٌ إلى مداه ووفقاً لطبيعته. ومع ذلك فإنه لا توجد حتى الآن دراسة متكاملة أو شبه متكاملة منشورة لهذا الموضوع سواء عند الطرفين المعنيين مباشرة كاتجاهات أو مؤسسات تنظيمة أو أفراد ينتمون إليهما، أو لدى الباحثين والمفكرين العرب أو دارسي التاريخ السياسي العربي المعاصر من الأجانب بصورة عامة، وذلك حسب المتابعة التي قامت عليها هذه الدراسة شاملة كافة المصادر المتوفرة في مكتبة كلية الدراسات الشرقية والأفريقية التابعة لجامعة لندن والمكتبة البريطانية، اللتين تضمان أكبر مجموعة منها في أوروبا على الأرجح، إضافة إلى عدد من المكتبات الأخرى العامة والخاصة. وعلى سبيل المثال، فإن ندوة عقدتها «دار المستقبل العربي» التي يشرف عليها الناصريون في مصر بعنوان «ثورة ٢٣ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل» وأخرى نظمتها القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بعنوان «الندوة القومية حول فكر عفلق»، لا تجدان مكاناً، في محاورهما العديدة ومجموعة البحوث التي تغطي كلاً منهما، لموضوع العلاقة بين الطرفين[1].

---

(١) أ ـ دار المستقبل العربي: ثورة ٢٣ يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل (ندوة)، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط ١، ١٩٨٧. ب ـ القيادة القومية لحزب البعث العربي =

بيد أن أبرز الأدلة التأييدية لهذا الحكم حول وضع الدراسات الخاصة بالخلاف البعثي ـ الناصري تقدمه لنا مراجعة السجل الحافل لأهم مؤسسات البحث والفكر القومي العربي وهي «مركز دراسات الوحدة العربية» حيث لم يخصص أي من ندواته ومطبوعاته العديدة والمتنوعة لهذا الموضوع كما أنه لم يدخل في برنامج عمله الثقافي للفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣ الذي يستند إلى ستة عناصر رئيسية يتفرع كل منها إلى مجموعة كبيرة من الدراسات، إلا بشكل ضمني[١]. كذلك فإن الأعمال المخصصة لمسائل تتصل اتصالاً وثيقاً بالعلاقة البعثية ـ الناصرية إما أنها لا تتعرض لها إطلاقاً أو تفعل ذلك بصورة عرضية وبالتالي فهي ضيقة المدى كماً وكيفاً[٢]. وتنطبق الملاحظة نفسها على مجلة المستقبل العربي التي تصدر عن المركز منذ عام ١٩٧٨.

أما خلال الفترة السابقة لتأسيس المركز في عام ١٩٧٥ فإن مسحاً مماثلاً لأعداد مجلة دراسات عربية الشهرية الصادرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤ يثبت خلوها من أي مناقشة لموضوع العلاقة البعثية ـ الناصرية، مع أن هذه المجلة كانت تولي اهتماماً خاصاً لمسألة الوحدة العربية والعلاقات بين القوى القومية والتقدمية لا سيما بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧[٣] ويبدو أنها كانت

= الاشتراكي: الندوة القومية حول فكر ميشيل عفلق، مجموعة بحوث غير منشورة، بغداد، ١٩٩٠.

(١) مجلة المستقبل العربي (شهرية): بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد رقم ١٥٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

(٢) انظر، على سبيل المثال، مطبوعات المركز: أ ـ القومية العربية في الفكر والممارسة (بحوث ومناقشات ندوة فكرية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ثانية، ١٩٨٠، ص ٢٨، ٣٦٦، ٤٠٠ ـ ٤١٢، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٢٩ ـ ٤٤٢. ب ـ مصر والعروبة وثورة يوليو (مجموعة بحوث)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٢. ج ـ دراسات في القومية العربية والوحدة (مجموعة بحوث)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٤. د ـ دراسات في الحركة التقدمية العربية (بحوث ومناقشات ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٧.

(٣) مجلة دراسات عربية (شهرية)، بيروت، دار الطليعة، أعداد أعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٧٥.

أحد المنابر التي طُرحت فيها فكرة إنشاء المركز نفسه[1].

وبحكم الموقع القيادي لمركز دراسات الوحدة العربية في دورة النشاط الفكري والبحثي العربي بما في ذلك التغذية المتبادلة مع اهتمامات المثقفين العرب في انعكاس إيجابي لها وارتقائي بها، فليس غريباً أن نلمس تلك الخصائص نفسها لدى الجهات الأخرى العاملة في المجال ذاته، مؤسسات كانت أو أفراداً. والقاعدة العامة، حتى في المؤلفات البعثية والناصرية، أن يجري تناول مسألة العلاقة في إطار الظروف التمهيدية لوحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ أو محاولة تجديدها، مع إضافة العراق، عام ١٩٦٣، في أعمال مخصصة لمواضيع أخرى مثل تاريخ حزب البعث أو الناصرية أو تجربة قيام وسقوط الجمهورية العربية المتحدة، ويتم التطرّق إلى الخلاف في سياق تطورات التجربة وأسباب فشلها[2]. ويقود هذا بالطبع إلى تهميش المعالجة من كافة النواحي لأنها تقتصر

---

(١) د. سعدون حمادي (مقابلة)، مجلة دراسات عربية، م. س. ، السنة ٤، عدد رقم ٨، حزيران/ يونيو ١٩٦٨، ص ١٠ - ١٦.

(٢) انظر نماذج ذلك في:

أ - Mousa Al-Hussaini, *The Arab Nationalist Movement 1952 - 1961*. Unpublished PH.D. Thesis, U. of Salford, Britain, 12/1987, See ch. 11 & 15.

ب - محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط ١، ١٩٨٨، ص ٢٠١، ٢٧٤ - ٢٨١، ٣٧٦ - ٣٧٧، ٥٥٦ - ٥٦٣، ٦٧٨ - ٦٩٩.

ج - د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣، الجزء الأول، تعريب يوسف جباعي ومصطفى دندشلي، دار النشر غير موضحة، ط ١، ١٩٧٩، ص ٢٠٧ - ٢٣٨. د - محمود رياض: مذكرات (الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل)، ج ٢، القاهرة، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ٢١٠ - ٢١٣. هـ - عبد الإله بلقزيز: إشكالية الوحدة العربية، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، ط ١، ١٩٩١، ص ٣١ - ٣٤. و - شبلي العيسمي: تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي، (ج ٣) المرحلة الصعبة، بغداد، دار الشئون الثقافية العامة، ط ١، ١٩٨٧، ص ٧٧ - ٨١، ١٢٧ - ١٣٦. مؤلف الكتاب هو الأمين المساعد لحزب البعث بين ١٩٦٤ و١٩٩٢. ز - ميشيل عفلق: قضايا الفكر والممارسة (ندوة - القاهرة ١٧ - ١٨/٧/١٩٩٠)، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة والجمعية العربية للعلوم السياسية، بغداد، ١٩٩٢، بدون دار نشر، ص ٢٦٠ - ٣٠١.

على ما يعتبر ضرورياً لتقديم الموضوع الرئيسي. كذلك الأمر فيما يتعلق بالمؤلفات الأجنبية. ففضلاً عن أن معالجتها للموضوع تماثل معالجة المؤلفات العربية المؤشرة أعلاه[١]، فإن من الحقائق الدالة على مبلغ التهميش فيها تكرار استخدام مادة بعينها باللغة الفرنسية فيما لا يقل عن ستة مصادر، لتحديد نظرة ميشيل عفلق إلى طبيعة الصلة بين الناصرية والبعث. وهي إلى ذلك مادة لا تخرج عن كونها تأويلاً مشكوكاً في صحته لنص لا يتجاوز هو نفسه بضعة أسطر[٢].

إن ما يمكن اعتباره استثناء، وإن كان بمعنى محدود ونسبي، في مجال الاهتمام بالعلاقة الناصرية ـ البعثية هما كتابا نظرة جديدة إلى القومية العربية و التجربة الناصرية والنظرية الثالثة. الأول هو بالأصل رسالة دكتوراه دولة من جامعة السوربون تحمل عنوان «جوانب من الفكر القومي العربي المعاصر» يشير إلى محتواه الأساسي. ولكن بما أن المؤلف يقارب موضوع تطور الفكر القومي من زاوية مقارنة التكوين الأيديولوجي لعبد الناصر وعفلق والإطار السياسي والتاريخي الأعم، ومن خلال أحداث رئيسية في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ وقضايا معينة مثل الاشتراكية والإسلام، فإنه يلقي ضوءاً على تقلبات العلاقة وعوامل الوفاق والتباين بين الطرفين في هذا السياق بأكثر مما يفعل أي مصدر عربي أو أجنبي آخر[٣]. ويشاطره الكتاب الثاني هذه الخاصية حيث يتعمق في تحليل تلك العوامل إلى حد ما وفي متابعة تطور العلاقة الناصرية ـ البعثية، وإن كانت نقطة التركيز الرئيسية فيه هي تطور الناصرية في إطار العالم الثالث قبل وبعد وفاة

---

(١) انظر نماذج ذلك في:

Patrick Seale: *The Struggle For Syria*, London, I.B. Tauris & Co, 2nd Edition, 1987, pp. 224-226, 310-315, 317, 322-324; Malcolm H. Kerr: *The Arab Cold War*, New York, Oxford University Press, 3rd Edition, 1971, pp. 10-19, 48-95; John F. Devlin: *The Ba'th Party, A History From Its Origins to 1966*, Stanford, California, Hoover Institution Press, 1976, pp. 80-89, 94-95, 116-146, 158-165, 240-247.

(٢) انظر الفصل الثاني الفقرة المتعلقة بـ «المفهوم البعثي».

(٣) Wafik Raouf: *Nouveau Regard sur le Nationalisme Arabe, B'ath et Nasserisme*, Paris, Editions L'Harmattan, 1984, pp. 246-257, 251-259, 288-290.

عبد الناصر[١].

في ضوء واقع الاهتمام ـ أو بالأحرى ـ عدم الاهتمام البحثي هذا فإن أي عودة جدية إلى موضوع العلاقة الناصرية ـ البعثية تجابه بعقبة البداية من نقطة الصفر تقريباً فيما يتعلق بالمصادر التي يمكن الاعتماد عليها. يوضّح هذه الحقيقة أكثر أن المادة الخام التي يمكن استخراجها من المصادر الأولية للطرفين، أفضل الخيارات المفتوحة مع الغياب الكلي تقريباً للمصادر العربية والأجنبية التي تعالج الموضوع مباشرة، تعاني من مشكلة ندرة الناصري منها بصورة خاصة. إن هناك عدداً كبيراً من المراجع حول الناصرية بسبب أهميتها الظاهرة والمعترف بها كتجربة تطبيق بنائي ملموس في قطر بارز في الإطارين التاريخيين القديم والحديث، وتتزعمها شخصية ذات وزن كبير بمواهبها الذاتية ودورها، وانعكاسات أهمية القطر والمرحلة على ذلك[٢]. ولكن تلك الطبيعة التطبيقية نفسها جعلت المراجع الصادرة من الناصرية، كقيادات وأجهزة سياسية، محدودة عموماً في مجال الفكر السياسي وتكاد تنعدم فيما يتصل بموضوع الدراسة، بعكس الوضع بالنسبة إلى حزب البعث الذي تقتضي طبيعته كحركة سياسية وحديثة معاً توضيح مواقفه وآرائه بصياغاتها الفكرية كتابة ـ علناً وسراً ـ تلبية لاحتياجات القطاعات المستنيرة التي يتجه إليها وعضويته التي ينتمي معظمها إلى هذه القطاعات[٣].

وحتى إذا أضفنا كتابات محمد حسنين هيكل على أساس علاقته الفريدة في

---

(١) مطاع صفدي: التجربة الناصرية والنظرية الثالثة، بيروت منشورات دار الحكيم، ١٩٧٣، ص ١٥٥ ـ ١٥٦، ١٦٩ ـ ١٧٤، ٢١٠ ـ ٢١٤، ٢٥٢ ـ ٢٥٤.

(٢) د. أسامة الغزالي حرب: «ثورة يوليو وإعادة تشكيل النخبة السياسية في مصر»، ورقة بحثية في: ثورة ٢٣ يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل (ندوة)، م. س.، ص ٦٠٣ ـ ٦٠٤.

(٣) السيد يس: تحليل مضمون الفكر القومي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٠، ص ١١٨ ـ ١٦٣. يمكن معاينة الفرق بين الجهتين بمقارنة كمية المصادر البعثية التي يعتمد عليها هذا البحث العلمي بكمية المصادر الناصرية. وهو ما تؤكده أيضاً متابعة هذه الدراسة.

خصوصيتها مع عبد الناصر بالرغم من عدم انتمائه رسمياً إلى القيادة الناصرية، سنجد مشكلة الضعف الكمي والنوعي في المادة المتعلقة بموضوع الدراسة قائمة. فهذه الخصوصية تظل محكومة بمقتضيات الدور الرسمي لعبد الناصر نفسه الذي جعله يتصرف إزاء البعث بحيادية معينة، حتى في ذروة ايجابية العلاقة معه، وهي التي تفسر عدم الإشارة إليه حتى بالاسم وقتها كما سيلاحظ في خطبه وتغطية صحيفة الأهرام للساحة السورية بما في ذلك مقالات هيكل حول هذه النقطة.

أما خلال المرحلة السلبية في العلاقة فإن الازدياد النسبي في المادة الأولية الناصرية والبعثية الخام المطلوبة لدراستها، استجابة لاحتياجات الصراع بينهما نشطاً كان أو خامداً، يقابله طابعها اللاموضوعي الذي يجعل توظيفها بحثياً في محور أساسي للدراسة، مثل تصور كل من الطرفين لطبيعة الآخر والعلاقة معه، أمراً عسيراً. من ناحية أخرى فإن إعداد معظم المادة الخام[1] الخاصة بالطرفين للنشر من قِبلهما يجعلها موضع شك ناتج عن إمكانية التدخل التحيّزي فيها بالتعديل أو الإسقاط الكُلّي لا سيما وأن هناك شواهد على ذلك[2]. وتتصل بهذا الجانب أيضاً الاعتراضات التي أثارها البعث حول مدى دقة محاضر «جلسات مباحثات الوحدة الثلاثية»، أهم وثائق دراسة العلاقة البعثية ـ الناصرية لكونها التسجيل الوحيد للحوار بين الطرفين، ونفاها هيكل مؤكداً أن الخلاف اقتصر

---

(١) المقصود هنا سلسلة خطب ومقابلات جمال عبد الناصر ثم مقالات هيكل، وسلسلة نضال البعث ثم مجلدات: الكتابات السياسية الكاملة لميشيل عفلق، كما ستوثّق مرجعياً عند الإشارة إليها.

(٢) أ ـ عبد القادر يس: «عبد الناصر والقضية الفلسطينية»، الرباط، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، العدد رقم ١٦، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، ص ٩٧. ب ـ ناجي علوش: الثورة والجماهير، بيروت، دار الطليعة، ط ٢، ١٩٦٣، ص ١٢٧ ـ ١٢٩. وفقاً للمرجع الأول اسقطت فقرة من خطاب لجمال عبد الناصر حول القضية الفلسطينية لأنها كانت قد استغلت في معركة إعلامية ضده. في المرجع الثاني يظهر جزء من حديث لميشيل عفلق، غير مضمن في المجلدات والسلسلة المذكورة في الهامش السابق، حول حل الحزب الذي كان موضع خلافات شديدة لاحقة بين قياداته.

على «المسائل الحربية»(١).

والواقع هو أن بقاء القيمة البحثية لوثيقة على هذه الدرجة من الأهمية معلقة دون حسم نهائي، وهو أحد النتائج الجانبية السلبية لبقاء تجربة التعاطي الناصري ـ البعثي بعيداً عن بؤرة الفحص العلمي، يشير إلى الظاهرة الأخطر في مجال المادة الخام الضرورية لذلك وهي التآكل التدريجي للمصادر المعوِّضة عن فقرها الراهن والمتمثلة في شهود تلك المرحلة ووثائقها، سواء بالوفاة أو بمرور الزمن على الذاكرة وعلى الوثائق.

إن هذه الصعوبات المتعلقة بالمصادر إزاء تطور الصلة بين حزب البعث والناصرية تعتبر حافزاً إضافياً لإحياء الاهتمام به كطريق وحيد لإحداث تراكم تدريجي في هذا الحقل وذلك في نطاق الحافز الأعم والأقوى المستمد من أهمية الصيغتين الناصرية والبعثية للثورية العربية بصرف النظر عن وزن كل منهما بالمقارنة مع الآخر في هذا الإطار وخارجه. فالشحّة البالغة في الاهتمام البحثي والفكري بأزمة العلاقة بين الطرفين، التي تعود إليها مشكلة المصادر في أغلبها، تعني أن أخطر انعطافات التاريخ السياسي العربي المعاصر بقي في ظلام الإهمال أو الإضاءة الجزئية والمبتسرة التي تزيده إبهاماً لأن من المستحيل الفهم الشامل والمجدي مستقبلياً للتقلص المضطرد في حيوية التيار القومي، بالرغم من نجاحاته في جبهة أو أخرى بعد الانشقاق بين جناحي قيادته، دون تقصي أبعاد تلك الأزمة كمظاهر ونتائج وأسباب.

---

(١) أ ـ الأهرام (جريدة يومية) القاهرة، عدد ١٩٦٣/٧/٥ (مجموعة ميكروفيلم، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، لندن). وكانت المحاضر قد صدرت مجمّعة لأول مرة في القاهرة خلال كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ في طبعة شعبية. ب ـ المصادر التالية تتضمن في مجموعها المعلومات المتوفرة حول قيمة المحاضر كمادة مرجعية بما في ذلك تحليلاً وتدقيقاً في مدى سلامة الاعتراضات البعثية:

١ ـ John Devlin: *The Ba'th Party*, op.cit., pp. 241-242.

٢ ـ Malcolm Kerr: *The Arab Cold War*, op.cit., pp. 49, 52, 77, 80.

٣ ـ Kamel S. Abu Jaber: *Arab Ba'th Socialist Party, history, Ideology and Organization*, Syracuse, NY, SUP, 1966, p. 78.

٤ ـ رياض طه: محاضر محادثات الوحدة، بيروت، دار الكفاح، ١٩٦٣.

هذا وحده مبرر كافٍ لإحياء الاهتمام بهذا الموضوع، ولكن تسليط الضوء على بعض نتائجه يساهم في توضيح المدى الكامل لذلك. ونقطة الانطلاق هنا هي أن العلاقة الناصرية ـ البعثية، توافقاً وتناقضاً، بموقعها في صلب التركيبة الداخلية للحركة القومية بمختلف مكوناتها وتجلياتها، هي في التحليل النهائي علاقة هذه الحركة بنفسها. فبالرغم من كل التباينات الطبيعية بينهما ـ وتلك التي خلقها أو أججها التدهور الصراعي للخلاف ـ ينتميان موضوعياً وفي تصورهما الذاتي إلى ظاهرة فكرية ـ سياسية واحدة هي الصيغة القومية الحديثة في مواجهة تحديات العصر. يترتب على ذلك أن جهود إعادة اكتشاف هذه الظاهرة في ضوء النكسات والتجارب اللاحقة وتقييمها وتصحيح مسيرتها داخل الدائرتين الناصرية والبعثية وخارجهما ـ ومن ثم المساهمة في التقدم العربي مع بقية الاتجاهات والقوى السياسية الحية ـ ظلت مفتقرة إلى حلقتها الرئيسية التي يكشف عنها السؤال المشروع منطقياً التالي: هل يعقل أن تكون أزمة العلاقة بين قطبي الصيغة القومية معزولة عن أزمة تطور هذه الصيغة نفسها؟ وهو سؤال بديهي إلى درجة أنه يكاد يكون جزءاً من تعريف الأزمة نفسها. والغالب ـ لذلك ـ أن في الإجابة عليه يكمن سر استمرارها حتى الآن بما في ذلك بعض عيوب المنهج والتنظير التطبيقي التي رافقت البحث القومي المنحى في مرجع الأزمة مثل استعارته لمقولات ماركسية في الستينات، كما حدث مثلاً في تبنيها كلّية لدى «حركة القوميين العرب» بعد حرب ١٩٦٧، ثم مقولات دينية ـ إسلامية في السبعينات[1]، بأكثر مما يسمح به التفاعل الإيجابي المطلوب مع المدارس الفكرية الأخرى.

فالأكيد هو أن عدم الالتفات الجدي إلى العلاقة الناصرية ـ البعثية بوزنها الكبير على صعيدي النظرية والممارسة، أبقى مجموعة هامة من الافتراضات والأسئلة المتصلة بها حول مسار التطورات الفكرية والسياسية للتيار القومي بعيدة

---

(١) د. عزيز العظمة: العلمانية من منظور مختلف، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٩٢، ص ٣٠٣ ـ ٣١٢. أحد نماذج وجهات النظر حول نوعية الاستعارة ومداها.

عن الامتحان والإجابة مما طمر منبعاً ثرّاً لإغناء رؤيته ودفع - تالياً - إلى الاستعانة التعويضية برؤى مغايرة في منطلقاتها لا سيما مع تكرار وتفاقم ظواهر العجز. وأوضح الدلائل هنا هو عدم إيلاء الاعتبار الكافي لفرضية التأزم الداخلي في الركيزة الناصرية - البعثية لنموذج الوحدة المصرية - السورية كمرجع رئيسي لانهياره، لكونها تعكس أهميتها الموازية في نشوئه[1]، بالرغم مما يوحي به فشل محاولات تجديدها من عدم كفاية التفسيرات المغايرة، وبالرغم مما يدل عليه التلازم بين عدم إقامة نموذج وحدوي حتى الآن وتراجع النهضوية العربية في شكل انقطاعات متتالية لتطورها، من أن انفصال عام ١٩٦١ هو بدايته الحقيقية وليس هزيمة ١٩٦٧ أو غيرها كما تذهب بعض الآراء.

أما بالنسبة إلى المستقبل فإن غياب موضوع تبدلات المحور البعثي - الناصري وأسبابه وآثاره عن مجال الفحص والتشريح والمراجعة الشاملة والمعمّقة، يعني أن الحركة القومية ستظل، كما بقيت طوال الفترة الماضية، تتصدى لفهم ومعالجة قضايا الواقع العربي المتجددة وهي تعاني من نقص خطير في إدراك مصدر تعقيداتها الداخلية أي في صميم وعيها النقدي الذاتي. وهو أمر يلقي، في أحد تفرعاته، ظلالاً كثيفة من الشك حول قيمة التحاور القومي مع

---

(١) انظر: أ - مجدي رياض: حوار شامل مع د. جمال الأتاسي عن الناصرية والناصريين، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، مكان النشر غير موضّح، ١٩٩٢، ص ٨١ - ٨٣. من أكثر النماذج دلالة في هذا الصدد بسبب دور الأتاسي الفكري والسياسي. يضع تأثير الانقسام البعثي - الناصري في المرتبة الرابعة والأخيرة ضمن تقييمه لأسباب الانفصال، بعد مشكلة التنظيم السياسي ودور الأجهزة الرسمية وحتى بعد دور الانقسام الشيوعي - القومي. ب - منح الصلح: «عبد الناصر والجماهير العربية»، بحث مقدم إلى: ثورة يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل (ندوة)، م. س.، ص ٧٢١. استثناء نادر وعابر إذ يشير في معرض البحث إلى أن الوحدة تمت «نتيجة لقاء بين ثورة يوليو بقيادة عبد الناصر والحركة الشعبية والقومية في سوريا بقيادة البعث» ولكنه يرى الرابطة بين ذلك وانهيار الوحدة في عدم استيعابها لخصائص القطرين. ج - معالجة أولية لهذه الفرضية في: عبد العزيز الصاوي، «وحدة ١٩٥٨ والخلاف بين الناصرية والبعث» بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٠، ٢/١٩٩٤، ص ١١٣ - ١١٧.

الآخر الإسلامي السياسي ـ الفكري وغير الإسلامي لأن ذلك يتضمن القفز فوق ضرورة الحوار الناصري ـ البعثي، الركن الأساسي للحوار القومي ـ القومي عموماً، كخطوة سابقة لذلك باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية نفض الغبار عن هذا الملف المهمل والتعامل مع محتوياته بروح موضوعية متحررة من طغيان النفس السياسي الصرف بردود الفعل الدفاعية التبريرية والاتهامية المانعة لرؤية العيوب المشتركة، التي تثيرها. ولا يلغي هذا بالطبع أهمية التواصل الحواري للدائرة القومية مع غيرها ولا حتى إمكانية وفائدة استمراره جنباً إلى جنب مع التفاعل الحواري داخلها.

كذلك فإن الترياق المضاد لاحتمال الانزلاق نحو البحث النظري والأكاديمي المجرد على حساب الاختبارات العملية وحاملها النضالي، السياسي والتنظيمي، بالرغم من مدخلات العقلانية والعلمية في الفكر السياسي العربي[1] التي نتجت عنه، والانتباه المبكّر إلى هذا المحذور هو نفسه أحد براهين ذلك، قد يكمن في العودة إلى موضوع العلاقة الناصرية ـ البعثية خاصة والعلاقات بين القومية عموماً، لأنه يفسح مجال التركيز على جوانب التماس المباشر بين النظري والعملي.

تلك هي بعض النتائج التي استتبعتها هذه الفجوة القائمة في مجموع الدراسات العلمية الممنهجة للواقع العربي بمختلف أبعاده. ونظراً لوضوحها ومنطقية تأثيرها وأهميته فيما يتعلق برؤية الحركة القومية لماضيها ومن ثم تصويب رؤيتها للمستقبل، فإن استقصاء مصدر الفجوة نفسه ينطرح كواحدة من القضايا الكثيرة والمتداخلة التي لا بد من الاهتمام بها لسد تلك الفجوة.

على أن نطاق هذه الدراسة الأولية لا يتسع لذلك لأن طموحها لا يتعدى إثارة اهتمام المؤسسات والأفراد من ذوي التخصص والدراية والخبرة النظرية والعملية بالموضوع الرئيسي وهو الصلة بين الناصرية والبعث بأطوارها وجوانبها المختلفة وذلك بالتركيز على جانبين فيها وهما المراحل المختلفة لتطورها ومسببات

---

(١) معن بشور: «العوائق الذاتية لدى الوحدويين العرب»، ورقة قدمت إلى: الوحدة العربية، تجاربها وتوقعاتها (ندوة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٩، ص ٥٦٢.

الخلاف الذي نشأ بينهما متفاقماً إلى حد القطيعة الشاملة. بناء على هذا تكون الدراسة قد حققت أهدافها إذا هي نجحت في صياغة وطرح قضية الخلاف كسؤال حيوي الأهمية أمام العقل السياسي القومي العربي لا مفر من إجابة مستوفية عليه، وأشرت بعض علامات الطريق نحو ذلك.

هذا ولا بد من ملاحظات ثلاث قبل الدخول في الموضوع الأساسي: الأولى هي أن اختيار عام وفاة عبد الناصر في ١٩٧٠/٩/٢٨ للتوقف عن متابعة الرسم التخطيطي لتطور العلاقة بين البعث والناصرية جاء لأن الفترة التي تمت تغطيتها تشمل مرحلتي التوافق والتناقض ـ وحسب ما توصلت إليه هذه الدراسة ـ فترة نمو جذور التعارض والصراع الحقيقية. وقد رؤي أن هذا المدى الزمني كاف في حدود الغرض الجوهري من الدراسة بالرغم من أن الخلاف بأشكاله المتعددة استمر بعد ذلك لفترة، ولا تزال رواسبه موجودة ومؤثرة حتى الآن.

الملاحظة الثانية تتعلق بالطرف البعثي المقصود. كما هو معلوم فقد انتهى صراع داخلي في حزب البعث العربي الإشتراكي إلى انقلاب ٢٣ فبراير/ شباط ١٩٦٦ في سوريا ضد قيادته القومية، أنشئت بعده هياكل حزبية داخل سوريا وخارجها متوازية مع تلك التي تشكل منها حزب البعث منذ تأسيسه والتي يرتبط بها النظام القائم في العراق منذ عام ١٩٦٨. وبما أن تناقض البعث والناصرية بدأ واستمر مع القيادات المؤسسة للحزب والهياكل الحزبية والرسمية التي ارتبطت بها بصورة رئيسية، فإن الإشارة إلى حزب البعث في الدراسة تتعلق بها.

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالمقصود من مصطلح «ناصرية» ومشتقاته حيث لا تعتبر الدراسة نفسها معنية بالمناقشة الدائرة في بعض الأوساط الناصرية حول تعريف هذا المصطلح بدقة بعد رحيل جمال عبد الناصر لأن الأمر هنا لا يتعلّق بالمحتوى الفكري الذي يحدد ماهية جوهر الناصرية ومعايير الانتهاء الأخرى إليها في إطار المتغيرات[1]، وإنما بمجموع التصرفات العملية والخطوط الفكرية

---

(١) انظر مثلاً:

أ ـ أحمد ثابت: «عن الناصرية والمنهج»، القاهرة، مجلة اليقظة العربية، العدد الخامس، =

والسياسية المتتسبة إلى قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وسلطتها، بمراتبها وأنواعها المختلفة، في نطاق موضوع الدراسة وحقبتها الزمنيـة، وهو تعـريف فضفاض ولكنه كاف تماماً للأغراض المنشودة.

= ١٩٨٩/٥، ص ٦٢ - ٧٧. يستعرض المقال كتاباً لـ د. عصمت سيف الدولـة، عن الناصريين وإليهم، القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨٩، يطرح فيه وجهة نظره حول ماهية الناصرية. ب - عبد الله إمام: الناصرية وتحـديات العصر، القـاهرة، مؤسسـة روزاليوسف، ط ١، ١٩٨٨. حوارات مع مجموعة شخصيات في الإطار الناصري من مصر وخارجها حول عدد من القضايا، تستهدف بلورة موقف موحّد حولها.

الفصل الأول

تطورات العلاقة

أولاً: المرحلة التمهيدية

بناء على مجموعة المصادر العربية والأجنبية المتوفرة حول الموضوع يمكن تمييز ثلاث مراحل في تاريخ العلاقة بين الناصرية وحزب البعث العربي الاشتراكي وذلك تحت ثلاثة عناوين تلخص طبيعة كلٍ منها: التمهيدي، الإيجابي، السلبي.

تتحدد المرحلة الأولى زمنياً بالفترة الواقعة بين وصول «الضباط الأحرار» إلى السلطة في مصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأوائل عام ١٩٥٥ باعتباره التاريخ الذي تجمع عدد من مصادر حزب البعث نفسه وغيرها على كونه توقيت بداية التحوّل نحو الإيجابية في نظرته وسلوكه تجاه القيادة الجديدة في مصر الذي اكتمل تماماً بعد ذلك ببضعة شهور، كما سيأتي بيانه في الجزء اللاحق من هذا الفصل. أما محددات طبيعة هذه المرحلة فهي أن سلبية العلاقة لم تكن متبادلة من ناحية ثورة يوليو بل إنها ربما سعت إلى تحييد البعث[1]، كما أنها كانت سلبية ضحلة الجذور

(١) ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٢)، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٦، ص ١١٦. يقول المؤلف: «... أصدرنا بياناً بمناسبة إعدام الأخوان المسلمين (١٢/١٩٥٤) - رغم رأينا فيهم - وبيّنا أننا لا نوافق على القمع والإرهاب وأرسلوا يطمئنون على إثر بياننا وأنهم سائرون نحو الديمقراطية».

من ناحية هذا الأخير. فالواقع هو أن قيادة السلطة المصرية الجديدة لم تكن معنية بتحديد موقف ما من حزب البعث لأن اهتمامها بالمجال القومي العربي بمجموعه كان محدوداً للغاية خلال هذه السنوات الأولى من حياتها التي طغت عليها المشاغل المتعلّقة بحسم التوترات الداخلية في السلطة، خاصة بين عبد الناصر ومحمد نجيب، والخارجية مع الأحزاب المصرية، خاصة الوفد والأخوان المسلمين والشيوعيين، والتهيئة في الوقت نفسه لإنجاز أهم أهداف الحركة الوطنية المصرية ألا وهو إجلاء الاحتلال البريطاني[١].

على النقيض من ذلك كان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي نشأ كحركة معارضة ولم تتعد تجربته مع السلطة حتى ذلك الحين إلا الاشتراك المحدود في وزارتين سوريتين بوزير واحد وهما الوزارة الانتقالية بعد سقوط حكم حسني الزعيم في ١٩٤٩/٨/١٤ (حوالى ثلاثة أشهر) ووزارة صبري العسلي في فبراير/ شباط ١٩٥٥ (حوالى سبعة أشهر)، أقول كان الحزب يعبر عن تصوره لنفسه كحركة قومية بتحديد موقف من القضايا المطروحة في جميع الأقطار العربية بكافة أنواعها بما في ذلك مجريات الأمور السياسية مفسحاً في ذلك حيّزاً كبيراً لمصر يتناسب مع وزنها العربي الخاص لديه[٢]. وبينما كان هذا العنصر بشقّيه بمثابة الحافز نحو تشكيل التصوّر البعثي للناصرية، فإن سلبية هذا التصور حينذاك والممارسة التي نبعت منه، تعودان إلى التفاعل بين عوامل وقتية هي غموض اتجاهات ثورة يوليو بسبب انكفائها الداخلي وطبيعتها العامة كتغيير غير مرتبط بجهة سياسية معروفة، ومحدودية اطلاع البعث على أوضاع مصر في الوقت

---

(١) محمد السيد سليم: التحليل السياسي الناصري، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ٨٨.

(٢) أ ـ Patrick Seale: *The Struggle For Syria*, op.cit., pp. 310, 311. ب ـ د. الياس فرح: تطور الإيديولوجية العربية الثورية، الفكر القومي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٣، ص ٧٧ ـ ٨٠؛ ج ـ نضال البعث (ج ٢)، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٦، ص ١٧٨ ـ ١٩٠، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٥؛ د ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٤)، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٧، ص ١٣٩.

الذي كانت فيه قومية الحزب بأبعادها الأيديولوجية والتنظيمية والسياسية في مراحلها التكوينية الأولى. فبالرغم من تواجده المتفاوت الوزن في الأردن والعراق ولبنان إلا أن وجود البعث في مصر والأقطار غير المشرقية كان معدوماً كلية تقريباً خلال الفترة المعنيّة[1]. والأهم من ذلك أنه حتى القيادة القومية نفسها لم تكن قد تشكّلت بعد في عام ١٩٥٤، أي بعد المؤتمر التأسيسي بسبع سنوات، وبقي دورها القومي ضعيفاً لفترة لاحقة بحيث ظلت قيادة قطر سوريا هي القيادة القومية الفعلية[2]. وأهمية هذا العامل في تفسير الموقف ترجع إلى أنه حتى لو انتفت المسببات الخاصة بأوضاع ثورة يوليو نفسها فإن ذلك لم يكن يعني تلقائياً الانتفاء الكامل لأسباب التناقض بين الطرفين، لأن أهم هذه الأسباب من ناحية حزب البعث وهو حساسيته الحادة ضد الحكومات العسكرية بعد تجربته في سوريا مع انقلاب حسني الزعيم (آذار/ مارس حتى آب/ أغسطس ١٩٤٩) ثم الشيشكلي (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ حتى شباط/ فبراير ١٩٥٤)[3] خاصة، كان من المتعذر تحييده في ظل تلك الأوضاع. والحال أن انعكاس هذه الحساسية في رؤية قيادة البعث للنظام الجديد في مصر كان يتضاعف بسبب خضوع سياساته العربية لاحتياجاته الداخلية كما سبقت الإشارة إليها، مرتبطة بمفهوم جزئي للوحدة العربية ينحصر في الأبعاد العسكرية والدفاعية[4]؛ مما أدى إلى تغليب الجانب الرسمي في علاقته بالدول العربية وجعل مواقفه إزاء النظام السياسي السوري العسكري متقاطعة بحدة مع مواقف حزب البعث. وكذلك

(١) شبلي العيسمي: تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي (ج ٢: مرحلة النمو والتوسع ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨)، بغداد، دار الشئون الثقافية العامة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧، الفصل الخامس، ص ١٨٩ ـ ٢٤٢.

(٢) نضال البعث (ج ٤)، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦، ص ١٠٥، ١٠٧.

(٣) أ ـ Wafik Raouf: *Nouveau Regard sur le Nationalisme Arabe*, op.cit., pp. 253-254؛ ب ـ نضال البعث (ج ٦)، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦، ص ٢٣ ـ ٢٤؛ ج ـ شبلي العيسمي: تاريخ حزب البعث (ج ٣)، م. س.، ص ١٠٩.

(٤) د. مارلين نصر: التصوّر القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨١، ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

الأمر فيما يتعلق بالتعامل مع النظام العراقي حيث كان اتجاه الوحدة العراقية ـ السورية يجد معارضة شديدة من حزب البعث.

لكل تلك الأسباب فإن المسألة، مثلما هي الحال مع مواقف مجمل القوى والاتجاهات الوطنية واليسارية في الوطن العربي تجاه ثورة ٢٣ يوليو، كانت مسألة وقت تتضح خلاله أبعاد ثورة يوليو ٥٢ الحقيقية ويكتسب خلاله الطرفان معرفة أفضل ببعضهما البعض، بما في ذلك ربط الصلة المباشرة بينهما، لتنتقل العلاقة إلى إيجابية متبادلة، مما يجعل التوصيف الأدق للمرحلة السابقة هو «التمهيدية» وليس «السلبية».

ثانياً: المرحلة الإيجابية

بالرغم من وجود إشارات في بعض المراجع إلى احتمال وجود اتصالات سابقة بين قيادتي ثورة يوليو وحزب البعث[1]، إلا أن الفترة الواقعة بين شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٥٥ هي التي تبرز كتوقيت لأول اتصال حقيقي بين الطرفين على لسان الأمين العام لحزب البعث ميشيل عفلق[2]، وهو ما يتطابق مع تاريخ الانتقال إلى الإيجابية إزاء الناصرية يرد في تحليل بعثي للموضوع[3]، إذ يبدو أن اللقاء الوحيد المؤكد الذي تم قبل ذلك بين صلاح سالم وقيادة البعث في أوائل عام ١٩٥٤ كان عابراً[4].

والواقع هو أن إشارات خافتة لبداية الإيجابية تعود إلى ما قبل التاريخ

---

(١) أ ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٢)، م. س.، ص ١١٦؛ ب ـ أحمد حمروش: عبد الناصر والعرب (قصة ثورة ٢٣ يوليو)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط ٢، تاريخ النشر غير موضح، ص ٢٥.

(٢) Patrick Seale: *The Struggle For Syria*, op.cit., p. 225.

(٣) نضال البعث (ج ٣)، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦، ص ٦.

(٤) أ ـ أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو (ج ٣)، م. س.، ص ٤٢؛ ب ـ صلاح البيطار: مقابلة، مجلة الطليعة، شهرية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧، ص ٢٧.

المذكور بحوالى العام[1]، وهو تاريخ يتوافق بدوره مع بداية التحسس البعثي للوجه الآخر في سياسة ثورة يوليو ١٩٥٢ العربية عندما شرعت في اتصالاتها التحتية معه، ضمن بقية قوى الاحتجاج والمعارضة السياسية العربية. غير أن بقاء هذا التوجه الناصري عند هذه الحدود لفترة عام تقريباً، أي دون انعكاس محسوس في الخط الرسمي للنظام، هو الذي يفسر اتخاذ بوادر الإيجابية شكل إيماءات سريعة لنواحي الاختلاف بين نظام يوليو ٥٢ والنظام الملكي وإيحاء بأن ارتفاع مستوى التوقعات تجاهه، لهذا السبب، هو مصدر حدة النقد الغالب على نصوص هذه الفترة[2] التي انتهت ـ حسب ما يمكن استخلاصه من المادة المتاحة ـ في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥.

من هنا فإن تبلور التحول نحو الإيجابية تواكب في تدرجه مع التصلّب المتزايد للموقف المصري من المخططات الغربية في المنطقة بعد توقيع الاتفاق العراقي ـ التركي في شباط/ فبراير ١٩٥٥، المرحلة الأولى من حلف بغداد الذي اكتمل بالتوقيع البريطاني في إبريل/ نيسان من العام نفسه[3]، ومع ازدياد اللقاءات بين الطرفين المعنيين. فمن اللقاءات المؤكدة، قبل أن تتعدد في أجواء التمهيد لمشروع وحدة مصر وسوريا ابتداء من عام ١٩٥٦، تلك التي تمت حوالى آذار/ مارس ١٩٥٥ في دمشق بين كمال رفعت والحوراني وعفلق، كل على حدة[4]، ثم خلال مؤتمر باندونغ (١٨ ـ ٢٥ نيسان/ إبريل ١٩٥٥) مع عبد الناصر نفسه[5]، وفي دمشق، في أعقاب اغتيال العقيد عدنان المالكي

---

(١) نضال البعث (ج ٢)، م. س.، ص ٢٦١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٤، ٢٧٠ ـ ٢٧١، ٢٧٨ ـ ٢٧٩، ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٣) نضال البعث (ج ٣)، م. س.، ص ٤٨ ـ ٥٦، ٥٩ ـ ٦٨، ١٠٩. تتدرج الإشارة لثورة يوليو في هذه النصوص التي تبدأ في ٥/٢/١٩٥٥ من الحيادية، بعكس النصوص المشار إليها في الهامش السابق التي تغلب عليها السلبية الواضحة، إلى الإيجابية الصريحة والثابتة في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥.

(٤) رياض طه: قصة الوحدة والانفصال، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٤، ص ٢٩ ـ ٣٠. يبدو أن المؤلف كان على صلة متينة بقيادة ثورة يوليو حتى الانفصال على الأقل.

(٥) صلاح البيطار (مداخلة): القومية العربية في الفكر والممارسة، م. س.، ص ٤٢٧.

(٢٢/٤/١٩٥٥)، بين كمال رفعت وأكرم الحوراني[1]. وبينما أتاحت هذه اللقاءات قدراً أكبر من المعرفة المتبادلة بين الطرفين فإن العامل الأساسي في تعميق الانعطاف البعثي نحو الإيجابية هو الاتضاح التدريجي للهوية التقدمية والعربية لسلطة الضباط الأحرار الجديدة في مصر من خلال منظومة من المواقف العملية المتتابعة هي: تبلور الاتجاه المعادي لحلف بغداد (شباط/ فبراير ١٩٥٥)، البيان المشترك مع سوريا ضد الحلف ومع التحالف العسكري والتعاون الاقتصادي بين البلدين (آذار/ مارس ١٩٥٥) والذي تطور بسرعة إلى مشروع ميثاق ثلاثي مع السعودية واتفاقيات عسكرية ثنائية بين مصر وسوريا ومصر والسعودية، حضور مؤتمر باندونغ (نيسان/ إبريل ١٩٥٥) وتبني سياسة الحياد الإيجابي ثم أهم التطبيقات العملية لذلك حتى ذلك الحين بعقد اتفاقية شراء السلاح مع تشيكوسلوفاكيا (أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥).

أما التطور المصري الداخلي الذي يبرز في الكتابات البعثية حول الموضوع أكثر من غيره كعنصر في تعميق الانعطاف فهو النص في مقدمة الدستور المصري الصادر في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦ وفي مادته الأولى، على عروبة مصر[2]، بينما لا تبرز المعالم الرئيسية الأخرى مثل إلغاء الملكية وقانون الإصلاح الزراعي (أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢) والجلاء (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤) في هذا الإطار إلا وفق نظرة بعدية تخلع عليها معنى معاكساً للمعنى السلبي الذي كان قد أسبغ عليها خلال الطور التمهيدي[3]. ويعتبر هذا مؤشراً بالغ الدلالة على مدى التحول نحو الإيجابية الذي جعل البعث «أول جماعة سياسية خارج مصر تمنح

---

(١) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو (ج ٣)، م. س.، ص ٢١.

(٢) انظر مثلاً: أ ـ نضال البعث (ج ٣)، م. س. ص ٧، ١٢٧؛ ب ـ شبلي العيسمي: حزب البعث العربي الاشتراكي (ج ٢)، م. س.، ص ٤١؛ ج ـ د. قاسم سلام: البعث والوطن العربي، باريس، منشورات العالم العربي، تاريخ الصدور غير موضح، ص ١٥٤. المؤلف، وهو من اليمن، عضو في قيادة حزب البعث القومية منذ عام ١٩٧٠.

(٣) يمكن في هذا الصدد مقارنة الآراء البعثية الواردة حول هذه المعالم في: أ ـ نضال البعث (ج ٢)، م. س.، ص ٢٢٣، ٢٧٨ ـ ٢٧٩، ٢٦١، ٢٨٧؛ ب ـ نضال البعث =

عبد الناصر ثقتها»[1].

هذا مع ملاحظة أن الانتقال نحو الإيجابية بالنسبة إلى حزب البعث ليس مساوياً تماماً للانقطاع الكامل أو الفجائي بين مرحلتها والمرحلة التمهيدية السابقة لها، كما يُبيِّن الطابع التدرجي لعملية الانتقال ليس فقط بالنظر إلى وضوح وحدّة موقفه السابق إزاء النظام الجديد في مصر، وإنما انعكاساً لما تفرضه آلية تحول مواقف الأحزاب غير التقليدية من ضرورة بناء الموقف الجديد على صيغة تحليلية تربطه بمجمل خط الحزب السياسي ومحتواه الفكري، متخمرة عبر فترة زمنية بتفاعلها مع المتغيرات والجدل الداخلي. وقد طرح أمين عام البعث مثل هذه الصيغة في يناير/ كانون الثاني ومارس/ آذار ١٩٥٦ جامعة لمختلف عناصر الموضوع بالاستناد إلى أطروحة التمييز بين «التقدمية» و«الانقلابية» وتقييم النظام الناصري باعتباره تقدمياً متحولاً نحو الانقلابية ضمن شروط معينة أهمها الديمقراطية والدور الشعبي[2]، وذلك كأساس لاستيعاب وتفسير تحولات موقف الحزب من ثورة ٢٣ يوليو بعثياً.

إن المؤشر الرئيسي لاستقرار المرحلة الإيجابية وتصاعدها كان إقدام البعث

= (ج ٣)، م. س.، ص ١٢٥، ١٤٧؛ ج ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٤)، م. س.، ص ٣٠٥.

(١) Patrick Seale: *The Struggle For Syria*, op.cit., p 311.

(٢) أ ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٤)، م. س.، ص ٢٨٨ ـ ٣٠٠. يظهر هذا الحديث المؤرخ ١٩٥٦/١/٢١ أيضاً في نضال البعث (ج ٦)، م. س.، ص ٢٣ ـ ٣٢، ولكن بتاريخ شباط/ فبراير، أي دون تحديد لليوم، وناقصاً بضعة أسطر، وذلك بعكس المرجع المعتمد هنا، مما يرجح صحة التاريخ الوارد في هذا الأخير.
ب ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٢)، م. س.، ص ١٠١ ـ ١١٦؛
ج ـ انظر الفصل الثاني، الجزء المعنون «المفهوم البعثي» لتحليل أشمل لهذين النصين.
يشار هنا إلى أن مصطلح «الانقلابية» ظل حتى الستينات معادلاً عموماً لمصطلح «الثورية» وذلك في الاستخدام العربي المشرقي كما يظهر مثلاً في مؤلف د. نديم البيطار المعروف الإيديولوجية الانقلابية حيث تم تبديل العنوان في الطبعة الثانية. (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨١) إلى الإيديولوجية الثورية. في بعض اللغات الآسيوية الإسلامية كلمة «انقلاب» معناها «ثورة»، كما هي الحال في اللغة الفارسية مثلاً.

على طرح شعار وحدة مصر وسوريا في ١٧/٤/١٩٥٦، يوم ذكرى الجلاء عن سوريا، والسعي إلى تحقيقه بمختلف الوسائل ومن ضمنها دخول الوزارة السورية في وجه معارضة حزبية داخلية لذلك[١] ودفع العسكريين السوريين في الاتجاه نفسه[٢]. هذا بينما تتكيف المؤشرات الناصرية في الاتجاه العام نفسه وفق طبيعتها الدولتية (نسبة إلى «الدولة»، حسب المصطلح الذي بدأ يروج مؤخراً)[٣] مما يجعلها أقل ظهوراً من نظيرتها البعثية دون أن تكون أقل أهمية في دلالتها بهذا الخصوص نظراً لضرورة ارتباطها بتوجيه رسمي مركزي. ويظهر التجاوب مع البعث ملموساً في ارتفاع معدل ومستوى اللقاءات بين الفريقين ودرجة التواصل الفكري والسياسي والإعلامي بينهما خلال الفترة اللاحقة للطور الأول من المرحلة الإيجابية. وعلى سبيل المثال فقد شهدت أعوام ١٩٥٦ و١٩٥٧ ثلاث زيارات، على الأقل، لميشيل عفلق إلى القاهرة[٤] التقى خلالها مع عبد الناصر لأول مرة ويحث معه في لقائين خلال شباط/ فبراير ونيسان/ إبريل ١٩٥٧ في اقتراح بتكوين جبهة قومية تضم الثورة الجزائرية كطرف ثالث، بتكليف من قيادة البعث، وفي تطورات ثورة يوليو والأوضاع العربية خاصة في الأردن[٥]. كذلك أجرى عفلق والبيطار، المؤسس الثاني لحزب البعث، خلال هذه الفترة حوارات

---

(١) صلاح البيطار (مداخلة): القومية العربية في الفكر والممارسة، م. س.، ص ٣٦٥، ٤٣٠.

(٢) أ ـ محمود رياض: مذكرات (ج ٢)، م. س.، ص ٢١٠، ٢١٣؛ ب ـ صلاح نصر: عبد الناصر وتجربة الوحدة، دار الوطن العربي، مكان وتاريخ النشر غير موضحين، ص ١٢٢؛ ج ـ أحمد عبد الكريم: أضواء على تجربة الوحدة، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٩١، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٣) انظر الفصل الثاني (أولاً «ب» و«ج») حيث ترد معلومات تكميلية حول تطور موقف الناصرية تجاه البعث ضمن تحليل للمفاهيم الكامنة فيها.

(٤) أ ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٤)، م. س.، ص ١٧٢، ١٧٨، ١٨٣؛ ب ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ١)، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص ٢٤٤.

(٥) محضر أحاديث وتعليقات لميشيل عفلق حول مواضيع مختلفة أعد في بغداد خلال آذار/ مارس ١٩٨٩ بحضور كل من د. إلياس فرح المفكّر البعثي المعروف ومسئول =

مكثّفة مع عدد من المثقفين المصريين نشأت على أثرها صلات وثيقة مع بعضهم وأدليا بعدد من الأحاديث إلى الصحف المصرية[1]. ولئن يبدو أن الحوراني، الضلع الثالث في القيادة البعثية يومذاك، لم يلتق عبد الناصر إلا مرة واحدة قبل الوحدة[2]، إلا الزيارات صلاح الدين البيطار كانت متعددة لا سيما بعد أن أصبح وزيراً للخارجية في حزيران/ يونيو ١٩٥٦ ونشأت علاقة قوية بينه وبين عبد الناصر[3]. وعلى المستوى الأدنى كان هناك تفاكر وتعاون مستمران مع عدد من أهم مساعدي عبد الناصر للشئون العربية وخاصة محمود رياض[4] الذي كان قد عُين رسمياً كسفير في دمشق في مارس/ آذار ١٩٥٥.

ازدياد فرص التعارف المتبادل على هذا النحو تفاعل مع مجموعة من التطورات الناصرية ذات التأثير الحاسم في إجلاء المعدن الحقيقي لثورة يوليو وتحوّلها إلى قطب مغناطيسي جاذب للتأييد والتطلع الشعبي العربي، مؤدياً إلى الاستقرار النهائي للمرحلة الإيجابية في علاقة الطرفين. وتتلخص هذه التطورات في الآتي:

(١) خوض معركة التحرير الوطني بأبعادها السياسية والاقتصادية المتمثلة في تمويل السد العالي وتأميم القنال ودحر العدوان الثلاثي سياسياً.

(٢) دعم حركات التحرر الوطني العربية ـ الثورة في الجزائر والمغرب العربي عموماً وفي الخليج وجنوبي الجزيرة.

= مدرسة الإعداد الحزبي، وناصيف عوّاد العضو المرشح للقيادة القومية. هذه المعلومة بالذات وردت بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٩.

(١) أ ـ لطفي الخولي (مقال)، بغداد، مجلة آفاق عربية، دار الشئون الثقافية، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩، ص ٣٥ ـ ٣٧؛ ب ـ د. جمال الشاعر: سياسي يتذكّر، تجربة في العمل السياسي، لندن، رياض الرّيس للكتب والنشر، ط ١، ١٩٨٧، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٢) محاضر مباحثات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق ١٩٦٣ (ج ١)، بيروت، دار المسيرة، ط ٣، ١٩٧٩، «مداخلات جمال عبد الناصر»، ص ٤٨٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٩٦ ـ ١٩٧، ٢٠١، ٣٣٦.

(٤) محمود رياض: مذكرات (ج ٢)، م. س.، ص ٩٣ ـ ٩٤، ١٧٥.

(٣) بالرغم من غلبة سياسة «وحدة الصف» تجاه الأنظمة العربية التقليدية والمحافظة ذات العلاقة مع الغرب خلال تلك الفترة[1] إلا أن ذلك لم يمنع انحياز نظام ثورة يوليو إلى صفوف المعارضة الوطنية والقومية ضد النظام في العراق أولاً ثم في الأردن بعد يونيو/ حزيران ١٩٥٧، خلال معارك حلف بغداد والتصدي للبديل الأمريكي الزاحف لوراثة المصالح ومواقع النفوذ البريطانية ـ الفرنسية وتطويق الكتلة الاشتراكية الشرقية. كل هذا مع توطد مركز عبد الناصر في قيادة حركة عدم الانحياز وكشخصية دولية.

(٤) بروز الطابع الإيجابي للشروع في عمليات تغيير الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي في مصر من خلال تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وإجراءات بداية تأسيس القطاع العام بالحراسة والتمصير، وبداية التخطيط والتنمية الصناعية ثم توسيع نطاق خدمات التعليم والصحة والثقافة والحقوق النسائية[2]، وذلك نتيجة تراجع تأثير قضية الديمقراطية السياسية المؤسسية على تقييم البعث للسياسات الداخلية للناصرية أمام ديمقراطية التعامل المباشر بين القيادة والجماهير وتعاظم دورها القومي. ولا شك أن بعض التدابير التي اتخذتها قيادة ثورة يوليو في هذا الصدد خلال الفترة المعنية قد ساهمت في تراجع ذلك التأثير وأهمها حل مجلس قيادة الثورة وإجراء الاستفتاء الشعبي على رئاسة الجمهورية والدستور الجديد بمادته حول عروبة مصر (في ١٩٥٦/٦) ثم تشكيل الاتحاد القومي (١٩٥٧/٥) وإجراء أول انتخابات بعد الثورة (١٩٥٧/٧)، وذلك بالنظر إلى مغزاها كإجابة على علامة الاستفهام الرئيسية في الذهن البعثي تجاه الناصرية متصلة بطابعها العسكري وأفقها القومي.

هذه التطورات المتلاحقة والمتعاظمة اكتسحت أمامها رواسب التحفظات

---

(١) د. مارلين نصر: التصوّر القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر، م. س.، ص ٢٨٧ (الهامش).

(٢) دار المستقبل العربي: ثورة يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل (ندوة)، م. س.، «ورقة د. إسماعيل صبري عبد الله» ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩، «ورقة د. سعد الدين إبراهيم» ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

التي ظلت موجودة ضمن التصوّر البعثي حتى آذار/ مارس ١٩٥٦ على الأقل، حول السياسات الداخلية لثورة يوليو فيما يتعلق بالديمقراطية ومستوى التزامها بالأفق الـوحدوي[١]، غير أن هناك عوامل أخرى لعبت دوراً أقل أهمية في هذا الصدد.

من بـين هذه الأسبـاب التفاؤل الانبهـاري بشخصية جمـال عبد النـاصر وشعبيته العربية الذي عمقته الأهمية الخاصة لمصر في استراتيجية حزب البعث الوحدوية وتفكيره، كما ورد من قبل. ففي حديث مع الكـاتب الفرنسي بنـوا ميشان في شباط/ فبراير ١٩٥٨ يعبر عفلق عن إعجابه بعبد الناصر على النحو التالي: «إنه رجل خارق للعادة. تصوّر إنه لم يكن في البداية سوى ضابط صغير لا يعرفه أحد ولكنه لم يكف عن التطور أبداً. لقد كبر مع الأحداث وأثبت أنه في مستوى الظروف (. . .) بالنسبة لي فإن ما يبدو صفته المفتاحية هو بقاؤه الدائم في تيار الفطرة الشعبية. لم ينتهك أبداً إرادة الشعب العربي ليرغمها على التوافق مع إرادته»[٢]. وفي نص يعود إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ يكاد عفلق يوحّد بين عبد الناصر ومجمل حركة التقدم العربي ومستقبلها، من فرط تفاؤله بدوره، بينما يشبهه الحوراني بعمر بن الخطاب تعبيراً عن شدة إعجابه به[٣].

ويؤكد أحد القياديين البعثيين والأمين العـام المساعـد للحزب حتى عـام ١٩٩٢ طغيان موجة الحماسة العاطفية هذه تجاه جمال عبد الناصر في الحزب ـ في ـ الـوطن[٤] بمجموعه خلال تلك الفترة معتبراً إياها جزءاً من اندفاعه نحو الوحدة

---

(١) كما يدل النصّ الوارد في: شبلي العيسمي، تـاريخ حزب البعث، (ج ٣)، م. س.، ص ٤٤.

(٢) Benoist - Mechin: *Un Printemps Arabe*, Paris, edition Albins Michel, 1959, p 344. (ترجمة النص لي).

(٣) أ ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٢)، م. س.، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.
ب ـ مجدي رياض: حوار شامل مع جمال الأتاسي، م. س.، ص ٦٥.

(٤) تستخدم الدراسة هذا المصطلح للإشارة إلى الحزب في مجموعه ومصطلح الحزب ـ في ـ سوريا أو غيرها للإشارة إليه في قطر معين وذلك لتجنب الخلط بين الحالتين، عندما تدعو الحاجة لذلك، مع استيعاب التصوّر البعثي للحزب في صورته المثالية كوحدة مكوّنة من وحدات أصغر.

دون مراعاة لشروط استمرارها، وذلك في معرض مراجعة نقدية للذات[1] فيما بعد. ويقود هذا إلى العامل الثاني في مجموعة العوامل التي تعنى بها هذه الفقرة وهو ذو طابع فكري يتلخص في رجحان هدف الوحدة بالمقارنة مع الحرية والاشتراكية ضمن التصور النظري العام لحزب البعث[2]، ثم تحليله لدور العلاقة الوحدوية بين مصر وسوريا في تذويب مصادر تحفظاته حيث اعتبر التفاعل مع التجربة السياسية السورية وسيلة لتطوير البعد الديمقراطي في التجربة المصرية[3]. كما أن هناك أسباباً متعلقة بالاستعانة بالوزن الناصري في الصراع ضد الأحزاب السورية، تقليدية كانت أو حديثة[4]، وأخرى متصلة بصعوبات داخل حزب البعث نفسه في سوريا[5] جعلت التصوّر الاندماجي للعلاقة مع الناصرية مخرجاً تجاوزياً لها عند بعض عناصره.

ثالثاً: المرحلة السلبية

(أ) النشوء والتطور

متابعة تطور العلاقة بين البعث والناصرية تقود إلى أن الإشارات الأولى للمرحلة السلبية لم تتأخر كثيراً عن قيام الوحدة بين مصر وسوريا بعد الاستفتاء في ١٩٥٨/٢/٢٢. ويُعبر محمد حسنين هيكل عن ذلك بقوله «وبدأت المتاعب في وقت مبكر ولعلها بدأت في اليوم التالي لقيام الوحدة»[6]. فبعد بضعة شهور

---

(١) شبلي العيسمي: حزب البعث العربي الاشتراكي (ج ٢)، م. س.، ص ٢٦٥.

(٢) أ ـ نضال البعث (ج ٤)، م. س.، ص ١٠٨؛ ب ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ١)، م. س.، ص ٢٦٥.

(٣) أ ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٢)، م. س.، ص ٢٦٩؛ ب ـ نضال البعث (ج ٦)، م. س.، ص ٧١، ١٨١.

(٤) Patrick Seale: *The Struggle For Syria*, op.cit., p 316-317.

(٥) أ ـ نضال البعث (ج ٤)، م. س.، ص ١٤٥ ـ ١٤٦؛ ب ـ شبلي العيسمي: تاريخ حزب البعث (ج ٣)، م. س.، ص ٤٤.

(٦) أ ـ محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، م. س.، ص ٥٥٧؛ ب ـ Monte Palmer: «The U.A.R. An Assessment of It's Failure», *Middle East Journal*, vol. 20, London, 1966, p 57.

من إعلان الوحدة، كان عبد الناصر بصفته رئيس الجمهورية العربية المتحدة يتلقى شكاوى من صلاح البيطار وغيره من المسئولين البعثيين عن عمليات إبعاد وتحيُّز ضدهم في الإقليم الشمالي بينما ينتشر مثل هذا الانطباع في الأوساط البعثية[1].

من الناحية الأخرى كانت الاعتراضات على ما اعتبر تخطيطاً من قبل البعثيين لاحتكار السلطة في الإقليم الشمالي تتوالى من أكثر من جهة إلى درجة حدوث نوع من سوء التفاهم حولها بينهم وبين قيادة الدولة[2]. ومما يؤكد مغزى هذه الإشارات كإرهاصات للمرحلة السلبية أنها بلغت درجة الانتقاد العلني بعد ذلك بحوالى العام، وفي ظروف كانت تستدعي تجديد وتقوية تضامنهما، مما جعل طابعها التلميحي والمحدود أمراً مؤقتاً. ففي يونيو/ حزيران ١٩٥٩ ظهرت في جريدة **الصحافة** التي كانت تصدر في بيروت عن حزب البعث افتتاحية تضمنت رداً على هجوم غير صريح على الحزب في أجهزة الإعلام الرسمية لدولة الوحدة، وذلك في وقت كان فيه الطرفان وامتداداتهما في العراق يخوضان معركة مشتركة عنيفة ضد نظام عبد الكريم قاسم والشيوعيين بعد فشل انتفاضة الشواف في مدينة الموصل قبل ذلك بثلاثة شهور[3]. وهو التطور الذي يمكن تأشيره كبداية حقيقية للمرحلة الجديدة في علاقات البعث والناصرية ليس لأنه وقع في ظروف تتطلب العكس تماماً فحسب بل لأنه يعني خروج الخلاف من الحيز المكتوم، الذي يجعل إمكانية السيطرة عليه ومراجعته وتصفيته خيِّة، إلى حيز يسمح لعناصر ليست من طبيعة الخلاف أو طرفيه وأجوائهما بالتدخل فيه بشكل يضعف

---

(١) أ ـ محاضر مباحثات الوحدة (ج ١)، م. س.، «مداخلات جمال عبد الناصر وشبلي العيسمي»، ص ٤٥٦، ٥٤٨ ـ ٥٤٩؛ ب ـ صلاح نصر: **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، م. س.، ص ١٣٧، ١٤٠؛ ج ـ مركز دراسات الوحدة العربية: **القومية العربية في الفكر والممارسة**، م. س.، «مداخلات صلاح البيطار» ص ٤١١، ٤٣٢؛ د ـ محمد حسنين هيكل (مقال) **الأهرام**، م. س.، عدد ١٩٦١/١١/١٧.

(٢) أ ـ محمد حسنين هيكل: **سنوات الغليان**، م. س.، ص ٥٦٤؛ ب ـ صلاح نصر: **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، م. س.، ص ١٤٩.

(٣) **نضال البعث** (ج ٦)، م. س.، ص ٥٩ ـ ٦١.

تلك الإمكانية كثيراً.

وبالفعل فإن هذا الانتقاد شبه العلني المتبادل لم يلبث بعد بضعة شهور أن اتخذ طابعاً أكثر شمولاً وحدّة، ومرتفعاً أيضاً من حيث مصادره إلى أعلى المستويات القيادية لدى الفريقين وهما عبد الناصر والقيادة القومية لحزب البعث، مجسداً بذلك أقصى درجات تدهور العلاقة بينهما حتى ذلك الحين. ففي مارس/ آذار ١٩٦٠ أصدرت القيادة القومية نشرة سرية لأعضاء الحزب تتميّز بالإسهاب والتفصيلية في شرح محاور الخلاف من وجهة نظرها وبحدوث ذلك في سياق ردود مباشرة على عبد الناصر نفسه نتيجة لما اعتبر حملة اتهامات عنيفة أطلقها ضد البعث في خطبه خلال احتفالات الذكرى الثانية للوحدة. وقد أضفى ذلك على لغة النشرة قدراً أكبر من الحدة وتوقعات أكثر تشاؤماً بصدد مستقبل العلاقة بين الجانبين بالمقارنة مع ما كان قد صدر عن البعث من قبل[1].

ومن المسائل ذات الدلالة القاطعة حول بداية المرحلة السلبية في العلاقة منذ منتصف ١٩٥٩، وإن ظلت عموماً تحت السطح، أن عبد الناصر لم يذكر حزب البعث بالاسم في مجموعة الخطب المعنية[2]، ومع ذلك فإن قيادته كانت متأكدة من أنه يشير إليه عند استخدامه لمصطلحات معينة مثل «الانتهازية» لوصف بعض المواقف والجهات السياسية في نطاق الوحدة المصرية ـ السورية، لدرجة جعلت مسئولي الحزب يقاطعون الاحتفالات من أول مرة حدث فيها الاستخدام وذلك في مدينة حلب[3]، كما حفزت القيادة القومية على إصدار النشرة المذكورة.

(١) المرجع نفسه، «نشرة دورية سرية» ص ٧٦ ـ ١١٠. للمقارنة على سبيل المثال، بين افتتاحية لصحيفة الحزب في تقييم الوحدة بعد عامين (ص ٦٩ ـ ٧٣ من المرجع نفسه) والنشرة المذكورة، حول موضوع سير تجربة الوحدة.

(٢) أ ـ جمال عبد الناصر (خطب بتاريخ ٢٣ و ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٦٠) **الأهرام**، عدد يوم ٢٤/٢/١٩٦٠؛ ب ـ **نضال البعث** (ج ٦)، م. س.، ص ٩٣ ـ ٩٤، ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٣) أ ـ **نضال البعث** (ج ٦)، م. س.، ص ١٠٦؛ ب ـ عوني عبد المحسن فرسخ: **الوحدة في التجربة**، بيروت، دار المسيرة، ط ١، ١٩٨٠، ص ٢٩٣؛ ج ـ ناجي علوش: **الثورة والجماهير**، م. س.، ص ١٣٤ ـ ١٤٠.

ويبدو واضحاً من هذا أن الهدوء الودي الذي صاحب استقالات المسئولين البعثيين من الحكومتين المركزية والإقليمية وإعلانها في ١٩٥٩/١٢/٣١ لم يكن سوى قشرة خارجية لباطن مختلف تتعمق فيه الخلافات وتشتد التوترات باضطراد. وكان أكرم الحوراني، أحد نواب رئيس الجمهورية، وصلاح البيطار، وزير الثقافة والإرشاد القومي المركزي، ووزراء الإقليم الشمالي مصطفى حمدون (الإصلاح الزراعي) وعبد الغني قنوت (العمل والشئون الاجتماعية)، وبعدهم خليل الكلاس (الاقتصاد والتجارة)، قد قدموا استقالات فردية تولت جريدة **الصحافة**[1] المذكورة سابقاً تقديم شرح مقتضب لها يركّز على إيجابية موقف البعث من الجمهورية العربية المتحدة وقيادتها، بينما نشرت صحيفة **الأهرام** النبأ متضمناً التقاء عبد الناصر بكل من المسئولين المستقيلين على حدة دون تعليق[2].

أما فيما يتعلق بتطور الأمور بعد ذلك فإن هناك توافقاً فيما يمكن استنتاجه من مصادر الطرفين الأولية المعتمدة هنا وهي صحيفة **الأهرام**، بما في ذلك خطب وأحاديث عبد الناصر ومقالات هيكل، والقيادة القومية والمؤتمر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي، أعلى جهازين فيه، حول التاريخ الذي انتقلت فيه التوترات شبه المكتومة إلى السطح العلني تماماً، وهو مايو/أيار ١٩٦٣. غير أن عملية الاحتراق الداخلي التي كانت تدفع بالعلاقة نحو التدهور الحثيث نتيجة انقطاع الصلة وإمكانية الحوار والمكاشفة مع تكاثف الشكوك المتبادلة والتناقضات وتحجرها بين الطرفين، ظلت مستمرة خلال الفترة حتى وقوع الانفصال المصري ـ السوري حين ظهرت الآثار الخارجية لهذا الاحتراق بعدها بشكل محدود ومتقطع، وذلك وفق المصادر المعتمدة هنا. فهيكل يوجه انتقادات حادة إلى حزب البعث ضمن تقييمه لأسباب انهيار تجربة الوحدة، وتتبنى **الأهرام** في تغطيتها الخبرية كافة المجموعات المنشقة عن حزب البعث تحت اسم «القيادة القومية الثورية لحزب البعث» في خلافاته مع الناصرية[3]، بينما يهاجم البعث

---

(١) **نضال البعث** (ج ٦)، م. س.، ص ٩٠.

(٢) **الأهرام**، عدد يوم ١٩٥٩/١٢/٣١.

(٣) أ ـ محمد حسنين هيكل (مقال): **الأهرام**، أعداد ٦، ١٢ تشرين أول/ أكتوبر و١٧ =

تكتيكات عبد الناصر في مواجهة الانفصال بعنف وكذلك حلفاءه في «حركة القوميين العرب» وغيرهم، مشيراً إلى حملة مضادة له في منابر إعلامية ناصرية أخرى[1].

مع ذلك فإن التركيز الإعلامي والهجومي المضاد من قبل الطرفين كان على جهات سياسية أخرى، عربية وأجنبية بصورة رئيسية، مما أبقى واجهة الهدوء الظاهري التي سادت بعد أول ظهور علني للخلاف قائمة كما هي إلى حد كبير لا سيما خلال الفترة اللاحقة لوقوع الانفصال مباشرة. ويلاحظ هنا أن خط التعامل البعثي مع الناصرية حافظ على درجة أعلى من العلنية السلبية بالمقارنة مع الخط الذي تبنته الناصرية، ممثلة في مادة الأهرام، ضمن الحدود المشار إليها، مازجاً بين انتقاداته لنظام الحكم خلال فترة الوحدة وتأكيد حرصه عليها قبل الانفصال ثم ضرورة استعادتها بتحويرات معينة في هيكلها الدستوري بعده، وذلك بالرغم من أن منابره كانت في معظم الأحيان منابر سرية (نشرات وتعميمات حزبية داخلية) لأن البيانات العلنية ذات الصلة بالموضوع كانت محدودة للغاية، دون توفر وسيلة إعلامية أخرى لديه[2].

= تشرين ثاني/ نوفمبر، ١٩٦١؛ ب ـ الأهرام، أعداد ١٩ تشرين أول/ أكتوبر و ٢٥ كانون أول/ ديسمبر، ١٩٦١، و ٢ كانون ثاني/ يناير و ١ و ٢ نيسان/ إبريل، ١٩٦٢.

(١) أ ـ نضال البعث (ج ٦)، م. س.، ص ١٧٦، ١٨٨ ـ ١٨٩، ١٩٤؛ ب ـ د. منيف الرزاز: الأعمال الفكرية والسياسية (ج ٢)، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، ط ١، ١٩٦٨، مكان النشر غير موضح، ص ٧٢. (تولى المؤلف منصب الأمين العام للحزب خلال ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨).

(٢) أصدر الحزب ٧ مواد سرية و ٣ بيانات علنية حول الموضوع خلال الفترة المعنية علماً بأن صحيفته العلنية وقتها الصحافة توقفت عن الصدور في أواخر ١٩٦٠ وأن صحيفة البعث التي أعاد إصدارها في ١٩٦٢/٧/٢ بعد الانفصال، أغلقتها السلطات في ١٩٦٢/١٠/١١ لتصدر مرة أخرى بعد زواله. انظر المواد المشار إليها في: أ ـ نضال البعث (ج ٤)، م. س.، (١) نشرة دورية سرية ص ٩٢ ـ ١٢٠ (٢) بيان ص ١٢٢ ـ ١٢٨ (٣) نشرة داخلية ص ١٣٥ ـ ١٥٣؛ ب ـ نضال البعث (ج ٦)، م. س.، (١) نشرة دورية سرية ص ٧٦ ـ ١١٠ (٢) تعميم سري ص ١٣٤ ـ ١٤٤ (٣) نشرة دورية =

ويعكس هذا الفرق في درجة السفور بين الطرفين اختلاف طبيعتهما العامة، إذ بينما تتيسر لقيادة الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها سلطة سياسية وأجهزة دولة مرونة شبه كاملة في التحكم بمدى علنية الصراع على منابرها تبدأ من الصفر تقريباً، فإن حداً معيناً من العلنية ضروري لدى البعث مرتبطاً بحاجته الدائمة كحزب عقائدي لتوجيه عضويته وحفظ تماسكها حول قيادته بخط سياسي متكامل. كذلك فإن الشفافية النسبية للحركة البعثية الداخلية بحكم استحالة تأمين السرية الكاملة في حزب سياسي، لا سيما إذا تعرض لجهد اختراقي متعمد[1] من قبل جهاز دولة كفء، تزيد من درجة تلك العلنية. وربما كان الطابع الخاص لهذا النوع من العلنية الذي يخفت فيه الصوت الدعائي الأحادي الجانب بالمقارنة مع النوع التعبوي الصرف الموجه للجمهور العام، واحداً من تفسيرين لانعدام ردود الفعل الناصرية الهجومية الشاملة والمتصلة، حسب ما تعكسه **الأهرام**، تجاه هذا الأسلوب في التعامل البعثي معها. بل إنها كانت بعد منتصف عام ١٩٦٢ تتبنى خط التمييز بين حزب البعث «الأصيل» ومجموعة الحوراني، مركزة هجومها على الأخيرة إلى درجة أنها كانت تنشر في بعض الأحيان مقتطفات من مواد القيادة القومية المشار إليها سابقاً[2]. أما التفسير الآخر المكمل أو البديل فهو ما أشير إليه قبل قليل حول دور بعض المنابر الأخرى في الصراع الإعلامي مع البعث حيث يمكن إيكال الجانب الهجومي من الحملة إليها وفق تخطيط معين، بينما يصبح في كل الأحوال اعتبار الخط الذي تتبناه **الأهرام** أكثر

= ص ١٦٤ ـ ١٦٦ (٤) بيان ص ١٧٢ ـ ١٧٤ (٥) تعميم ص ١٧٩ ـ ١٩٥ (٦) بيان ص ١٩٦ ـ ٢٠٧ (٧) نشرة دورية سرية ص ٢١٦ ـ ٢١٩.

(١) أ ـ محاضر مباحثات الوحدة (ج ١)، م. س.، «مداخلات جمال عبد الناصر» ص ١٩، ٢١، ١١٥؛ ب ـ جمال عبد الناصر: خطاب ١٩٦٣/٧/٢٣، **الأهرام**. في هذه المناسبات وغيرها يشير جمال عبد الناصر إلى اطلاعه على مواد بعثية سرية. ج ـ محمد حسنين هيكل (مقال) **الأهرام**، عدد ١٩٧٠/١٢/١١. ينشر هيكل ضمن المقال صورة لتعميم بعثي سري.

(٢) انظر **الأهرام**، أعداد: أيار/ مايو ١٩٦٢: تاريخ ١٨، ٢١، ٢٨. أعداد حزيران/ يونيو ١٩٦٢: تاريخ ٢، ٧، ٢٢.

تمثيلاً للناصرية بالنظر إلى خصوصية علاقتها بقيادة ثورة ٢٣ يوليو.

إن الارتفاع الثابت في الخط البياني للمواجهة العلنية بين الجهتين نحو ذروته في مايو/ أيار ١٩٦٣ بدأت ممهداته في واقع الأمر بعد سقوط نظام الانفصال في سوريا في ١٩٦٣/٣/٨ الذي أعطى البعث حصة كبيرة في السلطة ارتبطت معها حاجته للتوضيح والتفسير بحاجته للدفاع عن مواقعه الجديدة في النزاع الذي نشب مع التوجهات القومية الأقرب سياسياً للقاهرة حول توازن القوى المدني والعسكري في الوضع الجديد مما أدى إلى استقالة ممثليها في الحكومة وبداية موجة تصفية الضباط المحسوبين عليها[١]. وفي عدد من المقالات المعبرة عن رأي القيادة القومية خلال الفترة من ٦٣/٣/١٤ حتى ٦٣/٥/٢٨ نتبين خط التوتر المتصاعد بين دمشق والقاهرة نحو الانفجار العلني، من خلال الحوار الحاد النبرة مع التوجهات المشار إليها[٢]. وكان مقال هيكل المعروف «إني أعترض» في ٦٣/٣/٣١ الذي استثاره بعض ما ورد في تلك المقالات، قد نقل الحوار إلى مستوى المواجهة المباشرة السافرة والعنيفة بين البعث والناصرية لفترة محدودة قبل الجولة الأخيرة لمفاوضات الوحدة الثلاثية، وذلك كعنوان عريض للمرحلة السلبية في علاقتهما خلال طورها اللاحق لأيار/ مايو ١٩٦٣ على مستوى العلنية وغيرها من أشكال الصراع. وكما ستبين بقية هذا الفصل الخاصة بتوضيح الأبعاد

---

(١) أ ـ Malcolm Kerr: *The Arab Cold War*, op.cit., pp 44-48, 78-81. يعطي صورة تفصيلية بعض الشيء لهذه التطورات وخلفيتها بعد ١٩٦٣/٣/٨. ويعتبر هذا الكتاب أفضل مصدر أجنبي لمتابعة تطور العلاقة خلال هذه الفترة وما بعدها معتمداً، ضمن مصادر أخرى، على مقابلات مع عدد من الشخصيات المعنية والصحف، إضافة لإذاعات سوريا والعراق ومصر. ب ـ **الأهرام**، الأعداد من ١٩٦٣/٥/٥ إلى ١٩٦٣/٥/١٠.

(٢) أ ـ نضال البعث (ج ١٠)، دار الطليعة، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٧٦، ص ١٤ ـ ٤٩ ب ـ وحدة التوجه العام بين دمشق وبغداد، في هذا الخصوص، تظهر في عدد من افتتاحيات جريدة الجماهير العراقية خلال مارس/ آذار وإبريل/ نيسان ١٩٩٣. انظر: نضال البعث (ج ١٢)، بغداد، مكتب الثقافة والإعلام، طبعة أولى، ١٩٨٩، ص ٨٠ ـ ٨١، ١٤٤ ـ ١٤٨، ١٥٦ ـ ١٥٨، ١٧١ ـ ١٧٢، ١٧٥ ـ ١٧٦، ١٩٩ ـ ٢٠١.

الحقيقية والكاملة لتلك السلبية، فإن هذه المرحلة شهدت أدنى درجاتها خلال ذلك الطور ولا يمكن القول بأنها انتهت حقاً إلى الوقت الراهن.

(ب) الملامح الأساسية

(١) البعد الأفقي

كما ذكرنا في «المقدمة»، فإن أهمية الناصرية المعترف بها عربياً ودولياً تجعل المؤلفات المكتوبة حولها أكثر توفراً بالمقارنة مع البعث. ويضاف هنا أن ذلك ينطبق أيضاً على المادة التسجيلية الصادرة عنها لارتباطها بالدور المركزي الذي لعبته سلطة الدولة في حياتها الرسمية. لذلك فإن إعطاء صورة دقيقة عن تدهور العلاقة الناصرية ـ البعثية كما تنعكس في الجانب العلني للصراع، توضيحاً للبعد الأفقي في المرحلة السلبية، يجد مصدره الأسهل في صحيفة مثل **الأهرام** ربما كانت المجموعات الكاملة منها متاحة أكثر من أي صحيفة عربية أخرى، وتوفر سجلاً يومياً للأحداث وأميناً في الوقت عينه للموقف الناصري. وهو أمر لا ينطبق على حزب البعث الذي تتوفر المادة الصادرة عن مفكريه وكتّابه وأجهزته الحزبية أكثر من الناصرية بينما تقل المادة التسجيلية، حيث تعذر الحصول على مجموعة من صحفه التي كانت تعيش لفترة محدودة آنذاك، لتغطية الفترة المعنيّة. وكان الحزب خلال هذه الفترة قد أصدر جريدة **الأحرار** في بيروت (١٩٦٤/٣/٢٦) وذلك بالإضافة لصحيفة **البعث** في سوريا حتى سقوط حكم القيادة القومية في ١٩٦٦/٢/٢٣ ثم صحفاً مثل **الثورة** و**الجمهورية** و**الجماهير** في العراق خلال فترتي حكمه بين ١٩٦٣/٢/٨ و١٩٦٣/١٠/١٨ وبعد عام ١٩٦٨.

على أية حال إذا أخذنا في الحسبان أن الكيفية التي أدار بها كل طرف حملته العلنية ضد الآخر تأثرت باعتبارات متباينة الأهمية لدى كل منهما، مثل تقديره لتوازن القوى بينهما ومدى رغبته في تعميق الصراع وكذلك بطبيعة الطرفين وانعكاسها على أسلوبهما التعبوي، كما أوضحنا قبل قليل، فإن أي اختلافات في صورة التطورات إذا نظر إليها من الموقع البعثي أيضاً تظل ثانوية لأن مصادره غير

اليومية المتوفرة تؤكد صحة الملامح الرئيسية في البعد الأفقي لتردي العلاقة كما يمكن استشفافها من المصدر الناصري. وهذا هو الغرض الرئيسي من الاستعانة بالمادة التسجيلية البعثية وفقاً للمتوخى من هذا الجزء من الدراسة.

حسب ما تدل عليه مراجعة المادة الناصرية المستقاة من صحيفة **الأهرام** خلال الفترة المعنية، بما فيها التغطية الصحفية للأحداث بالأخبار والكاريكاتير والتعليقات، فإن العلاقات تدهورت بصورة مريعة خلال الفترة من أيار/ مايو ١٩٦٣ حتى اتخاذ القرار بإيقاف الحملات الإعلامية يوم ١٩٦٣/١٢/٢٧ تمهيداً لمؤتمر القمة العربي الأول الذي انعقد في مطلع عام ١٩٦٤. من ناحية الاستمرارية ونوع الاتهامات المستخدمة والشخصيات المتصدرة فيها، شهدت هذه الفترة أعلى قمة في الموجات الإعلامية العدائية بين الطرفين. فبالرغم من أن هذه الموجة لم تشمل قيادة العراق البعثية حينذاك حتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ إلا أنها، ضد القيادة البعثية في سوريا قبل ذلك وضد الاثنتين بعد ذلك، لم تخفت نسبياً إلا في فترات متقطعة ومحدودة للغاية من ناحية أسلوب التغطية الصحفية. مقابل ذلك وصلت الموجة قمتها قبل وبعد فض ميثاق الوحدة الثلاثية مباشرة شاملة اتهامات مثل التعامل مع المخابرات الأمريكية والبريطانية وما اعتبره البعث استخداماً دعائياً لمحاضر جلسات مباحثات الوحدة[1]. ولكن أهم مظاهر التصاعُد تجلّت في أن عبد الناصر خصص كافة خطبه خلال الفترة المعنية (ستة خطب ومقابلة صحفية واحدة) كلياً أو جزئياً للبعث وقياداته الرسمية والحزبية بينما خصص له هيكل اثنين من كل ثلاثة من مقالاته الأسبوعية (١٩ من ٢٦)[2].

---

(١) انظر أعداد الأهرام خلال الفترة المقصودة: كان نشر المحاضر وإذاعتها قد بدأ يوم ١٩٦٣/٦/٢١ واستمر بصورة يومية على أقساط متتابعة حتى الشهر السابع وانهيار الميثاق في ١٩٦٣/٧/٢٣، وذلك بمانشيتات وتعليقات تقديمية لبعض الحلقات تعكس الموقف الناصري.

(٢) أ ـ مطاع صفدي: حزب البعث، مأساة المولد ومأساة النهاية، بيروت، دار الآداب، ط ١، ١٩٦٤/١٠؛ ب ـ مطاع صفدي: الثورة في التجربة، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى، ١٩٦٣/٣. وهما من أفضل النماذج في إضاءة مدى تدهور العلاقة =

وتشير مراجعة المادة البعثية خلال الفترة نفسها، وهي مجموعة مقالات وبيانات صادرة عن القيادة القومية لحزب البعث وأحاديث للمسئول الأول فيها، إلى تشابه في الملامح الأساسية للهجوم المتبادل من الناحية البعثية من حيث مداه وتواتره ومصادره[1].

من هنا فإن حقبة سياسات القمة التي بدأت في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤، وشهدت خلال فترتها الأولى الممتدة عبر مؤتمرات القمة الأول والثاني والثالث حتى تموز/ يوليو ١٩٦٦ سقوط نظام القيادة القومية للبعث في سوريا (١٩٦٦/٢/٢٣) بعد سقوط نظامه في العراق (١٩٦٣/١١/١٨)، كانت فيما يتعلق بالحملة الإعلامية بين الطرفين مرحلة هدنة معرّضة لاختراقات عديدة، وبعضها خطير، لم تستقر على حالة تحسن هش إلا خلال الشهور الثلاثة الأخيرة تقريباً قبل إطاحة قيادة البعث القومية في سوريا. فبالإضافة لمظاهر التوتر المحسوس في العلاقات خلال المؤتمر الأول نفسه ثم في يوليو ١٩٦٤ وأثناء المؤتمر الثاني في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤، حدث الاختراق الواضح في إبريل/ نيسان ١٩٦٤ لفترة شهر تقريباً تعرض خلالها البعث لهجوم من عبد الناصر في خطابين مصحوباً بارتفاع في سلبية التغطية الخبرية والتعليقية وذلك ضمن تراشق متعلق بأحداث حمص وحماه في سوريا التي قُمعت فيها معارضة من دوائر تجارية وسياسية يمينية. أما الاختراق الأخطر فقد جاء في حزيران/ يونيو ١٩٦٥ واستمر لمدة ثلاثة شهور تقريباً، أي حتى القمة الثالثة في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥، حول

= واحتداد الخلافات قياساً بانعكاساته على المثقفين القوميي الاتجاه. الكتابان يتناولان تجربة البعث بالتقييم مع اختلاف كبير في الروحية والأسلوب، حيث ينطبع الكتاب الأول، الصادر في فترة احتدام الخلاف، بالحدة والسجالية بعكس الكتاب الثاني، الذي كان إعداده قد تم قبل الانفصال، بالرغم من مضمونه النقدي. والمؤلف مفكر معروف كان أحد ناشطي البعث - في - سوريا وكتابه حتى وحدة ١٩٥٨.

(١) أ - انظر: نضال البعث (ج ١)، م. س.، ص ٥٣، ٥٨، ٦٠ - ٦٧، ٧٢، ٧٨؛ ب - نضال البعث (ج ٤)، م. س.، ص ٢٢٢، ٢٣٠ - ٢٣٣ «جزء من مقررات المؤتمر القومي السادس عام ١٩٦٣»؛ ج - Malcolm Kerr: *The Arab Cold War*, op.cit., p. 99. عن صحيفة البعث عدد ١٩٦٣/١٢/٢٣.

الموقف من مشاريع تحويل نهر الأردن وتعرض خلالها عبد الناصر للبعث هجومياً في كافة خطبه خلال الفترة المذكورة وفي حديث صحفي واحد، كما فعل هيكل الشيء نفسه في أحد مقالاته الأسبوعية وتقرير صحفي، وإن حدث ذلك هذه المرة دون انعكاس على صعيد التغطية الخبرية والتعليقية[(١)].

وكما هي الحال مع ما قبل سياسات القمة، فإن ما تتضمنه الوثائق البعثية المنشورة الخاصة بالأجهزة والشخصيات القيادية في البعث حول الموقف من قيادة الجمهورية العربية المتحدة خلال فترة يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤ وحتى يوليو/ تموز ١٩٦٦، يشير إلى صحة الخطوط العامة في لوحة العلاقات بين الطرفين كما ترسمها المصادر الناصرية، لا سيما إذا ما لوحظ أن نسبة عالية من تلك الوثائق كانت ذات طابع سري يومئذ[(٢)] إذ إن التبسيط والتوظيف التعبوي والإثاري لمادة خط معين هو من الخصائص الثابتة لترجمته إعلامياً سواء كان صادراً عن سلطة أو حزب[(٣)].

وهكذا فبالرغم من محاولات المصالحة بين القاهرة ودمشق، وأيضاً بغداد (تحت حكم عبد السلام عارف) خلال فترات انعقاد المؤتمرين الأول والثاني، وبالرغم من دواعي التقارب ضد الأنظمة المحافظة التي انعكست في اهتمام ناصري خاص بالعلاقات مع العراق والجزائر واليمن نتيجة لمواقف معينة من قبل

---

(١) الأهرام، أعداد الفترة كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ ـ تموز/ يوليو ١٩٦٦.

(٢) أ ـ نضال البعث (ج ١٠)، م. س.، «صحيفة سرية» ص ١٥٣، «صحيفة سرية» ص ١٦٤ ـ ١٦٥، «نشرة داخلية» ص ١٧٣ ـ ١٧٨، «حديثان لميشيل عفلق» ص ١٩٤ ـ ١٩٨، «مقابلة مع د. منيف الرزاز» ص ٢٢٧ ـ ٢٢٩، «بيان» ص ٢٣٠ ـ ٢٣٧، «نشرة سرية» ص ٢٦٧ ـ ٢٧٧؛ ب ـ نضال البعث (ج ٩)، بيروت، دار الطليعة، ط ٢، ١٩٧٦. «تقرير داخلي»، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٣) Malcolm Kerr: *The Arab Cold War*, op.cit., pp. 86-87, 99.
نموذجان لذلك في الطرح الإذاعي والصحفي لخط الحزب. في النموذج الأول يُوصف الناصريون العراقيون بالخفافيش والأقزام «الذين ستسحقهم الثورة في مسيرتها» (ويرد «صوت العرب» في اليوم التالي مطالباً برأسي عفلق والبيطار). في النموذج الثاني تشبه البعث عبد الناصر بالجنرال الفرنسي بيتان الذي تعاون مع الاحتلال النازي عام ١٩٤٠.

السعودية وتونس تجاه قضيتي التسليح الألماني الغربي لإسرائيل والاعتراف بها على التوالي، فإن الهدوء الظاهري بين فترات الصراع العلني المشار إليها بقي حالة امتناع عن الهجوم المكشوف ولم تتحول إلى تحسن إيجابي إلا لفترة قصيرة خلال كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ وذلك إزاء قرارات التأميم التي كانت قد صدرت في سوريا حينذاك. أما أمارات التحسن الإيجابي خلال نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٥ ويناير/ كانون الثاني ١٩٦٦ المتمثلة في الإشارة إلى السماح للصحف المصرية بدخول سوريا وإلى مباحثات بعثية للتعاون مع الوحدويين السوريين وإلى الموقف المشترك ضد الحلف الإسلامي[1]، فلم تتح فرصة اختبار جدي لمدى ديمومتها. ويرجع ذلك إلى سقوط نظام القيادة القومية لحزب البعث في سوريا بعد ذلك ببضعة أسابيع، ثم مجموعة التطورات العربية والدولية التي عمّقت توجهات ناصرية نحو تجميد سياسات القمة، تبلورت في يوليو/تموز ١٩٦٦ رافعة من قيمة التحالف مع الأنظمة غير المحافظة، ومن بينها سوريا بنظامها الجديد، في خط العمل الناصري العربي بحيث أصبحت مظاهر الاهتمام بالقيادة السابقة فيها سلباً وإيجاباً محدودة جداً لا سيما وأن الإطاحة بنظامها رافقته أوضاع تأزم عنيف في الحزب بمجموعه[2]. المعالم الرئيسية لتلك التطورات كانت سقوط أهم الأنظمة الأفريقية وأقواها صلة بالقيادة الناصرية في حركة عدم الانحياز وهو نظام نكروما في غانا (١٩٦٦/٢/٢٤)، وبداية الانقلاب البطيء الذي أدى إلى تصفية النظام المماثل في آسيا وهو نظام سوكارنو في أندونيسيا (١٩٦٦/٣/١٣) ثم اقتناع القيادة الناصرية المتزايد بأن مؤتمرات القمة أضحت غطاء لتصرفات متناقضة مع الأسس التي قامت عليها تجاه إسرائيل وفي موضوع اليمن، ولاستهداف الثورة في مصر نفسها[3]. وبالرغم من أن حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ فرضت العودة إلى سياسات القمة وتركيز

(١) انظر بالتحديد الأهرام، أعداد تاريخ ١٥، ١٩٦٥/١٢/٣١ و١٩٦٦/١/١٢.

(٢) د. منيف الرزاز: **الأعمال الفكرية والسياسية** (ج ٢)، م. س.، ص ٩٥ ـ ١٩٨. الصفحات المشار إليها تقدم صورة تفصيلية عن الصراعات داخل الحزب في سوريا.

(٣) أ ـ جمال عبد الناصر: **الأهرام**، م. س.، خطاب ٥/١ و٦/١٩ عام ١٩٦٦؛ ب ـ محمد حسنين هيكل (مقال): **الأهرام**، أعداد ٨ و١٩٦٦/٤/٢٢.

الاهتمام على الشأن الداخلي لإعادة بناء الجيش والتنظيم السياسي فإن عودة البعث إلى السلطة في العراق أثناء ١٧ - ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨ أدخلت علاقاته مع الناصرية في محك جديد أثبت أن العوامل المثيرة للخلاف وعلنيته لا تزال حيّة فيها. فبعد حوالى ٨ أشهر من إعلان فشل سياسات مؤتمرات القمة مرة أخرى، أي بعد مؤتمر الرباط في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، ظهر الخلاف بين الطرفين على السطح متخذاً شكل انتقاد شديد اللهجة للقيادة العراقية في رسالة من عبد الناصر إلى أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية وقتذاك أثاره تباين في المواقف حول مبادرة روجرز وذلك بعد فترة تراوحت فيها العلاقة تحت السطح بين التوتر المبطن والانفراج المؤقت والحيادية الرسمية. وتصاعد الانتقاد إلى مستوى حملة هجوم منظمة ومستمرة حتى وفاة عبد الناصر في ١٩٧٠/٩/٢٨ لا سيما على صعيد التغطية الخبرية وغيرها في **الأهرام** حيث إن الاشتراك المباشر لعبد الناصر وهيكل كان محدوداً.

إن اثنين من أربعة مقالات كتبها هيكل في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ بعنوان «لمحات من قصة المعركة الأخيرة لجمال عبد الناصر» كانا مخصصين كلية لموقف حزب البعث في العراق خلال تلك الفترة بالطريقة نفسها، إضافة إلى تعرض جزئي للموضوع نفسه في المقالين الأخيرين، مما يوضح مدى عنف المعركة بأثر رجعي كما يشير إلى استمرارها إلى ما بعد رحيل عبد الناصر بفترة، على رغم الانخفاض التدريجي في حدتها[1].

وبينما يؤكد تقييم مغرق في السلبية لطبيعة النظام الناصري في **التقرير السياسي للمؤتمر القومي العاشر** لحزب البعث (آذار/ مارس ١٩٧٠) على التكدر الشديد للأجواء خلال تلك الفترة السابقة لأزمة مشروع روجرز بشهور[2] من الناحية البعثية أيضاً، فإن **التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر** (تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٧٧) يتضمن استعراضاً لعلاقات الطرفين منذ عام ١٩٦٨

(١) **الأهرام**، أعداد الفترة ١٩٧٠/٨/٣ - ١٩٧٠/١٢/٢٥.

(٢) حزب البعث العربي الاشتراكي (القيادة القومية): **التقرير السياسي للمؤتمر القومي العاشر**، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٢، ص ٢٣.

وحتى الأزمة وما بعدها على الخطوط العامة نفسها التي تبرزها المصادر الناصرية المذكورة سابقاً[1].

(٢) البعد الرأسي

إن هذا السجل الزاخر لتطور ـ أو بالأحرى ـ لتردي العلاقة الناصرية ـ البعثية خلال المرحلة السلبية في دور انتقالها إلى العلنية الصارخة، لا يوضح ـ مع ذلك ـ المدى الكامل لتدهورها حتى لو تذكرنا أن الأهرام هي الأكثر رصانة من بين الصحف المصرية، لأنه لا يستنفد كل أشكاله ومجالاته. فعلى صعيد آخر أكثر دلالة على التدهور وإن كان أقل ظهوراً بالمقارنة مع السفور الإعلامي، هناك الصراع السياسي الساخن المكشوف والمستور بين الطرفين، الذي وصل حد الاقتتال الدموي في سوريا في ١٩٦٣/٧[2] وتوقف عند حافته في العراق[3]

---

(١) حزب البعث العربي الاشتراكي (القيادة القومية): التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، بغداد، دار الحرية للطباعة، تاريخ النشر غير موضح، ص ٢٤، ٥٩ ـ ٦٠.

(٢) أ ـ أمين هويدي: كنت سفيراً في العراق، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط ١، ١٩٨٣، ص ١٠٥ ـ ١٠٧؛ ب ـ د. قاسم سلام: البعث والوطن العربي، م. س.، ص ١٩٢؛ ج ـ Malcolm Kerr: *The Arab Cold War*, op.cit., pp. 87-88.؛ د ـ Derek Hopwood: *Syria 1945-1986*, London, Unwin Hyman, 1988, p.p. 45.؛ يقدّر المصدران الأجنبيان عدد القتلى والجرحى في محاولة انقلاب ١٩٦٣/٧/١٨ التي انتهى إليها الصراع، بعدة مئات من المدنيين والعسكريين.

(٣) أ ـ أمين هويدي: كنت سفيراً في العراق، م. س.، ص ١١٦ ـ ١٥٩؛ ب ـ باسل الكبيسي: حركة القوميين العرب، الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤، ص ٨٢.

محاولتا انقلاب ضد حكم البعث فشلت الأولى ونجحت الثانية، ولكن دون خسائر في الأرواح على ما يبدو. وهما امتداد لصراعات تحتية تعود إلى فترة بداية الخلاف. انظر: ج ـ محاضر مباحثات الوحدة (ج ١)، م. س.، «مداخلات جمال عبد الناصر وعلي صالح السعدي وطالب شبيب» ص ٥٥ ـ ٥٦؛ د ـ نضال البعث (ج ٧)، بيروت، دار الطليعة، ط ٣، ١٩٧٦، ص ١٣٦ ـ ١٣٨.

وشمل كل الساحات العربية الأخرى بما فيها المصرية[١]، والجزائرية[٢]، ثم اليمن[٣] وليبيا[٤]، بعد سقوط النظامين الملكيين فيهما عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٩، على التوالي، أي مجموعة الأنظمة الأكثر انتماء من غيرها إلى الدائرة القومية. وحتى قطر حديث العهد بالحركة القومية حينذاك مثل السودان لم يسلم من هذا الصراع[٥]. وكذلك مناطق التواجد البعثي والناصري خارج الوطن العربي مثل «منظمة الطلبة العرب» في الولايات المتحدة الأمريكية[٦].

كذلك يتأكد مستوى التردي بحقيقة فشل محاولات المصالحة بعد عام ١٩٦٣ وكون ذلك امتداداً لفشل محاولات مماثلة قبل هذا التاريخ. تماماً كما أن تحول أول مناسبة للحوار البعثي ـ الناصري ضمن مباحثات الوحدة الثلاثية بعد انقطاع دام منذ عام ١٩٥٩ إلى تمهيد لأعنف انفجار للخلاف بين الجانبين، كان ـ فيما يظهر ـ مقدمة لعدم تكرار المحاولة حتى الآن.

لقد جرت مع بداية سياسة توحيد الجهد العربي الرسمي من خلال مؤتمرات القمة عام ١٩٦٤، محاولة للتوصل إلى صيغ خاصة بين الدول ذات الأنظمة

(١) أ ـ فتحي الديب: عبد الناصر وثورة ليبيا، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط ١، ١٩٨٦، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٦؛ ب ـ محمد حسنين هيكل (مقال): الأهرام، م. س.، عدد تاريخ ١٩٧٠/١٢/١١.

(٢) نضال البعث (ج ٩)، م. س.، ص ٨٨، ١٠٦.

(٣) أ ـ أحمد حروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو (ج ٣)، م. س.، ص ٢٦٤؛ ب ـ حزب البعث العربي الاشتراكي (القطر اليمني): التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الأول، مكان واسم دار النشر غير موضحين، ١٩٨٤، ص ٣١ ـ ٣٢، ٣٥، ٤٥؛ ج ـ محمد حسنين هيكل (مقال): الأهرام، م. س.، عدد ١٩٦٣/٥/١٧.

(٤) فتحي الديب: عبد الناصر وثورة ليبيا، م. س.، ص ٥٦ ـ ٥٩، ١١٤ ـ ١١٦، ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٥) أ ـ عبد المنعم الفحلابي: تطور الفكر القومي العربي في السودان، بحث غير منشور قدم للحصول على إجازة الحقوق من جامعة الحسن الثاني، الرباط، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، ص ٢٥؛ ب ـ شبلي العيسمي: تاريخ حزب البعث (ج ٣)، م. س.، ص ٤٥٢؛ ج ـ محمد حسنين هيكل (مقال): الأهرام، م. س.، ١٩٧٠/١٢/١١.

(٦) Kamel S. Abu Jaber: *The Arab Ba'th Socialist Party*, op.cit., p. 78.

الأكثر تقارباً تمثل أحد أشكالها في تداول للآراء واتفاقات أولية للتصافي بين سوريا ومصر اشتركت فيها أيضاً الجزائر والعراق وذلك في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤ خلال مؤتمر القمة العربي الأول ثم الثاني في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤ وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه خلال مؤتمر لدول عدم الانحياز(١).

وبينما كانت المصالحة بين مصر وسوريا أكثر صعوبة بالمقارنة مع المصالحة بين مصر والدول المحافظة مثل السعودية والأردن(٢)، فإن الأجواء كانت تعود إلى التوتر فإلى الإشتباكات الاعلامية والسياسية بعد فترة قصيرة في كل مرة على النحو الموضح في الجزء السابق من هذا الفصل. هذا مع ملاحظة أن المهدي بن بركة، زعيم «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» في المغرب حينذاك، كان قد قام بوساطة مؤيدة من القيادة الجزائرية في آخر لحظة وذلك للحيلولة دون الانحدار السريع للأوضاع الذي كان قد أدى إلى سقوط اتفاقية الوحدة الثلاثية(٣).

ويعيد نمط التصالح الملغوم هذا إلى الأذهان ما حدث قبل ذلك بأكثر من عام حيث خيّم على مفاوضات ميثاق الوحدة الثلاثية جو ملبّد بالشكوك وسوء التفاهم ألقى ظلالاً ثقيلة على المناقشة الوحيدة في تاريخ علاقة الفريقين حول قضايا الخلاف والتباين، إلى درجة نالت من قيمة محاضر المباحثات كوثيقة تسجيل لأول وآخر حوار بينهما، كما جاء في المقدمة، بما هي المصدر الوحيد من نوعه المتاح لدراسة العلاقة.

يُذكر هنا أن ندرة وعقم محاولات التوسط واستعادة العلاقة منذ انقطاعها بعد استقالة الوزراء البعثيين من حكومة الجمهورية العربية المتحدة، كانت نذيراً بالمآل السيّىء لأي محاولات للمصالحة تقفز إلى الصعيد الحكومي دون إحراز تقدم ملموس على أرضيته السياسية والفكرية في علاقة الطرفين عبر حوار تتوفر

(١) أ ـ **نضال البعث** (ج ١٠)، م. س.، ص ١٧٣؛ ب ـ **نضال البعث** (ج ٩)، م. س.، ص ٨٦ ـ ٨٩؛ ج ـ **الأهرام**، م. س.، أعداد تاريخ ١/١٦، ٩/٦، ١/١٤، عام ١٩٦٤.

(٢) Malcolm Kerr: *The Arab Cold War*, op.cit., pp. 101.

(٣) **الأهرام**، م. س.، أعداد تاريخ ٢٦ و ١٩٦٣/٧/٣١.

ظروفه الأفضل كلما قل وزن الاعتبارات الرسمية التي تزج فيه دوافع الصراع على السلطة بوعي أو بغير وعي.

إن المحاولة الوحيدة للتوسط من قبل طرف ثالث قبل مجيء البعث إلى السلطة في سوريا في ١٩٦٣/٣/٨ هي التي كان وراءها الزعيم الجزائري أحمد بن بللا عن طريق محاميه السياسي المغربي عبد الرحمن اليوسفي[١]، الكاتب العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حالياً، بينما جرت ثلاثة اتصالات مع عبد الناصر والمسئولين في مصر بواسطة عضو لبناني في القيادة القومية لحزب البعث (جبران مجدلاني) أحدها بعد الانفصال مباشرة والبقية في أوائل عام ١٩٦٣[٢]. كافة هذه المحاولات كانت عديمة الأثر إذ لم تتجاوز الخطوة الأولى مما يشدد على ضخامة حجم الدمار الذي لحق بالجسور السياسية والنفسية بين الجانبين أيضاً، وذلك بالنظر إلى تهيؤ أفضل الشروط الممكنة لإنجاح أي مبادرة لإقامة حوار مجدي بينهما، سواء جاءت من طرف ثالث أو من أحدهما، خلال أعوام ٦١ ـ ٦٣.

خلال هذه الفترة كانت موجة النقد والنقد الذاتي التي غمرت الطرفين حيال تجربة الوحدة والانفصال قد أحدثت بعض التحولات التماثلية في طبيعتهما العامة نلمس مثالها الأوضح في اقتراب الناصرية من نموذج الحركة السياسية المنضبطة فكرياً وتنظيمياً بصياغة «ميثاق العمل الوطني» واعتماد الانتقائية الجزئية ثم الكلية في الأسلوب التنظيمي لبناء الاتحاد الاشتراكي العربي وذلك بحرمان فئات معينة من عضويته ثم بتكوين «التنظيم الطليعي» داخله، بالإضافة إلى عودتها إلى

---

(١) انظر: أ ـ صلاح نصر: عبد الناصر وتجربة الوحدة، م. س.، ص ٢٥٣؛ ب ـ د. مصطفى الدندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي (ج ١)، م. س.، ص ٢٣٧ (على لسان صلاح البيطار).
كان بن بللا قد نقل في كانون الثاني/ يناير ١٩٦١ من السجن في جزيرة إكس إلى فيلا بمدينة توركان في فرنسا نفسها بشكل يتيح له قدراً من حرية الحركة والاتصال، قبل إطلاق سراحه في آذار/ مارس ١٩٦٣.

(٢) محاضر مباحثات الوحدة (ج ١)، م. س.، «مداخلات جمال عبد الناصر»، ص ١٥٧، ٢٧٨، ٢٨٠.

الالتزام بخط وحدة الهدف عربياً. أما على الصعيد البعثي فإن توسع المسافة الفاصلة بين الجهتين حول مسيرة دولة الوحدة لم يكن قد منع استمرار جنوح الحزب نحو مفهوم الديمقراطية المقيّدة سياسياً، الذي كان قد شكّل أهم معابره نحو التواصل الإيجابي مع الناصرية انتقالاً من المرحلة التمهيدية في العلاقة لكونه يتصل بالحاجز الرئيسي لديه وهو موقفه من الأنظمة العسكرية[1]. وقد ارتبط هذا الارتفاع في درجة التشابه من ناحية الكيان التنظيمي والسياسة العربية والأسس الفكرية بين الطرفين بوجود البعث خارج الحكم إبان تلك الفترة مما خفّف من كثافة تأثير عنصر السلطة كأحد مداخل التناقض والصراع. مع ذلك فإن حالة العداء البارد ظلت مهيمنة على العلاقة بين الناصرية وحزب البعث لا تنتظر سوى شرارة أول احتكاك مباشر بينهما إثر انتقال الأخير إلى الحكم في العراق ثم في سوريا خلال شباط/ فبراير وآذار/ مارس عام ١٩٦٣، لتتحول إلى عداء ملتهب.

وسيلاحظ بعد ذلك أن ابتعاد البعث (كما ورد تحديده في مقدمة الكتاب) عن السلطة بين أعوام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ والناصرية بعد عام ١٩٧٠، مع نضوج التوجهات الناصرية المشار إليها حول أوعية العمل السياسي[2] وكذلك التوجهات البعثية نحو مفهوم «الديمقراطية الشعبية»، سواء في نظرية الحزب[3] أو تطبيقاته البنائية قبل تلك الفترة وبعدها، ثم تقادم العهد بمرحلة الخلاف العلني والتحتي النشط بعد ذلك، لم يخلق فرصة لتجديد الحوار حتى اللحظة، مع أن هذه الظروف الملائمة رافقها أيضاً تراكم لضرورات إجراء مثل هذا الحوار

(١) أ ـ نضال البعث (ج ٧)، م. س.، ص ٩٧؛ ب ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٤)، م. س.، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٢) جمال عبد الناصر: مجلة الطليعة، م. س.، عدد شباط/ فبراير ١٩٦٦، ص ١١ ـ ١٨. حديث لأعضاء المكاتب التنفيذية في المحافظات يوم ١٩٦٦/١/١٢ عن أسلوب العمل في الاتحاد الاشتراكي العربي يطرح مفاهيم حول بناء التنظيم السياسي قريبة من مفاهيم الحزبية العقائدية.

(٣) نضال البعث (ج ٤)، م. س.، ص ١٨٨ ـ ٢٠٤، الفصل المعنون «ممارسة الديمقراطية الشعبية» من بعض المنطلقات النظرية.

بدرجة غير معهودة من قبل. ويتلخص مؤدى كل ذلك في كونه دليلاً آخر على المدى الكبير لاتساع وعمق الهوة الفاصلة بين الطرفين علماً بأن وساطة أخرى بينهما تولاها المفكر اللبناني القومي منح الصلح بعد شباط/ فبراير ١٩٦٦ لم تثمر شيئاً[١].

هذا وتعتبر «ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة»[٢] وما يعرف لدى بعض الأوساط البعثية والشخصيات المشرقية والمغربية باسم «مشروع العمل المستقبلي»[٣] أقرب ما يمكن وصفه مجازاً بالحوار بين الطرفين، بينما يشير تجمدهما عند هذه الحدود بدوره إلى الثقل الكبير للإرث السلبي في العلاقة الناصرية ـ البعثية كأحد أسبابه، إن لم يكن السبب الأهم من غيره.

على أساس هذه المتابعة للأبعاد والمظاهر الدالة على مبلغ تدني العلاقة يغدو مفهوماً أن يتم توصيف الكيفية التي اضمحلت بها الأشكال الملموسة للتناقض البعثي ـ الناصري نحو حالة الكمون الراهنة، باعتبارها من قبيل إعياء المتحاربين نتيجة معاركهما تجاه بعضهما البعض أو تجاه الآخرين، وليس تصفية

---

(١) منح الصلح (مذكرات): لندن، جريدة الشرق الأوسط، عدد رقم ٤٠٣٦، تاريخ ١٩٨٩/١٢/١٦.

(٢) مركز دراسات الوحدة العربية: القومية العربية في الفكر والممارسة، م. س.، الصفحات المشار إليها في الهامش رقم (٢) ص ٦ أجزاء من مداخلات تتصل بموضوع العلاقة البعثية ـ الناصرية صادرة عن عدد من المفكرين ينتمي معظمهم إلى التيار القومي.

(٣) مشروع العمل المستقبلي: ٤ مجلدات غير منشورة. بدعوة من الأمين العام لحزب البعث جرت خلال ١٩ ـ ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٦ و ٩ ـ ١٢ تموز/ يوليو و ٥ ـ ٨ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ و ٢٧ ـ ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٨٨ مناقشات مسهبة حول مسيرة الفكر والحركة القوميين بين عدد من السياسيين والمفكرين من مصر والمغرب وتونس ولبنان وسوريا والأردن والعراق والسودان واليمن وليبيا اعتبر فيها د. عزيز صدقي، وزير الصناعة في عهد عبد الناصر، ممثلاً للناصريين. موضوع العلاقة الناصرية ـ البعثية لم يطرح في هذه الاجتماعات وإن كانت قد تمت اتصالات شفهية ومكتوبة لدعوة ممثلين آخرين للناصرية (انظر الصفحات (م ١): ص ١١٠، (م ٢): ص ٢٣، (م ٣): ص ١١٧ ـ ١١٨.

أسباب الصراع أو تطبيع العلاقات برغم وجودها. فمن البديهي أن استمرار الصراع دون طرح هادىء وشامل له ـ ناهيك عن تفسير مقنع لأسبابه ـ بدرجة يستريح إليها ذهن المثقف العربي وضميره تماماً، عرّض التزامه بالتيار الفكري والسياسي القومي إلى التآكل الناجم عن الحيرة وعدم الاستقرار الفكري في دواخله، حتى وهو يمارس الانحياز إلى أحد الجانبين شعورياً أو مكابرة، مما أضعف قطبي ذلك التيار، بالرغم من أن الناصرية خرجت منتصرة من الصراع[1]. والمسألة هنا لم تكن فقط استهلاك قوى الطرفين في الصدام بينهما وإنما ـ وهو الأخطر عليهما معاً في المدى الأبعد ـ خلخلة مصداقية التيار القومي عموماً لدى منبع تجدده الأساسي ألا وهو محيط شرائح الاستنارة والوعي. وهذا، مع الافتقاد للقيمة التطويرية الثاوية في الفحص الجدي لظاهرة الصراع البعثي ـ الناصري بالنسبة إلى الفاعلية الفكرية والإنجازية للثورية العربية، ما عمّق إشكالية المصداقية بالحد من قدراتهما في هذين المجالين عندما أخلّ بالتوازن أمام التحديات المتكاثرة كماً ونوعاً. وظهرت أهم التجليات لذلك فيما بعد في توطد البعد الانفصالي لواقع التجزئة السابق على انهيار وحدة مصر وسوريا، وفي تكريس الآثار السياسية لهزيمة ١٩٦٧ الذي قننته الحقبة الساداتية في مصر ثم في انكماش الصدى القومي والجماهيري لكل ما أنجزته المقاومة الفلسطينية والأنظمة والحركات القومية في السلطة أو خارجها.

بجانب ذلك انشغلت «الناصرية الجديدة»، بعد غياب مؤسسها، بالبحث عن تعريف لهويتها كحزب وتحقيق وحدتها. واستغرق البعث في بناء تجربة تطبيقية عراقية تخوض صراعات داخلية وخارجية متشعبة أهمها، في هذا الخصوص، مع تجربة سورية تنتمي إلى تاريخ حزبي مشترك، وآخر يدور حول إعادة اكتشاف الهوية الحزبية من خلال سلطة الدولة. وأقبل كل طرف على هذه المهمات المنهكة أصلاً، نظراً لتأثيرها على عمق الكيان الداخلي للحركة، غير مستفيد كلية من خبرة الطرف الآخر عندما كان على الجانب المقابل من السلطة بحكم أن سلبية المناخ بينهما وذيوله حجبت مغزاها وقيمتها الحقيقية عنه، مما قوّى

---

(١) الفصل الثالث من هذا الكتاب، قسم ثانياً.

الفعل الاستنزافي للمهام المذكورة.

وبالرغم من التفاقم الإضافي للإعياء لـدى الجانبـين بالصراع الانفـرادي الودي وغير الودي الخارجي ضد الأنظمة والقوى السياسية غير القوميـة، فإن المراقبة التخصصية الدقيقة للمسرح السياسي العربي تلاحظ بقاء أمارات العداء البارد والساخن بين البعث والناصرية بعد ما ينوف على العشرين عاماً من توقف العداء العلني الملموس[1]. لقد اكتفى الطرفان ومجموع الجهد الفكري والبحثي العربي باختفاء الأعراض الحادة للأزمة، في تجاهل لضرورة الاستيثاق من زوال أصولها في الجسم السياسي القومي، على الأقل، نظراً لأهمية الماضي بالنسبة إلى الحاضر والمستقبل كحصيلة تجربة لا بد من استخلاصها كاملة إن لم يكن أكثر من ذلك.

---

(١) جميل مطر (تعقيب): الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها (ندوة)، م. س.، ص ٥٧٠.

الفصل الثاني

مصادر الخلاف الثانوية

أولاً : إشكاليات المدخل نحو العلاقة

(أ) بداية التوافق

لا نحتاج إلى الذهاب بعيداً عن اللوحة التي رسمها الفصل الأول من هذه الدراسة لتطورات علاقة الطرفين بمختلف مراحلها وأبعاد تدهورها لكي نعثر على أولى مصادر مرحلتها السلبية ضمن مجموعة من المصادر التي تلتقي حول تساوي وزنها النوعي وذلك بمقياس ثانوية دورها في تعليل ظهور تلك المرحلة بخصائصها من حيث الاستمرارية والعمق، حتى لو كان هناك اختلاف في الدرجة بينها في هذا الإطار.

كما جاء في الفصل الأول (القسم الثاني) فإن حوافز بداية التوافق بين الطرفين انتقالاً من المرحلة التمهيدية إلى المرحلة الإيجابية، كانت محصورة بصورة شبه كلية في مجال السياسة الخارجية[1] كعلاقات عربية ـ عربية أو عربية ـ دولية. وبينما يعني ذلك أنها كانت ممارسات دولة فيما يتعلق بالطرف الناصري فإن المقصود فيما يتعلق بالطرف البعثي هو ممارساته في هذا المجال كخطوط عمل ومواقف حزبية سياسية أكثر ارتباطاً بتصورات فكرية مسبقة. وبما أن الترتيب

(١) أ ـ John Devlin: *The Ba'th Party*, op.cit., pp. 88, 116.؛ ب ـ نضال البعث (ج ٣)، م. س.، ص ٦ ـ ٧.

الموضوعي لدلالة السياستين الداخلية والخارجية في تحديد طبيعـة أي نظام أو حركة سياسية، أي تركيبتها من جوانبها التاريخية والفكرية والاجتماعية، يعطي المركز الأهم للسياسة الداخلية باعتبار الأخيرة انعكاساً لها[1]، فإن من اليسير الاستنتاج بأن اللبنة الأولى في بناء التوافق كانت غير مستقرة تماماً. يدعم هذا الاستنتاج أن الطابع التجريبي الغـالب لثورة ٢٣ يـوليو خـلال فترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥ كان يجعل اهتـمامها بـالخلفيات والآثـار البعيدة لأي تـطورات تعيشها وإنضاج الوسائل الفكرية الضرورية لذلك محدوداً، مما يفضي إلى محدوديـة في الجهد الذي يمكنها بذله للتوصل إلى تصور ما لطبيعـة حزب البعث الحقيقيـة ومستقبل العلاقات معه انطلاقاً من تصرفاته في العلاقات السياسية الخارجية.

من الناحية الأخرى فإن أدوات حزب البعث التحليلية بعد ٧ سنوات من تأسيسه الرسمي كانت لا تزال في طور نمّوها المبكر وتواجه امتحاناً عسيراً بصورة استثنائية في فهم طبيعة ثورة يوليو وكيفيـة التعامـل البعيد الأمـد معها بسبب تعقيدات تطورها من انقلاب عسكري إلى تغيير ثوري، أول ظاهرة من نوعها في العالم الثالث، بالإضافة إلى الطابع العملي لهذا التطور آنذاك.

لقد كانت السياسة الخارجية لثورة ٢٣ يوليو خلال الفترة المعنية انعكـاساً لاحتياجاتها في الجلاء والتحرير السياسي الوطني وتوجهها الغائم القسمات نحو الوحدة العربية، وفق ما تم توضيحه سابقاً، مما أبقى طبيعة دوافعها وقتذاك نحو التآلف مع البعث محكومة بهذه الاعتبارات قصيرة المدى. هذا بينما كانت خطوط ومواقف حزب البعث في السياسة العربية انعكاساً للثقل الخاص لفكرة الوحدة في هيكله الأيديولوجي ونشاطه السياسي والتعبوي، دون تكييف صحيح لمعنى جدلية ترابطها مع الحرية والاشتراكية حيث يتم الخلط بين رجحانها كهدف وبين الإستراتيجية التطبيقية للأهداف الثلاثة التي تتطلب فهماً جدلياً للعـلاقة بينهـا يستبعد مفهوم الأهمية النسبية الـدائمة لأي منهـا. هذه الإشكـالية في مفهـوم أرجحية الوحدة البعثي كانت تشوش على ما تدل عليه بعض النصوص والمراجع

---

(١) انظر على سبيل المثال: الميثاق: قدمه جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية، القاهرة، مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٢/٥/٢١، ص ١٣٩.

من إدراك الحزب المبدئي للأولوية النسبية للسياسة الداخلية على الخارجية كمعيار لطبيعة الأنظمة السياسية[1]، ومن ثم على تطبيقات هذا المبدأ في النطاق العربي، بإعطاء وزن خاص للسياسة العربية كمعيار للماهية باعتبارها تجسيداً لمفهوم وحدة القضية والمصير الوحدوي.

وإلى هذا التشويش يعود ما لوحظ من تقليل لأهمية إنجازات ثورة يوليو الداخلية في رؤية البعث خلال المرحلة السلبية وذلك تحت تأثير اعتراضاته على سياساتها وقتئذ تجاه الأنظمة العربية التي يعتبرها رجعية مرتبطة بالتجزئة ومتحالفة مع الغرب الاستعماري المؤيد للصهيونية. كذلك يلاحظ ـ في السياق عينه ـ أن اعتراضات البعث على الطبيعة العسكرية اللاشعبية للنظام المصري الجديد تنتقل من حيث مسبباتها تدريجياً من حيّز تجربته مع نظام الشيشكلي وما سبق في سوريا، إلى حيّز السياسة العربية[2]. هذا الوضع هو الذي أبقى محاولات البعث لفهم التركيبة الداخلية لثورة يوليو وإدراك كنهها ونوعية العلاقة معها تحت المستوى المطلوب، حيث تشير متابعة النصوص المعنية خلال هذه الفترة إلى أن أكثرها اقتراباً من هذا الحد هما حديثا ميشيل عفلق في يناير/ كانون الثاني ومارس/ آذار ١٩٥٦ المشار إليهما في الفصل الأول (القسم الثاني)، واللذان يحلل فيهما تطور نظام ٢٣ يوليو إلى مرحلتين «تقدمية» و«ثورية» محدداً ملامح الأولى وشروط الانتقال إلى الثانية، مما يوضّح مدى قصور الرؤية البعثية خلال فترة التوافق الأولي قبل ذلك بحوالى العام.

---

(١) أ ـ John Devlin: *The Ba'th Party*, op.cit., p.p. 87.؛ ب ـ نضال البعث (ج ٢)، م. س.، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢؛ ج ـ ميشيل عفلق، الكتابات السياسية الكاملة (ج ١)، م. س.، ص ٢٣٤.

(٢) نضال البعث (ج ٢)، م. س.، للمقارنة بين مجموعتي النصوص في الصفحات التالية: أ ـ ٢١٤ ـ ٢١٥ تاريخ أوائل أيار/ مايو ١٩٥٣؛ ٢٢٠ تاريخ تموز ١٩٥٣؛ ٢٢٢ ـ ٢٢٣ تاريخ آب/ أغسطس ١٩٥٣. ب ـ ٢٦٠ ـ ٢٦١ تاريخ أيار/ مايو ١٩٥٤؛ ٢٧١ تاريخ تموز/ يوليو ١٩٥٤.

(ب) المفاهيم المتبادلة

(١) المفهوم الناصري:

بناء على ما تقدم حول انحصار معرفة الجانبين لبعضهما البعض فيما لا يتجاوز التعارف السطحي إلا قليلاً عند تأسيس العلاقة بينهما، كلٌ لأسبابه، فإن التوافق الأولي بين ثورة يوليو وحزب البعث العربي الاشتراكي وقع عبر عملية يمكن تشبيهها بالقفز فوق المنطقة والفجوات الفاصلة بينهما من حيث تأثير ظروف النشوء والتطور في تشكيل خصائص كل طرف واهتماماته، وليس باستطلاع طبوغرافيتها وتضاريسها لتصميم ثم إقامة جسر التواصل بينهما خالياً مما يهدد متانته في المستقبل.

على أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد بالنسبة إلى خطورة هذا العامل في إطلاق المرحلة السلبية وترسيخها، بالرغم من أن ذلك لا يجعله العامل الأساسي كما سنرى، لأن هناك استحالة في نشوء التجاوب الوثيق بين البعث والناصرية في أعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩ دون ترسب تصوّر أو افتراضات معينة لدى كل منهما حول ماهية الطرف الآخر ومن ثم نوعية العلاقة معه في توقيت ما خلال المرحلة الإيجابية، سواء تمت بلورة كل أو بعض تلك الافتراضات وصياغتها بأي درجة من الدرجات كنوع من الوعي الكاذب أو القاصر، أو بقيت كموجهات باطنية مؤثرة ولكن غير متبلورة كوعي ذاتي مهما كان نوعه. وبطبيعة الحال فإن قاعدة ارتكاز مثل هذا الافتراض للماهية والعلاقة لا بد أن تكون تصوّر درجة تشابه ما مع الطرف الآخر أبسط أشكالها انتفاء مواضع تناقضات جوهرية معه في المستقبل المنظور، لكي يكون أساساً لإيجابية العلاقة بمستواها العالي. وإن كان الأغلب أن تصوّر التشابه كان أقرب إلى الحد الأقصى كما سيتبين خلال محاولة استقصاء المفهومين الناصري والبعثي للموضوع.

إن التقدم السريع للطرفين نحو توثيق صلاتهما مع نهاية المرحلة التمهيدية جرى دون أن تطرح قضية ماهية حزب البعث ومستقبل العلاقة معه نفسها على قيادة ثورة يوليو بصورة جدية بحكم طبيعتها المغرقة في العملية حينذاك ونوعية اهتماماتها في النطاق العربي. أما بعد تجاوزها لذلك الطور فإن استخلاص رؤية

الناصرية للبعث تعترضه مشكلة عدم توفّر المادة الخام من مصادر أولية حول هذا الموضوع لأن عبد الناصر لم يتطرق إليه في أحاديثه وخطبه خلال المرحلة الإيجابية بأكملها، بل إنه لم يشر إلى البعث بالاسم إطلاقاً بصورة علنية خلالها[1]. كذلك الأمر فيما يتعلق بثاني أهم مصدر للمادة الناصرية الخام وهو محمد حسنين هيكل. فمقالاته المتقطعة في الأهرام قبل الانتظام الأسبوعي لمقاله المشهور «بصراحة» في ١٩٦١/١/٢٠ لا تشير إلى البعث بالاسم وليس فيها ما يمكن اعتباره تعرضاً للموضوع كما لا تبدي الصحيفة عموماً اهتماماً خاصاً بحزب البعث بالمقارنة مع غيره من الأحزاب السورية. وهو إلى ذلك اهتمام محدود كمياً وخبري في طبيعته[2]. من هنا فإن أقرب شيء إلى المادة الأولية الناصرية حول الموضوع هو بعض الأقوال والآراء المنسوبة إلى عبد الناصر، بينما تتوفر مادة ثانوية أغزر نسبياً مصدرها مجموعة من كبار مساعديه التنفيذيين والصحفيين والكتّاب الذين يُعتبرون من أفضل ممثلي قناعات الناصرية ـ ومع ذلك أو بدونه ـ على معرفة وثيقة باتجاهات تفكيرها وأجوائها الداخلية خلال الفترة المعنية على رأسها هيكل نفسه فيما صدر عنه بعد نهاية المرحلة الإيجابية.

أهم النصوص المنسوبة إلى عبد الناصر نفسه مأخوذ من أوراق هيكل بعد لقاء طويل معه في إبريل/ نيسان ١٩٥٧ يشرح فيه تفكيره المستقبلي حيث يقول «لا بد أن نكون على اتصال بكل القوى العربية التقدمية وأن نقيم جبهة شعبية عريضة. أمامنا حزب البعث في سوريا. آراؤهم طيبة ومشكلتهم أنهم اضطروا إلى مسايرة الانقلابات العسكرية المختلفة في سوريا فقد وجدوا ذلك طريقاً أسرع إلى التغيير. وهذا أساء لهم. هناك أيضاً قوى كثيرة غير البعث. هناك قوى وطنية غير منظمة في أحزاب وحجمها أكبر من كل التنظيمات في الحقيقة ولا بد أن تكون مصر معهم»[3].

---

(١) جمال عبد الناصر: خطب وتصريحات عبد الناصر، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩، سلسلة «اخترنا لك»، القاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، تاريخ النشر غير موضّح.

(٢) الأهرام، م. س.، أعداد الفترة المعنية.

(٣) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، م. س.، ص ٢٠١.

أهمية هذا النص ذات أوجه ثلاثة: أولها أهمية مصدره التي تضفي عليه مصداقية عالية. والثاني يكمن في أنه يعكس رأي عبد الناصر في ظروف تستبعد أي تأثيرات تجعله غير معبّر عن تصوراته الحقيقية حول حزب البعث في اتجاه سلبي أو إيجابي، مجاملة للقيادة البعثية أو تعبئة ضدها. وثالثها أنه مرتبط بتفكير إستراتيجي المدى. ويفهم من النص أن هناك تقديراً واهتماماً خاصاً بحزب البعث، بالرغم من النقد حول مسايرة الانقلابات العسكرية، يشمل ذكره بالاسم دون غيره وإطلاق صفات إيجابية متعددة عليه.

يلي هذا النص في الأهمية فيما يتعلق بآراء عبد الناصر نفسه الأقوال التي سجلها الصحفي اللبناني رياض طه عنه أثناء لقاء خاص بينهما في نيسان/ إبريل ١٩٥٥ تقريباً وحضره كمال رفعت، يبدي فيها إعجابه بأسلوب العمل الحزبي لدى البعث وبمواقفه المناوئة للنفوذ الأجنبي الغربي والرجعيين العرب بما يعكس ضرباً من رؤية التماثل بين الجهتين[1].

لدينا بعد ذلك ما يرد في كتاب **القومية العربية في الفكر والممارسة** منسوباً إلى عبد الناصر من قبل صلاح الدين البيطار حيث يقول الأخير «عبد الناصر وافق طبعاً (على فكرة أن تكون القيادة مشتركة بين الطرفين) وقال إن تجربة مصر الحزبية حديثة وحزب البعث هو مؤهل ليعطينا تجربته وأنا لا أعرف غير حزب البعث في سوريا»[2]. كذلك يتضمن محضر مباحثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ تسجيلاً كاملاً لمناقشة ترد أثناءها إشارة واضحة من الأمين العام لحزب البعث إلى أن عبد الناصر طرح عليه فكرة العلاقة الاندماجية بين الطرفين حوالى أواخر تموز/ يوليو ١٩٥٨ بينما لا يُفهم نفي عبد الناصر لذلك إلا من خلال السياق[3].

إن المحدودية الكمية والكيفية لهذه النصوص الناصرية المباشرة تجعل القطع

---

(١) رياض طه: **قصة الوحدة والانفصال**، م. س.، ص ٣٥.

(٢) صلاح الدين البيطار (مداخلة): **القومية العربية في الفكر والممارسة** (ندوة) م. س.، ص ٤١١.

(٣) محاضر مباحثات الوحدة (ج ١)، م. س.، «مداخلات جمال عبد الناصر وميشيل عفلق»، ص ٢٦١.

بصحة انتساب مضمونها، الصريح أو القابل للاستنتاج، إلى عبد الناصر دون أسانيد أخرى صعباً. ولعل أبسط هذه الأسانيد هو أكثرها بديهية. فالتقارب العملي في السياسات والتعاون الفعلي بين الأجهزة المصرية وحزب البعث في سوريا والأردن والعراق وغيره من الأقطار العربية[1]، والانفتاح الإعلامي المصري على البعث وقادته وأفكاره إلى درجة أن وصوله إلى بعض الأقطار تم من خلال هذه القناة المصرية[2]، لم يكن وارداً دون ارتباط بتوجه ناصري على أعلى المستويات نحو حزب البعث بالنظر إلى مركزية نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ السياسي[3]. ومع ملاحظة أن هذه المظاهر العلنية ربما شملت أيضاً التغاضي عن النشاط البعثي في مصر نفسها[4] مع كون الموقف من الحزبية منطقة حساسة بالنسبة إلى النظام الناصري، يصبح قيام التوجه على تصور ضمني، على الأقل، حول خصوصية معينة في العلاقة مع البعث وتقارب في الماهية أمراً طبيعياً. من هنا فإن محتوى النصوص التي تتشكل منها المادة الناصرية الثانوية للماهية والعلاقة متميّزة بوضوحها في توصيف وتحليل الموقف من البعث لا يتناقض مع جوهر الآراء المنسوبة إلى عبد الناصر مما يؤكد صحة الاستنتاجات عنها. ويشار هنا بصفة خاصة إلى تحليل لهيكل حول المسألة أقرب من غيره إلى المادة الأولية، يتكرر في موضعين رداً على سؤال مباشر بشأن الماهية ونوعية العلاقة، واضح في

---

(١) أ ـ د. مصطفى الدندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي (ج ١)، م. س.، ص ٢٣١. ب ـ Patrick Seale: *The Struggle For Syria*, op.cit., pp. 254, 311, 313.

(٢) أ ـ د. أنور عبد الملك، مصر مجتمع جديد يبنيه العسكريون، بيروت، دار الطليعة، ط ١، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦؛ ب ـ شبلي العيسمي: حزب البعث العربي الاشتراكي (ج ٢)، م. س.، ص ٢٤٣؛ ج ـ محمد علي جادين وعبد العزيز حسين الصاوي: تاريخ التيار القومي الاشتراكي في السودان (كتيب)، الخرطوم، دار النجومي للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص ٢٥ ـ ٢٧.

(٣) طارق البشري: الديمقراطية والناصرية، بيروت، دار الثقافة الجديدة، ط ١، ١٩٧٥، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٤) انظر الجزء (ج) «الشراكة المضمرة» من هذا الفصل.

معناه التكاملي[1] بما يستتبع الصيغة التماثلية بالنسبة إلى الأولى والاندماجية بالنسبة إلى الثانية كمصير منطقي وعاجل، وإلى نظرة أهم معاوني عبد الناصر فيما يتعلق بالشأن السوري يومذاك في هذا الخصوص[2].

وبينما يستخدم محمد عودة ـ أحد أهمّ الصحفيين المصريين الناصريين ـ مصطلح التكامل ومعناه في وصف العلاقة[3]، فإن الفريق محمد فوزي القائد العام بعد حرب ٦٧ ووزير الدفاع المصري لاحقاً يقرر وحدة الجوهر بين البعث والناصرية في معرض شرحه لكيفية استعانته بكتابات عفلق في تثقيف ضباط القوات المسلحة في الخمسينات[4]. وبالنظر إلى الحساسية الناصرية المضاعفة فيما يتعلق باحتمالات تسرّب تأثيرات حزبية إلى هذا القطاع، فإن هذه الشهادة بالذات لها دلالة مؤكدة حول طبيعة الرؤية الناصرية للبعث حينذاك. وسيلاحظ ـ من ناحية أخرى ـ أن ما نجده من توافق في نصيّ هيكل وعودة حول توجهات وصاية بعثية على الناصرية مما يوحي بتناقض مع النتائج التي تم التوصل إليها، يعود إلى أن كافة هذه النصوص ذات تاريخ لاحق لنهاية المرحلة الإيجابية. ويشدد هذا على حقيقة الافتقار إلى مادة غنية حول هذا الموضوع ليس فقط بتأكيد ما ذكر حول عدم وجود نصوص ناصرية وهيكلية مباشرة من المرحلة الإيجابية، وإنما بما يترتب على صدورها في المرحلة السلبية من تلوين بعدي للرؤية تحت تأثير الصراع سواء كان احتداماً علنياً أو تصادماً تحتياً أو مجرد قطيعة[5]. يؤيد هذا

---

(١) فؤاد مطر: بصراحة عن عبد الناصر، حوار مع هيكل، بيروت، دار القضايا، ط ٤، تاريخ النشر غير موضّح، ص ١٣٧ ـ ١٣٨ و ١٤٩ ـ ١٥٠. بعض ما يصدر عن هيكل في هذا المرجع يتكرر بشكل أو آخر في بعض مقالاته الأسبوعية (انظر الأهرام، م. س.، مقاليّ ١٩٦٢/٣/٢ و ١٩٦٣/٢/١٥).

(٢) محمود رياض: مذكرات (ج ٢)، م. س.، ص ٩٣ ـ ٩٤، ٢٢٧.

(٣) أ ـ صلاح عيسى: مثقفون وعسكر، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط ١، ١٩٨٦، ص ٢٦٨ (جزء من حوار مع محمد عودة)؛ ب ـ أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو (ج ٣)، م. س.، ص ٧٠.

(٤) محمد فوزي (مقال): بغداد، جريدة الثورة (يومية)، عدد تاريخ ١٩٨٩/٨/٦.

(٥) انظر في الجزء اللاحق حول «المفهوم البعثي» مناقشة للموضوع نفسه في سياق مختلف تنتهي إلى نتيجة مشابهة.

ضعف حيثيات الاتهام بالاحتوائية إضافة إلى أنه لا يرد إلا لديهما، كما أن هيكل يتردد في الجزم بحقيقة نوايا البعث الاحتوائية في نصه الثاني بالرغم من صدور أقواله كلها في مناسبة واحدة. من ناحية أخرى فإن تجربة البعث نفسه تفيد بسلامة هذا التقدير لأنها تشير إلى نمط مماثل لديه حيث تكوّن انطباع بتوجهات ناصرية احتوائية نحوه في المرحلة السلبية ودون سند معقول أو جزم نهائي[1].

على أنه وفي مسعى من نوع مختلف لاختبار مدى صحة الاستنتاجات حول الرؤية الناصرية للبعث المستقاة من واقع بعض النصوص ومن السلوكيات العملية، تمّ إخضاع مادة أولية وشبه أولية مأخوذة من قلب الحملة الهجومية ضد البعث لمعالجة تحليلية قادت إلى خلاصة مشابهة. والمادة المعنية هنا هي كل الفقرات الواردة في خطب عبد الناصر ومقالات هيكل الأسبوعية (بصراحة) خلال الأعوام ١٩٦١ ـ ١٩٦٩[2] ويمكن اعتبارها متعلّقة بماهية حزب البعث. فبالرغم من أن هذه الفقرات ولدت في أجواء الصراع العلني والخفي بين الناصرية والبعث، إلا أن ثلاثة من العناصر الأربعة المشتركة بينهما، وسط الفقرات والعناصر الكثيرة الأخرى التي تشير إلى تبدل كبير في الرؤية تجاه البعث بالمقارنة مع المرحلة الإيجابية، لا تختلف إلا اختلافاً طفيفاً عن العناصر التي يمكن استشفافها من النص الذي ينسبه هيكل إلى عبد الناصر إبان قمة ازدهار العلاقة عام ١٩٥٧. والعناصر الثلاثة هي: (١) المساواة بين البعث والقوى القومية الأخرى، (٢) تكرار تعبير «ينبغي الحرص عليه»، (٣) نقطة ضعف الحزب هي ارتباطه بالانقلابات العسكرية. بذلك يمكن تلمّس مدخل جديد نحو تأكيد سلامة الاستخلاصات حول الرؤية الناصرية للبعث خلال المرحلة الإيجابية. فالعنصران الأول والثاني إيجابيان لا سيما إذا نظر إليهما في ضوء المحتوى الهجومي

---

(١) صلاح البيطار (مداخلة): القومية العربية في الفكر والممارسة (ندوة مركز دراسات الوحدة العربية)، م. س.، ص ٤١١.

(٢) انظر النصوص المعنية في أعداد الأهرام بالتواريخ التالية: عام ١٩٦١: ١٠/٦ و١١/١٧؛ عام ١٩٦٣: ٢/١٥، ٣/٢٢، ٤/٥، ٥/٢٤، ٦/٧، ٧/٢٣، ٨/١٦؛ عام ١٩٦٥: ٧/٢٧، ١١/٢٦؛ عام ١٩٦٦: ٧/٢٩، ٨/١٢؛ عام ١٩٦٩: ١٢/٥.

والانتقادي عموماً للخطب والمقالات، والعنصر الثالث السلبي لا يتناقض مع الاستخلاصات المشار إليها لوجوده في الرؤية الناصرية أصلاً. وهو ما ينطبق أيضاً ـ وإن كان لسبب مختلف ـ على العنصر الرابع المشترك، وهو انتهاء دور البعث ـ القيادي على الأقل ـ بعد دخول ٢٣ يوليو ٥٢ مرحلة الثورة الاجتماعية. إذ إن هذا العنصر السلبي المستجد يأتي في سياق التبريرات المتبادلة بين الجانبين في المرحلة الجديدة كجزء من الطبيعة الإقصائية الحادة للصراع بينهما التي كان يتوقع معها ظهور أكثر من عنصر سلبي جديد ومتكرر في النصوص موضع الفحص التحليلي. وهذا في حد ذاته يسجل نقطة إضافية لصالح الاستنباط المطروح حول الرؤية في المرحلة الإيجابية لأنه يعني أنها كانت ثابتةً بمستوى جعل معظم مكوناتها تستمر حية بدرجة أو بأخرى بالرغم من التغييرات الجذرية في المرحلة النقيضة.

على أية حال فإن تقدير هذه الدراسة هو أن الشواهد الأهم حول وجهة نظر الناصرية في حزب البعث وآفاق علاقاتها به خلال الطور الإيجابي يمكن التوصل إليها من خلال ما يمكن أن نطلق عليه موضوعتيّ «انعدام الحساسية الناصرية تجاه تصوّر البعث للمسألة» و«دلالة التفاهم الضمني بين البعث والناصرية» المرتبطتين بالمفهوم البعثي لهوية الناصرية وعلاقته بها.

(٢) المفهوم البعثي:

بالرغم من أن المادة الخام غير التسجيلية من مصادر بعثية أولية أكثر توفراً بالمقارنة مع الناصرية، انعكاساً للوضع العام في هذا الخصوص، فإنه لا توجد دراسة متكاملة حول ماهية الناصرية ومستقبل العلاقة معها خلال المرحلة الإيجابية. هذا ما يقرره أيضاً د. منيف الرزاز، مشيراً إلى انطباقه على ما بعد هذه المرحلة أيضاً[١]، وما يحفظ للتحليل الاستنتاجي دوراً في تركيب صورة

(١) د. منيف الرزاز: **الأعمال الفكرية والسياسية الكاملة** (ج ٢)، م. س.، ص ٤٥ - ٥٨. يقدم الكتاب تقييماً مختصراً ومكثّفاً، بالمقارنة مع تشعب الموضوع، للظاهرة الناصرية وإن كان مستوفياً نسبياً خاصة في رصد وتحليل آثار الخلاف مع البعث على الأخير بالرغم من أنه لا يتعرّض للسؤال الأهم حول مصدر الخلاف.

تقـريبية للمفهـوم البعثي وإن كان أقـل أهمية من دوره فيـها يتصـل بـالمفهـوم الناصري.

بنـاء على هـذا سنجد في مجموعتي نضال البعث و الكتـابات السيـاسيـة الكاملة ـ بعكس ما هو الحال عند الناصرية ـ نصوصاً عديـدة حول مـوضوع طبيعة الناصرية والعلاقـة معها خـلال المرحلة الإيجـابية هي في الـوقت نفسه واضحة الإشارة إليها وبيّنة الدلالة في إيجابية الموقف تجاهها وتتضمن عناصر حول الموضوع بجانبيه بعضها صريح وبعضها ضمني، أكثرها استيفاء لشروط الدراسة هما نصا عفلق اللذان سيجري فحصهما في هذا الجزء. كما يعبر الموقف البعثي الإيجابي عن نفسه بصورة عملية أكثر وضوحاً بالمقارنة مع الناصرية، بينما تظهر النصوص المعنية منذ وقت مبكر في تاريخ العلاقة بين الفريقـين ويحتفظ محتواها بوجود أقوى في المرحلة السلبية.

وفق المصادر الأولية الأساسية المشـار إليها فـإن ترسب العنـاصر المكوّنـة لتشخيص حزب البعث لطبيعة نظام ثورة يوليو تم ـ كما هو الحال مـع ترسّب العناصر المكوّنة لموقفه الإيجابي إزاءها ـ من خلال تحوّلات سياسـاتها العـربية المتمحورة في تلك الفترة حول قضية الدفاع العربي المشترك. إن أقصى ما كانت قد وصلت إليه الإشارات الواهنة والمتقطعة للمرحلة الإيجابية في العلاقة، قبل بدايتها المؤكدة أوائل عام ١٩٥٥، توافق مع بواكير تبلور النظرة البعثية الجديدة لطبيعة نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مصنفة إياه في خانة التقدمية التي تنشأ في ظروف استثنائية ويمكن أن تتطور نحو الانقلابية[1]. وهو مفهوم نعثر على بذوره الأولى لدى البعث في مقال حول موضوع آخر يعود إلى شباط/ فبراير ١٩٥٤[2] واكتمل من حيث المضمون والتطبيق على النظام الناصري في حديثيّ أمين عام البعث، في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦ ومتكرر مضموناً في آذار/ مارس ١٩٥٦، المشار إليهما سابقاً، معبراً بذلك في آن واحد عن قمة في تصاعد واستمرار إيجابية النظرة

---

(١) نضال البعث (ج ٢)، م. س.، ص ٢٧٠ (مقال بتـاريخ ١٩٥٤/٧/٥ في جريـدة البعث).

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٣٦.

البعثية إلى الناصرية وعن حاجة الحزب كحركة سياسية ذات طابع عقائدي إلى تأسيس تحول مواقفه السياسية فكرياً.

يتفق النصّان المعنيان في تقييم النظام الناصري بأنه نـظام تقدمي حقيقي بسبب استثنائية ظروف مصر المتمثلة في غياب الحركة الشعبية والعقائدية العربية المؤثرة، وذلك بعكس التقدمية المزيفة كما مثّلتها الأنظمة العسكرية في سـوريا حيث تنتفي مشروعية العمل الفوقي كطريق للتغيير. وتعني التقدمية وفقاً للنصين الإصلاحية مقابل الانقلابية، كـما يجسدهـا البعث نفسه، التي تعـرّف بكونها النضال الشعبي المنظم القائم على عقيدة والمؤهل بذلك لإحداث التغيير الجذري ذي الأبعاد القوميـة. ويتعرض النصّـان بعد ذلـك بالتحليـل لمختلف نواحي سياسات نظام يوليو الداخلية والعربية بما يبرز إيجابياتها ولكنهما أيضاً يؤشّران ما يعتبرانه حدودها لا سيما في مجال حرية الإرادة الشعبية، مما يصنّفها كإصلاحات تقدمية يرتهن تطورها نحو الانقلابية المتكاملة في العمق والاتساع بنشوء العلاقة الصحيحة بين النظام وحزب البعث وحركة الشعب عموماً.

وبما أن هذين النصين هما أحاديث داخلية لأمين عام البعث فإنهما يمثلان رؤية الحزب الحقيقية لطبيعة الناصرية وقتذاك لصدورهما في جـو خال من أي مؤثرات ترتبط بالكتابات والأحاديث العلنية، ويوضّحان التحوّل الكبير فيها ممثلاً في الانتقال من مصطلح «التقدمية الضالة» في مقال يوليو/ تموز ٥٤ المشار إليه في الفقرة قبل الأخيرة إلى مصطلح «التقدمية الصادقة» فيهـما خلال عـام ونصف تقريباً وهو مدى زمني قصير بالنظر إلى بطء وتيرة التحوّلات الفكرية بالمقارنة مع التحوّلات السياسية العملية التي استغرقت أقل من ثلاثة أرباع العام في هـذا النموذج بالذات. ويتأكد كون هذا بداية ظاهرة التحوّل السريع في تصوّر البعث لماهية الناصرية على الصعيد الفكري بانعكاساته الأسرع على الصعيد السياسي، من التدقيق المقارن في النصّين الأخيرين إذ إن تشابههما لا يتناقض مع حقيقة أن النص الثاني يشهد تخفيفاً في التحفظ العقائدي المتعلق بمجال الحرية السياسية بالإشارة إلى أنها تحرز تقدماً فعلياً فيه وذلك بالرغم من قصر المدة بينهما التي لا تتجاوز بضعة أسابيع. هذا مع ملاحظة أن ما يبدو كتحفظات مجرّدة في هذين

النصّين هو جزء من طبيعتها كمادة فكرية تتعامل مع مختلف جوانب الظاهرة المعنية تحليلياً مستهدفة تأهيل كوادر الحزب ثقافياً للتعامل مع السياسة كخط مترابط، بالرغم من تعرّجه، لاستناده إلى معايير مشتقة من عقيدة الحزب وليس كمواقف تحكمها اعتبارات آنية وذلك انعكاساً لخصائصه العامة كحركة عقائدية.

وبطبيعة الحال فإن هذا التحوّل الكبير، بالنظر إلى محدودية الفترة الزمنية، في رؤية طبيعة الناصرية لدى البعث يتجلّى بشكل أوضح على صعيد سياساته العملية تجاهها حيث نجد في وثائق الحزب السرية حينذاك ما يشير إلى أن شعار الوحدة المصرية ـ السورية، الذي طرحه الحزب رسمياً في ١٧/٤/١٩٥٦[١] كأقوى تعبير عملي حتى ذلك الحين عن مدى إيجابيته إزاء الناصرية، كان مطروحاً بشكل غير رسمي قبل ذلك بشهرين تقريباً[٢]، أي خلال فترة زمنية تتوافق مع تاريخيّ النصّين المشار إليهما. أما بعد ذلك التاريخ وخلال بقية الفترة الإيجابية فسنلاحظ اضطراد وسرعة التغيير في مفهوم طبيعة الناصرية لدى البعث ومظاهره التطبيقية وذلك، كما أوضح الجزء الخاص بالمرحلة الإيجابية في الفصل الأول، مع توثق الصلة المباشرة بين الطرفين وتقلص الطابع العسكري لقيادة ثورة يوليو ـ والأهم من ذلك ـ تصاعد المواجهة الناصرية مع الغرب، لا سيما بعد تأميم القنال في يوليو ١٩٥٦، حتى ذروتها في العدوان الثلاثي في ٣٠/١٠/١٩٥٦. فبالرغم من عدم وجود نصوص مستوفية نسبياً، كما هي الحال مع الفترة السابقة، يظل من الممكن استشفاف مدى أساسية التغيير الذي طرأ على المفهوم البعثي لطبيعة الناصرية خلال فترة تمتد بين نيسان/ إبريل وديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٥٦ في النصوص الجزئية المتوفرة الراجعة إلى ميشيل عفلق حيث يُلاحظ تضاؤل التركيز فيها على الشرط الأساسي للتحوّل نحو الانقلابية كما يتحدد فيها، وهو الحرية السياسية، مقروناً بالإشارة إلى معالم ومعاني تقدمها نحوها. مقابل ذلك يلاحظ تزايد التركيز على التداخل بين الناصرية والبعث[٣]

(١) نضال البعث (ج ٦)، م. س.، ص ٣٣.

(٢) المرجع نفسه (ج ٣)، م. س.، ص ١٢٩.

(٣) انظر: أ ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٢)، م. س.، ص ١٢٧ ـ =

الذي يعتبر الوجه الآخر لشرط الديمقراطية والشعبية وفق ذلك المفهوم خلال الفترة السابقة كما تم إيضاحها. ويشكل هذا التداخل خيطاً رئيسياً في تطور التصور البعثي لطبيعة الناصرية يصل إلى حدود التماهي بين التجربتين في الوعي البعثي، وهذا أمر منطقي لأن الارتقاء نحو الانقلابية يعادل الاقتراب من تصوّر البعث لنفسه. كما أن من اليسير ملاحظة قصر الفترة الزمنية للارتقاء إذ لا تتجاوز بضعة شهور، مقابل عام تقريباً بعد بداية المرحلة الإيجابية للعلاقة تكامل خلاله المفهوم الذي ارتكز عليه الطور الأول فيها، وارتباط ذلك بحالة الفوران الجماهيري العربي حول الناصرية التي اطلقتها معالجتها لموضوع قناة السويس والحرب التي تبعتها. وإلى هذا القصر في الفترة الزمنية، مع أهمية التأميم والحرب التاريخية الأبعاد، بمناخاتها الجارفة، في تحفيز تطور رؤية البعث للناصرية خلال هذا الطور، يعود ضعف تبلورها مفاهيماً وصياغة بصورة رئيسية إذ لم تتوفر الفسحة الزمنية الضرورية ولا الأجواء المناسبة للتخمّر الطبيعي. ويدخل في هذا النطاق مثلاً، أن إمكانية حدوث أول لقاء منفرد بين عبد الناصر وعفلق قبل تلك التطورات ذهبت ضحية لها. وكان الأمين العام للبعث قد زار القاهرة خصيصاً لبحث موضوع الوحدة مع عبد الناصر عندما وقع التأميم «فتحول عمل الحزب في جميع فروعه العربية منذ ذلك اليوم إلى الدفاع عن مصر»[1].

ويقدم أحد النصوص المشار إليها في الفقرة السابقة نموذجاً يعكس تأثير أجواء المواجهة. ففي هذا النص العائد إلى الشهر نفسه الذي وقع فيه العدوان الثلاثي، تُرفع مصر قيادة وشعباً إلى مصاف «الطليعة»، ومترادفاتها «الممثل» و«المندوب» للأمة العربية، وهي صيغة تستخدم عادة لوصف البعث نفسه في أدبيات الحزب كما سيُشرح لاحقاً، مع تحليل يؤكد ما يشي به ذلك من مفهوم التوحد بين الناصرية والبعث عندما يوفق بين دور الفرد ودور الشعب والعمل

= ١٢٩، ١٦٠ - ١٦٧، ٢٥٩، ٢٦٢ - ٢٦٣؛ ب - ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٤)، م. س.، ص ٣٠٥ - ٣٠٦؛ ج - ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ١)، م. س.، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

(١) ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٢)، م. س.، ص ٢٩٢.

الحزبي البعثي في التحولات التاريخية، لاستيعاب أهم التحفظات على الناصرية في الفترة السابقة، وإشارة إلى وقوع التوحد من خلال عملية «تتلمذ» على البعث تحولت إلى «تمثل» له[1]. وبينما يذهب النص أبعد من ذلك في التشديد على مفهوم التوحد/ التماثل عندما يشير إلى الإطار الزمني لوقوع التحوّل في طبيعة الناصرية في سياق يوحي بإلغاء المرحلة التقدمية في الرؤية البعثية، أي تعديلها بأثر رجعي، يمكن قراءة عدد من النصوص التي يعود بعضها إلى عام ١٩٥٧ بما يؤكد وجود المفهوم في الوعي البعثي دون هذا الأثر العائد إلى استثنائية الظروف. ففي الأدبيات البعثية خلال فترة ٥٧/٥٦ تتكرر فكرة تعتبر الحرب مجالاً لاختبار درجة الاستعداد النضالي والوعي وترقيتها في القيادات والشعوب بما يصل إلى مستوى التسريع بإحداث الحالة الانقلابية، حسب المعنى البعثي للكلمة. وإذا ما لوحظ أن ذلك يتم دائماً في مضمار تبيان المغزى القومي الثوري لحرب التحرير الجزائرية وحرب السويس وتأثيراتها، مع استخدام مصطلح «البعث» ومشتقاته في بعض الأحيان ومعالجتها معاً في معظم الأحيان[2]، فإن من الجلي أن هذه إحدى زوايا اقتراب البعث من فكرة التماثل بينه وبين الناصرية. ولا يعود غريباً أن نجد نصّين لعفلق والحوراني يستخدمان فيهما مصطلح «البعث» ومشتقاته في علاقته بتأثير حرب السويس على مصر قيادةً وشعباً ضمن تحليل مشابه في خطوطه العامة لمغزاها التثويري قومياً[3].

أما عشية قيام الوحدة فسنجد توغلاً بعثياً أكثر في الاتجاه الذي تكشف عنه النصوص التي تم فحصها حتى الآن من حيث النظرة لهوية الناصرية والتجليات الفعلية تجاهها المترتبة على ذلك حتماً. ويظهر ذلك في نموذجين يعودان إلى كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ يتبنى فيهما البعث بوضوح وجهة النظر الناصرية في الحزبية

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٦٠ - ١٦٧.

(٢) أ - المرجع نفسه، ص ١٤٣، ١٤٨، ١٦٠ - ١٦١، ١٩٩، ٢٧١؛ ب - نضال البعث (ج ٣)، م. س.، ص ٢١٩.

(٣) أ - ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٢)، م. س.، ص ١٦٣ - ١٦٧؛ ب - نضال البعث (ج ٣)، م. س.، مقال للحوراني في جريدة «البعث»، ص ٢٠٣.

ويقبل الوضع الدستوري في مصر كأساس للوحدة(1)، رافعاً بذلك نهائياً آخر الحواجز أمام تشبع وعيه بفكرة وحدة ماهية البعث والناصرية حتى لو لم يرتفع ذلك إلى صعيد التبلور الكامل في العقل البعثي الواعي. إن هناك توافقاً لا تخطئوه العين بين ما تبينه الفقرات السابقة من عدم التبلور الصريح كلية للتصوّر البعثي التماثلي بين هويتي الطرفين وغياب مصطلح الاندماج أو ما يشابهه من المصطلحات المعبرة عن قوة العلاقة المترتبة حتماً في الإدراك البعثي على مثل ذلك التصوّر، كما ستبين المتابعة الاستنتاجية للمصادر البعثية الأولية، إذ يؤشر ذلك تناسباً بين ضعف مستوى التبلور على الصعيدين.

فمن اللافت للنظر حقاً أن مفهوم التكامل، أقرب أشكال العلاقة بين الطرفين إلى مستواها الاندماجي، لا يظهر في المؤلفات البعثية إلا بصورة باهتة للغاية(2)، بالرغم من نسبته إلى أمين عام البعث في عدد من المصادر الأجنبية(3) وانتشاره في أوساط المثقفين العرب، والشارع العربي المسيس قومياً (مصر والمشرق العربي أساساً)، نظراً للتشابه في سياساتهما وتوجهاتهما الفكرية العامة والإيجابية العالية السائدة بينهما وما بدا أنه بديهية التكامل بين الأداة التنظيمية المؤطرة فكرياً وسياسياً للثورة العربية وزعيمها الشعبي قائد نموذج التطبيق البنائي

(1) أ ـ نضال البعث (ج ٨)، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الثانية، ١٩٧٦، «نشرة داخلية للبعث ـ في ـ لبنان»، ص ١٠٠؛ ب ـ نضال البعث (ج ٣)، م. س.، مقال في جريدة البعث، ص ٢٨٩.

(2) نضال البعث (ج ٨)، م. س.، ص ١١٢. نص بعثي يقترب من الوضوح المطلوب حول المفهوم والمصطلح ولكنه لا ينفي صحة القاعدة العامة إذ لا يوجد غيره في المصادر الأولية المعتمدة في الدراسة.

(3) أ ـ Simon Jargy: «le Declin d'un Parti», Paris, *Orient*, Revue Trimestrielle, 11. 1959, pp. 28-29؛ تفسير نص لعفلق (انظر الفقرة التالية من الدراسة) تنقله عن هذا المصدر عدد من المراجع الأجنبية الأخرى. ب ـ Enver Koury: *The Pattern of Mass Movements in Arab Revolutionary Progressive States*, Paris / The Hague, Mouton, 1970, p. 169؛ ج ـ John Devlin: *The Ba'th Party*.., op.cit., pp. 132-133؛ د ـ Goerge E. Kirk: *Contemporary Arab Politics*, London, Methuen & Co., 1961, p. 93؛ هـ ـ Gordon H. Torrey: *Syrian Politics and the Military 45-58*, U.S.A., Ohio State University Press, 1964, pp. 376-377؛ و ـ Malcom H. Kerr: *The Arab Cold War*, op.cit., pp. 12-13.

في أهم الأقطار العربية[1]. ولعل أهم مظاهر ذلك الإشاعة القوية التي راجت على أعتاب الوحدة حول إيكال مسئولية التنظيم السياسي إلى ميشيل عفلق[2]، فهي ترجمة دقيقة لمثل هذه الفكرة. كما أن ما يفهم من مقال أحمد بهاء الدين المشار إليه في الهامش (٢/ب) أدناه حول عدم علمه المبكّر بالإشاعة - بالرغم من علاقته المميزة بقيادات البعث حينذاك إلى درجة ترشيحه لعضوية البعث وخروج نبأ عن توليه مسئولية قيادة الحزب في مصر - يدل على أن البعثيين أنفسهم لم يكونوا مصدرها - الوحيد على الأقل - مما يؤكد تنوع مصادرها المحتملة الذي تعكسه جزئياً قائمة المراجع المذكورة في الهامش (٣) أدناه، وكونها في الأساس تعبيراً عن قناعة تكامل بعثي - ناصري واسعة الانتشار. مع ذلك فإن مراجعة مؤلفات عفلق الكاملة الواقعة في خمسة مجلدات إضافة إلى أهمّ أحاديثه المنشورة في المصادر الأجنبية[3]، تشير إلى أن مفهوم التكامل يكاد يغيب عنها تماماً حيث إن الإشارة إلى خصائص الطرفين تأتي خارج إطار المقارنة بينهما ومن ثم دون تقديم مباشر أو غير مباشر لفكرة التكامل كنتيجة لذلك. ويطبيعة الحال ينتفي

---

(١) أ - مطاع صفدي: التجربة الناصرية والنظرية الثالثة، م. س.، ص ١٩٣ - ٢١٣؛ ب - د. محسن خضر: تعريب مصر السياسي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط ١، ١٩٩٢، ص ٧٦ - ٧٧. الدراسة ضمن «المشروع القومي لثورة يوليو سلسلة الذكرى الثلاثين، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢»؛ ج - معن بشور (مداخلة): الوحدة العربية، تجاربها وتوقعاتها (ندوة)، م. س.، ص ٥٤٩؛ د - فؤاد مطر: بصراحة عن عبد الناصر (حوار مع هيكل)، م. س.، ص ١٣٧ - ١٣٨، ١٤٩ - ١٥٠.

(٢) أ - منتدى الفكر العربي: التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩ «شهادة د. جمال الشاعر»، ص ١٨٦؛ ب - أحمد بهاء الدين (مقال) لندن، جريدة الشرق الأوسط اليومية، العدد رقم ٣٩٠٤ تاريخ ١٩٨٩/٨/٦، ص ٩؛ ج - عوني فرسخ: الوحدة في التجربة، م. س.، ص ١٥٦.

(٣) أحاديث المصادر الأجنبية: أ - مقابلة مع إدوارد صعب يوم ١٩٥٨/٢/٢٥ في:
Edouard Saab: *la Syria ou la Revolution dans la Rancœur*, Paris, Julliard, 1968, pp. 144-147; Edouard Saab: «4 Heures avec la Maitre du Socialisme Arabe, Beirut, *l'Orient-le Jour*, 25.2, 1958, p. 3. ب - Benoist- Mechin: *un Printemps Arabe*, op.cit., pp. 333-346. ج - Patrick Seale: *The Struggle For Syria*, op.cit., pp. 10, 30, 68, 78-79, 82, 87, 148-150, 158, 225, 256-257, =

وجود المصطلح نفسه في هذه النصوص. حتى النص الوحيد الذي تعتمده المصادر الأجنبية المذكورة لا يحتمل التفسير الذي تخلعه عليه، كما يتضح من الترجمة التالية:

سؤال: «ما الذي يمكنه أن يجذب حركة ذات أساس فلسفي مثل حركتكم إلى حركة ذات طابع عسكري كما يبدو على حركة البكباشي عبد الناصر؟»

جواب: إن ممارسات الرئيس عبد الناصر لا تخضع إلى مبدأ فلسفي. إنها تستمد فعاليتها من القوة المادية التي تستند إليها. غير أنها منسجمة مع ممارساتنا بمعنى أن جهودنا تتجه نحو هدف مشترك ولا بد أن تنتهي إلى وحدة كل الدول العربية التي جزأتها الإمبريالية. إن ممارسات الرئيس عبد الناصر كانت تعبيراً عميقاً عن ثورة شعب ضد القهر والطغيان. إنها باختصار تستجيب لحركة أطلقها البعث[1].

وفضلاً عن أن ما يبدو أنه فكرة تكامل بين «الفكري» و«العملي» في الإجابة جاء امتداداً للصيغة التي طرح بها السؤال، مستدعياً التفسير الذي تخلعه عليه المصادر الأجنبية، فإن هذا النص يشارك النصوص الأخرى في خلوه من مصطلح التكامل وغيره من المصطلحات المعبّرة عن المستوى تحت الاندماجي للعلاقة مثل التعاون والتحالف .. إلخ حيث لا تظهر لدى البعث إلا بعد نهاية المرحلة الإيجابية[2]، وهو أمر له قيمة استدلالية فيما يتعلق بتجاوز التصوّر البعثي للعلاقة

= 310-311, 318.؛ د ـ المجلدات المعنية مشار إليها في أماكن أخرى فيما عدا المجلدين الثالث والخامس: (١) ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٣)، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٧؛ (٢) ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٥)، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٨.

(١) Edouard Saab: «4 Heures avec la Maitre du Socialisme Arabe», op.cit.، الترجمة لي.

(٢) أ ـ د. عبد الله عبد الدايم، دروب القومية العربية، بيروت، دار الآداب، ط ١، ١٩٥٩، ص ٩. المؤلف كان مفكراً بعثياً قيادياً خلال تلك الفترة؛ ب ـ نضال البعث (ج ١٠)، م. س.، (مذكرة صادرة عن القيادة القومية بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٤)، =

مع الناصرية خلالها لتلك المستويات إلى الاندماج، لأن الافتراض البديل ينخفض به إلى أدنى من مستوى التكامل، وهذا متناقض بداهة مع الامتداد المنطقي والضروري لمفهوم وحدة الهوية مع الناصرية لدى البعث إلى مجال نوعية العلاقة بينهما، على علاته من ناحية الوضوح والتبلور في الذهن والأدب البعثيين، وبما يجعله هو الآخر واقعاً قابلاً للتحليل الاستنتاجي أكثر منه وعياً مسبقاً يوجه الممارسة. في الحديث نفسه يقول عفلق «سيكون حزبنا محلولاً رسمياً ولكننا سنكون موجودين في الحزب الجديد الموحّد، الاتحاد القومي. بحكم ولادتها من اتحاد البلدين، فإن هذه الحركة لا يمكن تفعيلها بأي مبادىء أخرى غير مبادىء البعث». ويتردد هذا المعنى بتفصيل أكثر في حديث داخلي يعتبر فيه حل الحزب تكويناً من جهة أخرى يملأ فيه البعثيون، كقيادة وقاعدة، الإطار الجديد بنشاطهم وعقيدتهم، وإن كل ذلك غير متناقض مع قناعات رجال ثورة يوليو[1]. كذلك نجد هذه الأفكار نفسها لدى صلاح البيطار، الذي تولى المفاوضات الفعلية مع عبد الناصر، وغيره من الأجهزة والقيادات الحزبية[2].

وبصرف النظر عن المدى الحقيقي لتجاوب عبد الناصر مع هذه التصورات فإن الجلي هو أنها تتعدى مفهوم التكامل إلى الذوبان، إذ إن تعريف الأول ينطوي على استمرار قدر من التمايزات بين الطرفين المعنيين حتى إذا كان مجرد خطوة تمهيدية نحو التدامج النهائي بينهما. ويتعزز هذا الفهم لمضمون الرؤية البعثية بعبارة ينقلها أحمد بهاء الدين عن عفلق، بصلته الشخصية والفكرية الحميمة به، مرتين حول عضوية عبد الناصر في حزب البعث، وذلك كناية عن نوعية وقوة

= ص ١٧٥؛ ج ـ نضال البعث (ج ٤)، م. س.، (بيان قيادة قطر العراق)، ص ٨٨؛ د ـ د. منيف الرزاز: **الأعمال الفكرية والسياسية** (ج ٢)، م. س.، ص ٢٩١.

(١) ناجي علوش: **الثورة والجماهير**، م. س.، (حديث لعفلق) ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢) أ ـ مركز دراسات الوحدة العربية: **القومية العربية في الفكر والممارسة**، م. س.، «مداخلة صلاح البيطار»، ص ٣٦٦؛ ب ـ **نضال البعث** (ج ٨)، (نشرة داخلية: قيادة قطر لبنان)، ص ١٠١؛ ج ـ **نضال البعث** (ج ٤)، م. س.، (تقرير المؤتمر القومي الرابع)، ص ١٠٦؛ د ـ **نضال البعث** (ج ٦)، م. س.، (نشرة سرية عن القيادة القومية)، م. س.، ص ٨٥.

العلاقة بينهما[1]. وتتوافق هذه العبارة مع انطباعٍ مماثل خرج به باتريك سيل، في كتابه الذي أصبح مرجعاً كلاسيكياً في تاريخ سوريا السياسي الحديث معتمداً، ضمن مصادر أخرى، مقابلات مع عفلق وغيره من القيادات البعثية[2] وكذلك مع عودة للأخير إلى الموضوع عام ١٩٧٠ ينسب فيها نظرة تمازج البعث والناصرية إلى حدس الجماهير الصافي[3]، وهو ما يستدعي التنويه بعدم اقتصار التصور الاندماجي في تلك الفترة على الطرف البعثي وحده. ففي مذكراته يشير محمود رياض إلى قول البعض بانضمامه إلى حزب البعث بسبب واقع الانسجام الظاهر بين الطرفين عندما كان سفيراً في سوريا[4].

على أنه من الممكن أيضاً استكشاف معالم التصوّر البعثي الاندماجي للعلاقة مع الناصرية بدراسة النصوص ذات الصلة كما تظهر عند أمين عام الحزب. وما ينبغي ملاحظته في هذا المجال أولاً، هو أن المصطلحات المستخدمة فيها مثل «الفكرة/ الدعوة العربية» و«الاتجاه القومي التقدمي/ العربي الانقلابي»، «الطليعة العربية/ الشابة»، «المنطق/ الخميرة/ الوعي العربي الانقلابي» و«حركة شعبية/ انقلابية/ نضالية» . . إلخ عبارة عن مترادفات تشير إلى حزب البعث نفسه. هذا واضح في معظم الأحيان من سياق الفقرات أو المقالات المعنية[5] وفي بعضها الآخر، مثل الإشارة إلى الحزب من خلال تأثيره في بعض

---

(١) أ ـ أحمد بهاء الدين (مقابلة)، باريس، مجلة كل العرب، أسبوعية، العدد رقم ٣٦٣، تاريخ ١٩٨٩/٨/٧، ص ٢٢ ـ ٢٥؛ ب ـ أحمد بهاء الدين (مقال)، جريدة **الشرق الأوسط**، م. س.، ص ٩. ترد العبارة نفسها في مصدر آخر أيضاً: ج ـ رياض طه: **قصة الوحدة والانفصال**، م. س.، ص ٩٨، ومنسوبة بشكل غير مباشر إلى عبد الناصر نفسه؛ د ـ مجدي رياض: **حوار شامل مع د. جمال الأتاسي**، م. س.، ص ٦٧.

(٢) Patrick Seale: *The Struggle For Syria*, op.cit., p. 310.

(٣) ميشيل عفلق: **الكتابات السياسية الكاملة** (ج ٢)، م. س.، ص ٣٨.

(٤) محمود رياض: **مذكرات** (ج ٢)، م. س.، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٥) أ ـ ميشيل عفلق: **الكتابات السياسية الكاملة** (ج ٢)، م. س.، ص ١٢٧ ـ ١٢٨، ١٦١، ٢٥٨ ـ ٢٥٩، ٢٦٢ ـ ٢٦٣؛ ب ـ ميشيل عفلق: **الكتابات السياسية الكاملة** (ج ١)، م. س.، ص ٢٢٩ ـ ٢٣١، ٢٦٧.

أقطار المشرق العربي، في ضوء حقائق تطور حزب البعث خلال تلك الفترة وغير ذلك من الإشارات الدالة عليه[1].

بناء على ذلك نجد أن البعث يصوّر علاقته بالناصرية خلال المرحلة الإيجابية باعتبارها مؤثراً أساسياً خلف توجهها المتصاعد نحو الانقلابية يتخذ شكلاً غير مباشر في بداية الأمر ثم يتطور إلى أشكال مباشرة، مما يوحي بأنها علاقة تأثير في اتجاه واحد[2] لا سيما وأن مصطلح التفاعل الذي يستخدم غالباً لوصف العلاقة تظهر معه أحياناً مصطلحات، مثل «التتلمذ» و«ضغط»، غير تبادلية في دلالتها الاصطلاحية. والمسألة بالضبط هي أن التناقض بين هذا الإيحاء وبين رؤية التوحد/ التماثل في الوعي البعثي وانعكاسها في سلوكه الفعلي تجاه الناصرية، لا يمكن تفسيره إلا بوجود قناعة بعثية باستتباب حالة الثقة المتبادلة ونقاء الأجواء النفسية[3] مع الناصرية بدرجة من الرسوخ لا يتوفر نظيرها إلا ضمن انتماء فعلي أو مفترض إلى حركة واحدة مستمداً ما يعمّقه في المنظور البعثي ـ والدليل على وجوده الموضوعي إلى حد ما ـ من موقف وسلوك الناصرية تجاه البعث[4].

---

(١) إضافة للمراجع أعلاه، انظر: أ ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٢)، م. س.، ص ١٥٤، ١٦٣ ـ ١٦٧، ٣٠٦؛ ب ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٤)، م. س.، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦، ٣١٦؛ ج ـ نضال البعث (ج ١٠)، م. س.، ص ٣٣.

(٢) انظر أيضاً: د. مصطفى الدندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي (ج ١)، م. س.، ص ٢١٤.

(٣) بالإضافة لما ورد في الفقرتين السابقتين ومراجعهما، انظر أيضاً: أ ـ صلاح البيطار: ماذا بعد جمال عبد الناصر؟، بيروت، منشورات مؤسسة الحوادث للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٧٢، ص ١٢٨؛ ب ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٤)، م. س.، ص ١٦٨؛ ج ـ أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو (ج ٣)، ص ٥٨ (حول موقف أكرم الحوراني)؛ د ـ شبلي العيسمي: تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي (ج ٣)، م. س.، ص ٤٢. من قبيل التدليل على الثقة يروي المؤلف في هذا المرجع أن أحد الضباط البعثيين سلم عبد الناصر عشية الوحدة قائمة بأسماء رفاقه في الجيش.

(٤) انظر الجزء (ب) من هذا الفصل المعنون «المفهوم الناصري» والجزء (ج) «الشراكة المضمرة».

ونجد في وثيقة هامة بعثياً دليلاً أكيداً على الدور الذي يلعبه المناخ السائد في تحديد وقع التعبيرات والصياغات المعنية. فهذه الوثيقة، السرية وقتها، الصادرة عن المؤتمر القومي الرابع للحزب في ٨/١٩٦٠، بعد نشوب النزاع مع الناصرية بشكل شبه علني، تصف ذلك التصوّر بأنه اعتقاد من قبل قيادة الحزب بأن دوره يمكن أن يشمل «تثقيف عبد الناصر و(جماعته الجاهلين) ودفعهم في الاتجاه السليم»[١]، وذلك ضمن تقييم نقدي لتلك الفترة. وواضح من اختيار الكلمات ووضع الأقواس أن الجملة مقصود منها التشديد على مدى مجانبة تصوّرات القيادة للصواب من خلال تجسيم إيحاءات الوقع السلبي الكامنة فيها، وهو ما لم يغب عن ملاحظة الدارسين الأجانب لتلك الفترة أيضاً[٢].

إذا أخذنا في الاعتبار أيضاً ما هو معروف عن شدة حساسية عبد الناصر تجاه أي شعور بنظرة دونية تجاهه، وما هو معروف بالقدر نفسه، من جهة أخرى، من تركيز على فكرة الوحدة لدى ميشيل عفلق من خلال صياغاته لعقيدة البعث وممارساته[٣]، بالإضافة إلى اقتناع البعث الجازم وقتذاك بإمكانية تحقيق أول مشروع وحدوي عربي في التاريخ المعاصر مع مصر بوزنها الخاص لديه وعمله المكثّف لذلك مرتبطاً بتأييد وحماس مطلق لقيادة عبد الناصر كما أشير في أكثر من مكان في هذه الدراسة[٤]... في ضوء كل هذه الحقائق يصبح التفسير الوحيد لصدور تلك التحليلات عن عفلق بالذات ـ وبعضها كان علنياً ـ هو انتفاء الشعور الذاتي أو القناعة الذهنية بوجود فارق بين حزب البعث والناصرية، أي سيادة مفهوم التوحد بين الطرفين على مستوى طبيعتهما ونوعية العلاقة بينهما. القول بغير ذلك يعني أن عفلق كان مستعداً للمخاطرة بإمكانية تحقيق المشروع

---

(١) نضال البعث (ج ٤)، م. س.، ص ١٠٧.

(٢) Malcom H. Kerr: *The Arab Cold War*, op.cit., p. 12.

(٣) أ ـ منح الصلح: (مذكرات)، جريدة الشرق الأوسط، م. س.، عدد رقم ٤٠٢٩ تاريخ ١٩٨٩/١٢/٩؛ ب ـ محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، م. س.، ص ٣٧٧؛ ج ـ أحمد بهاء الدين (مقال)، جريدة الشرق الأوسط، م. س.، ص ١.

(٤) انظر مثلاً الفصل الأول، قسميّ أولاً وثانياً، والفصل الثاني، قسميّ أولاً وثانياً.

باستثارة ردود فعل سلبية من عبد الناصر، أو أنه لم يكن متنبهاً إلى وجـود ما يهددها في احتمالات ردود فعل قائمة فعلاً، وكلاهما غير منطقي في ضوء مجموعة الحقائق ذات الصلة الثابتة لدينا.

في نطاق هذا التفسير الذي يبرز القصد الإيجابي فيما يبدو بعْدياً صياغة بعثية معاكسة لرؤية العلاقة مع الناصرية نجد أيضاً مكاناً للمصطلحات المستخدمة في وصف العلاقة، فهي من جهة تغدو وصفاً لسير العمليـة التي أفضت فعلاً أو كانت ستفضي وشيكاً إلى الحصيلة الاندماجية النهائية في الذهن البعثي وليست وصفاً لهذه الحصيلة نفسها. من جهة أخرى يلاحظ أن مصـطلح «ضغط» ذا الظلال السلبية مقصور على بداية فترة الإيجابية المطلقة بين شهري إبريل/ نيسان وحزيران/ يونيو ١٩٥٦ وأن مصطلح «تتلمذ» الذي يشاركه هذه الخاصية لا يرد إلا في حـديث واحد ويعقبـه مباشرة في أحـد الاستخدامـين مصطلح «تمثـل» (الناصرية للبعث) ذو المعنى النقيض مما يستبعد تعمّد معناه الحرفي الاصطلاحي التصغيري، لا سيما وأن ذلك يتسق مع حقيقة أن هذا الحـديث بالـذات من أحاديث عفلق يذهب أبعد من غيره في الإفصاح عن رؤية التوحّد مع الناصرية من ناحيتي المحتوى والصياغة كما أنه يتضمّن حثاً مباشراً للبعثيين على إسقاط أي تحفظات في تعاملهم معها.

وأخيراً، وكما هي الحال بالنسبة إلى موقف النـاصرية تجـاه البعث، يمكن الاستدلال على مفاهيم الهوية والعلاقة البعثية بآثارها الباقية في المرحلة السلبية حيث تبقى بعض ملامحها بالرغم من التبـدلات الملموسة[1]، وذلك بشكـل أوضح بالمقارنة مع ملامح المفاهيم الناصرية يعود إلى أن درجة رسوخها وتبلورها الأعلى نسبياً كفلت لها قدرة أفضل على الثبات في وجه الظروف الجديدة.

---

(١) على سبيل المثال، انظر: أ ـ نضال البعث (ج ٤)، م. س.، ص ٨٨ ـ ٨٩، ١٠٦؛ ب ـ نضال البعث (ج ١٠)، م. س.، ص ١٧٤ ـ ١٧٥؛ ج ـ نضال البعث (ج ٦)، ص ٦٩ ـ ٧١؛ د ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٢)، م. س.، ص ٣٨٠؛ هـ ـ ميشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة (ج ٤)، م. س.، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤.

(ج) الشراكة المضمرة

(١) انعدام الحساسية الناصرية:

كما أشير في نهاية الجزء الخاص بالمفهوم الناصري فإن تصور البعث لعلاقته مع الناصرية له مغزى تأييدي فيما يتعلق بصحة الرؤية الناصرية كما تم استخلاصها. ويكمن هذا المغزى في أن الصياغة البعثية على النحو الموضح كانت مستحيلة دون مشاركة ناصرية ضمنية فيها تتمثل - في الحد الأدنى - في القبول بها. فبالرغم من أن مصدراً أجنبياً، هو الوحيد حسب التنقيب البحثي وراء هذه الدراسة، يقول إن عبد الناصر «تضايق على الأرجح» مما ذكره عفلق في المقابلة مع إدوار صعب[1]، إلا أنه لا يستند في ذلك إلى أي مرجع أو تحليل. والحال أن الأمر لم ينحصر فقط في عدم صدور ما يتناقض مع الصياغة البعثية عن الناصرية، علماً بأن متانة موقفها الجماهيري تنفي نهائياً أي تفسيرات أخرى لذلك، بل إن تعاملها السياسي مع البعث وموقفها العام تجاهه، كما أشير سابقاً، ينهضان دليلاً حاسماً على تجاوبها معه خاصة وأن هناك احتمالاً بأن التجاوب كان ملموساً بأكثر مما يمكن استنتاجه على هذا النحو طبقاً لما سيتضح عند مناقشة الموقف من قضية التنظيم السياسي بعد قليل. بذلك تحتفظ المقولة الأساسية بصحتها: إن رؤية الناصرية للبعث ولعلاقتها به لم تكن تختلف جوهرياً عن الرؤية البعثية، حتى لو كانت أقل تبلوراً ورسوخاً في الوعي الناصري والتعبير المكتوب والشفاهي المسجل عنه، على أساس أن الفرق بين الجهتين في هذا الصدد يعود أيضاً بدرجة أو أخرى إلى تباين طبيعتهما حيث يُعتبر التأسيس الفكري للموقف تجاه أي موضوع وتسجيله كتابة، شيئاً هاماً لدى الأحزاب العقائدية.

كذلك من المُكن الاستدلال على صحة ما ورد في الجزء السابق من هذا الفصل حول مشاركة الرأي العام العربي في رؤية التكامل، وحتى الاندماج، بين

---

(١) John Devlin: *The Ba'th Party, op.cit., p. 137.*، الإشارة هي للفقرة المترجمة في الجزء السابق حول المفهوم البعثي.

البعث والناصرية بمنطق يقوم على أن سيادة الإجماع الكامل أو شبه الكامل في المحيط الخارجي هو وحده، إذا استثنينا الموقف الذاتي للجانبين، الذي يفسر حقيقة انعدام الحساسيات من ناحية الناصرية وعدم التحرج في أسلوب التعبير من ناحية البعث. إن تحرك هذه الحساسيات بديناميكية ذاتية أو بافتعال من طرف ثالث يكون وارداً للغاية إذا كانت قناعة التوحد أو التكامل والشعور بها محصورة فيهما فقط أو مشتركة مع قسم محدود الوزن من الرأي العام، فكلاهما لا يبطل مفعول ذينك العاملين، بينما يتجاوز مفعول الانتشار الواسع لتلك القناعة ذلك إلى المساهمة في تشكيل إدراك وشعور الطرفين المعنيين بها أو تركيزها على الأقل، نتيجة انعكاسها على مصدر التأثير الأصلي. وتتوافق هذه المحصلة الاستنتاجية مع حقيقة سيطرة التآلف البعثي ـ الناصري، المتصل بتآلف مع كافة القوى السياسية القومية الأخرى والقوى الوطنية الإقليمية المدى، على مخيلة الجماهير واتجاهات الوعي العام خلال أعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨. كما أنها، مع سرعة تدفّق الأحداث نحو الوحدة، تفسر انعدام الضغط على الفريقين بشكل يحفّزهما للتعمق في فحوى ومكونات العلاقة بينهما من حيث طبيعتها ومعضلاتها ومستقبلها بأكثر من القدر الضئيل الذي تعكسه ضآلة المادة المتوفّرة لديهما حول تلك العلاقة أو في المصادر العربية الأخرى والأجنبية. بديهية علاقة التكامل الاندماجي، إذا شئنا، بين قطبي الثورية العربية القومية وقبولها العام من الدوائر المثقفة والشعبية المحيطة بهما، قلل من الإحساس بالحاجة إلى عقلنتها وإخضاعها للبحث والتفكير والتخطيط.

(٢) افتراض التفاهم الضمني:

تتلقى أطروحة أن التشابه أو التوحد هي الفهم السائد لدى الناصرية والبعث لبعضهما البعض على صعيدي الهوية والعلاقة، وإنْ بنسب مختلفة من توطد القناعة ووضوح التعبير، تتلقى دعماً من حقيقة أنه يستحيل فهم كيفية نشوء افتراضات التفاهم الضمني المتبادل بينهما حول قضايا جوهرية من دون استقرار مثل ذلك الفهم. ويمكن قراءة مثل هذه الحالة بأجلى صورها في تعاملهما مع موضوع صيغة العمل السياسي خلال وحدة مصر وسوريا بشقيها حل الحزب

وتكوين الاتحاد القومي، أو العقبة الأخطر التي تعسرت عندها مسيرتها الواحدة.

إن المناقشة التي دارت حول هذا الموضوع عام ١٩٦٣ إبان محادثات الوحدة الثلاثية بين جمال عبد الناصر من ناحية وميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار من ناحية أخرى، يصر فيها الأول على أن اقتراح حل الحزب لم يصدر عنه كشرط لإقامة الوحدة المصرية ـ السورية وأنه طرح الفكرة للمرة الأولى قبل الوحدة بأسبوعين مع وفد العسكريين السوريين ولكن ضمن مشروع للوحدة يتحقق بعد خمس سنوات[١]. قادة حزب البعث، وفق ما يتضمنه هذا المصدر وغيره، نتجت موافقتهم على حل الحزب عن قناعة مزدوجة بأن مصير المشروع معلّق على ذلك باعتبار أن حل الأحزاب ضروري من وجهة نظر عبد الناصر لتوحيد القيادة السياسية في إقليمي الجمهورية الجديدة، وأن التنظيم البديل الموحّد سيتسع ـ من الناحية السورية ـ لتجربة حزب البعث بصورة رئيسية[٢].

وبينما لا توجد سوى إشارة ضعيفة إلى أن موضوع صيغة التنظيم السياسي لدولة الوحدة كان محل تشاور بين الجهتين المعنيتين وهو إلى ذلك تشاور غير مرتبط بالتخطيط التنفيذي لمشروع الوحدة[٣]، فإن الذي يمكن استخلاصه من مجموع

---

(١) محاضر مباحثات الوحدة (ج ١)، م. س.، ص ٢٥٥ ـ ٢٦٣.

(٢) بالإضافة للمراجع البعثية المذكورة سابقاً (الجزء الخاص بالمفهوم البعثي)، هناك ما يلي: أ ـ مذكرات عبد اللطيف البغدادي (ج ٢)، القاهرة، المكتب المصري الحديث، بدون تاريخ نشر، ص ٥٨؛ ب ـ عوني فرسخ: **الوحدة في التجربة**، م. س.، ص ١٠٧، ١١٧؛ ج ـ Malcom H. Kerr: *The Arab cold War*, op.cit., p. 12.

(٣) أ ـ محاضر مباحثات الوحدة (ج ١)، م. س.، «مداخلات جمال عبد الناصر وميشيل عفلق»، ص ٢٦٢؛ ب ـ د. أحمد يوسف أحمد: بحث بعنوان «تجربة الجمهورية العربية المتحدة، مساهمة في قراءة جديدة لها» قُدِّم إلى: **الوحدة العربية، تجاربها وتوقعاتها (ندوة)**، مركز دراسات الوحدة العربية، م. س.، ص ٢٠٦ ـ ٢١٤. في سياق تقييم أطروحة التسرع في قيام دولة الوحدة يتابع البحث مراحلها التمهيدية، بما فيها المشاورات بين القيادات البعثية والناصرية، بما يؤكد عدم طرح موضوع التنظيم السياسي. ج ـ صلاح البيطار (مداخلة): **القومية العربية في الفكر والممارسة**، م. س.، ص ٤١١. يحدد توقيت مناقشة نادرة للموضوع بأواخر عام ١٩٥٧.

تلك المصادر أن التنظيم كما قام فعلاً بعد انتخابات يوليو ١٩٥٩ لم يخضع لمناقشة وتفاهم مشترك بين قيادتي عبد الناصر والبعث من ناحية طبيعته وكيفية تشكيله قيادياً وقاعدياً قبل الوحدة في أي من الإطارين. وما يصحّ استنباطه ترتيباً على هذا دون تعسف هو أن الطرفين كانا على أقل تقدير مقتنعين بأن الصيغة الموحدة للتنظيم لن تكون موضع خلافات جوهرية بينهما على النحو الذي ظهر فيما بعد وإلا لما مرّت هذه المسألة ذات الأهمية القصوى والبديهية بالنسبة إلى مشروعهما الوحدوي دون أن تطرح نفسها لتبادل جدّي لوجهات النظر بينهما. هذا إذا لم يتعد الأمر ذلك الحد، بالنسبة إلى الناصرية، إلى تناغم مع الوجهة العامة للتفكير البعثي حول مسألة الاتحاد القومي ولكن بصيغة إيحائية في مجرى النقاش المحدود[1] وفي المعاملة الاستثنائية للنشاط البعثي في مصر قبل الوحدة بعيداً عن قاعدة حظر الحزبية[2]. وهو ما يتفق مع الإشاعات التي راجت حول الوضع الخاص للقيادات البعثية في التنظيم السياسي الجديد، حسب ما ذُكر سابقاً، مما يستبعد بذلك بعض الروايات البعثية التي تشير إلى إيحاء متعمد أو تجاوب صريح[3]، ومع محدودية الجهد الذي كُرِّس أصلاً لهذا الموضوع، بما في ذلك حدوثه خارج التحضيرات الفعلية للوحدة.

الأقرب إلى الصحة، إذاً، أن عبد الناصر افترض التطابق بين رؤيته هو لمسألة حل الحزب (الحل الكامل) مثلما فعل حزب البعث حول رؤيته للموضوع التي تعتبر الحل شكلياً إلى درجة بعيدة. أي أن كلاً منهما افترض أن تصوراته للموضوع، النابعة من تكوينه وتجربته، طبيعية ومفهومة ومقبولة من الطرف الآخر مثلما هي بالنسبة إليه.

---

(١) أ ـ John Devlin: *The Ba'th Party*, op.cit., p. 133. ب ـ Patrick Seale: *The Struggle For Syria*, op.cit., p. 322-323. ج ـ أحمد حروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو (ج ٣)، م. س.، ص ٥١.

(٢) أ ـ Benoist- Mechin: *un Printemps Arabe*, op.cit., p. 337. ب ـ د. منيف الرزاز: الأعمال الفكرية والسياسية الكاملة (ج ٢)، م. س.، ص ٥٢.

(٣) أ ـ شبلي العيسمي: تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي (ج ٣)، م. س.، ص ٣٣؛ ب ـ نضال البعث (ج ٤)، م. س.، ص ١٠٦.

بغير أطروحة «افتراض التفاهم الضمني المتبادل» هذه، والتي يستحيل أن تكون قاعدتها سوى افتراض درجة كلية أو شبه كلية من اكتمال التماثل في الهوية واندماجية العلاقة لدى كل جهة تجاه الأخرى، يصبح التخريج الوحيد الممكن للطريقة التي عولج بها موضوع صيغة التنظيم السياسي الموحّد تفسيراً ذاتياً أخلاقياً محضاً ينقل الأمر برمته إلى حيز المناورات المتبادلة للاستيلاء على دولة الوحدة بعد استدراج الطرف الآخر إليها عن طريق التظاهر بالموافقة. وفضلاً عن لاموضوعيته فإن هذا التفسير غير صحيح بداهة لأنه يتناقض مع حالة توطّد الثقة المتبادلة حينذاك.

أما التفسير المحتمل الآخر وهو الوقوع تحت ضغط الاندفاع الذاتي وبتأثير الجو الشعبي العام وموجة التفاؤل العارمة نحو الوحدة إذ لم تستغرق مفاوضات الاتفاق حولها في أول فبراير/ شباط ١٩٥٨ سوى أسبوعين، فينبغي التنبه إلى أن هذا العامل نفسه ناجم، جزئياً على الأقل، عن حالة توثّق الصلة بين الطرفين وتفرعاتها في افتراض التفاهم الضمني وغيره، التي جعلت مشروع الوحدة بين البلدين إمكانية واقعية. من هنا فإن قوة الاندفاع ليست سبباً أولياً وراء عدم خضوع المسألة لمناقشة حقيقية وإنما تتكامل في تأثيرها مع العامل الأصلي وهو التفاهم الضمني بما يعني أنه لم يكن ليتاح لها ممارسة تأثيراتها، مهما كان حجمها الحقيقي، بالقدر الذي مارستها بها فعلاً لولا توفر العامل الأصلي. بجانب ذلك، فإن الشك المشروع في وجود تأثير مانع للتفاهم الصريح منبثق عن عامل الاندفاع وحده يأتي من أنه لا توجد سوى إشارة واحدة ضعيفة، كما ذكر من قبل، لوقوع محاولة من هذا النوع مع أن ضغط الاندفاع لا يمنع حدوث المحاولات في حد ذاتها، أو يحول دون نجاحها أو اكتمالها، لو كان دافع الوعي أو الشعور بالتباين في وجهات النظر والخلفية والتوقعات قائماً لدى أحد الطرفين أو كليهما.

يلاحظ في ختام هذا الجزء حول الصلة بين مفاهيم العلاقة والماهية ووقوع الخلاف الناصري ـ البعثي بخصائصه المحددة، أن المساحة الكبيرة نسبياً التي يحتلها في البحث، لا سيما بالمقارنة مع ثانوية دورها في هذا الصدد لكونها مجرد

تعبير عن إشكاليات المدخل نحو العلاقة، هي في حد ذاتها دليل إضافي على قيام الصلة المعنية. ضآلة اهتمام الجانبين بترصين علاقتهما وإضاءتها منهجياً تعني أنه لا يوجد طريق قصير وواضح المعالم للتوصّل إلى طبيعتها، بما في ذلك الافتقار إلى مادة كافية تصلح كنقطة شروع متقدمة إلى حد ما على هذا الطريق وتجعل التطويل غير ضروري.

ثانياً: الضعف في إدارة العلاقة

(أ) تنظيم العلاقة:

من أوائل الأفكار التي تقفز إلى الذهن عند التفكير في مسببات ظهور المرحلة السلبية وتطوراتها في علاقة التجربتين البعثية والناصرية، اختلاف طبيعتهما العائد إلى بيئة النشوء ونوعية العلاقة مع السلطة. إن الملابسات التاريخية التي أيقظت الوعي القومي سياسياً في المشرق العربي قبل مصر وغيرها جعلت من الممكن نشوء حركة سياسية حزبية وقومية في تصوّرها الفكري والتنظيمي في الوقت نفسه، دون أن تنطرح عليها قضية السلطة منذ البداية، بينما جاء تطور ثورة ٢٣ يوليو نحو بناء التنظيم السياسي والأفق القومي لاحقاً لاستلام السلطة وذلك لمحدودية الرصيد القومي في العقل السياسي المصري ضمن التجربة العملية والسياسية التي أتيحت للقيادة الناصرية قبل ذلك[1]. وهذا ما ترتب عليه أيضاً الاختلاف في الخصائص وأساليب العمل بين التجربتين بالرغم من التطابق النسبي المتزايد بينهما في كافة النواحي بمرور الزمن كما ورد في الفصل الأول، القسم الثالث.

على أن ما يجدر الانتباه إليه في هذا الصدد هو أن القيمة التفسيرية لهذه الفكرة ـ على صحتها ـ تنحصر في حدود تشخيص مصادر الخلاف أو التناقض

---

(١) حول هذا الموضوع، بما في ذلك تطور وعي جمال عبد الناصر، انظر: أ ـ ياسين الحافظ: في المسألة القومية الديمقراطية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٨١، ص ١٣٢ ـ ١٦٨ (الدراسة المعنونة: تطور وعي عبد الناصر الوحدوي)؛ ب ـ السيد يس: تحليل مضمون الفكر القومي العربي، م. س.، الفصلين الأول والثاني.

الكامنة، فهو خلاف بالقوة (Potential) وليس بالفعل (Actual) حسب التعبير الإنجليزي، لأنه ليست هناك حتمية تحوُّل من الأول إلى الثاني. والدليل الأهم على ذلك أن التباينات المرتبطة بظروف المنشأ لم تمنع ظهور المرحلة الإيجابية في العلاقة، هذا إذا لم تكن قد لعبت دوراً نشطاً في ذلك بتوليدها لحوافز لقاء وتعاون بين الطرفين مرتبطة بفكرة التكامل بينهما ذات القبول الواسع في الأوساط السياسية القومية. كما أن مما يقوي حجة انعدام الصلة بين التباين والخلاف ما جاء في الفقرة السابقة حول ارتفاع نسبة عدم التماثل خلال هذه المرحلة بالمقارنة مع المرحلة السلبية اللاحقة زمنياً.

والحقيقة هي أن سلبية تأثير هذه التباينات في الخصائص والطبيعة متصلة بالعجز عن استيعابها ضمن تركيب جديد جامع للطرفين، كما سنوضح في الفصل الثالث من هذه الدراسة، وليس بوجودها في حد ذاته.

من هنا فإن التباينات كانت واقعاً محايداً فيما يتعلق بتسبيب الخلاف حيث لا توجد صلة أوتوماتيكية أو ضرورية بينهما وينحصر تأثيرها الرئيسي في هذا الصدد بالمساهمة في تفاقمه وتدهوره بعد وقوعه. أما فيما يتعلق بنشوء الخلاف نفسه فإن مساهمة التباينات لم تتعد كونها إحدى عقبتين ـ الثانية هي ضيق المساحة الزمنية للمرحلة الإيجابية ـ اعترضتا طريق الإدارة الناجحة للعلاقة الناصرية ـ البعثية أثناءها وتعتبران معاً العامل الثاني بين محركات الخلاف الثانوية، بعد مجموعة المسببات التي عولجت في القسم الأول تحت عنوان «إشكاليات المدخل نحو العلاقة».

حسب الخريطة التي رسمتها هذه الدراسة في فصلها الأول لتطور العلاقة، فإن المرحلة الإيجابية مرت بطورين أحدهما يبدأ عام ١٩٥٤ بالتراكمات التي تمخضت عنها البداية الواضحة للمرحلة عام ١٩٥٥، والآخر يتأطر زمنياً منذ عام ١٩٥٦ وحتى ظهور الخلاف في أواسط عام ١٩٥٩ ويتميز باستقرار العلاقة خلاله على غطية من الثقة الكاملة انطلقت منها عملية توثق سريعة بالرغم من أنه يمكن تحسس بوادر التأزم قبل نهايته ببضعة شهور.

لقد كان الطور الأول بطبيعة الحال ذا تأثير حاسم على مستقبل العلاقة لأن

عناصر تشكيل ملامحها النهائية تخلقت فيه. مع ذلك فإن هـذا الطور افتقـد المقومات الأساسية اللازمة لتنظيم العلاقة بحيث تكون مجـالاً لتعارف متبـادل حقيقي وتلاقح منتج بين الطرفين يرسيان أساساً موضوعياً قوياً لتلاحم شامل بينهما. وتتلخص المظاهر الرئيسية لذلك في أن مستوى الاتصالات بين القطبين الناصري والبعثي خلال تلك الفترة كان منخفضاً، خاصة من الناحية الناصرية، كما أنها كانت متقطعة ومحدودة في عددها بصورة عـامة. والـواقع أن مستـوى ومعدل اللقاءات لم يرتفعا بشكل ملحوظ بالمقارنة مع ما سبق إلا بعد نهاية الطور الحاسم المشار إليه مما جعلها تعبيراً عن مستوى الثقة المتبادلة أكثر من كونها فرصة أو مجالاً للبحث في جذورها. والدليل على ذلك أن اللقاءات ظلت محتفظة بعد ذلك بطابع افتقاد مقومات التنظيم الذي يظهر في عدم ارتفاع مستواها إلى درجة ترتيب جلسات مباحثات لقيادة ثورة يـوليو أو ممثلي تنظيمهـا السياسي (هيئة التحرير أولاً ثم الاتحاد القومي بعـد مايـو/ أيار ١٩٥٧) وحـزب البعث، أو تأطيرها بأي طريقة أخرى[1]، خلال المرحلة الإيجابية كلها. وهذا أمر لم يكن حدوث بعض تلك الاتصالات بين من يمكن اعتبارهم أفضل كوادر ثورة ٢٣ يوليو العربية سياسياً وتنفيذياً أمثال محمود رياض، كمال الدين رفعت، لطفي واكد ومحمد فؤاد جلال[2]، من ناحيـة الناصريـة، والشخصيات القيـادية في الحزب (عفلق، البيطار، الحوراني)، من الناحية البعثية، بديلاً كافياً له بالنظر إلى خطورة القضايا المطروحة أمام التحالف العفوي والفعلي معاً بينهما ولا سيما مشروع الوحدة. وتكتسي ظاهرة نـدرة اللقاءات بـين القيادات البعثيـة العليا وعبد الناصر بالذات أهمية خاصة في هذا الصدد في ضوء وضعه الاستثنائي في عملية اتخاذ القرار في التجربة الناصرية[3]، إذ يعطي ذلك أهمية استثنائية بالقدر

(١) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو (ج ٣)، م. س. ، ص ٤٦٩.

(٢) وفق المصدر السابق (ص ٢٢) وغيره فإن هذه الشخصية المدنية كانت من أنشط عناصر يوليو في العمل السياسي العربي خاصة في مجال العلاقة مع الأوساط البعثية القيادية. توفي عام ١٩٦٣.

(٣) طارق البشري: الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليـو، ١٩٥٢ - ١٩٧٠، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ١، ١٩٨٧، الفصل الرابع عموماً وص ١٤٥ - ١٤٦، ٢٠٩.

نفسه لدقة المعلومات والانطباعات التي يحصل عليها هو شخصياً بالمقارنة مع أفراد قيادة ذات رؤوس أكثر تساوياً[1]، وهي حاجة لا يمكن تلبيتها كاملة إلا بواسطة قناة اتصال مباشر مهما كانت كفاءة قنوات الاتصال غير المباشر عن طريق المساعدين. ويلاحظ هنا أن تعدد لقاءات عبد الناصر مع الضلع الثالث في القيادة البعثية حينذاك وهو صلاح البيطار جاء هو الآخر بعد الفترة الحاسمة في استقرار الصلة التحالفية ولم تكن هذه اللقاءات على أية حال بديلاً مناسباً للقناة المطلوبة أو لتنظيم الاتصالات عموماً بشكل أفضل، لأنها تمت معه بصفته وزيراً للخارجية وسط التحضيرات الفعلية للوحدة الوشيكة وتحت ضغوطها مما يهمش موضوع أسس التفاهم الناصري ـ البعثي، كما ثبت في القسم الأول، فقرة (ج) تحت عنوان «افتراض التفاهم الضمني». هذا وقد جاء الاستثناء الوحيد لقاعدة الضعف في تنظيم العلاقة الناصرية ـ البعثية ليثبت صحة نتائجها. ففي وقت ما خلال الشهرين الثامن والتاسع من عام ١٩٥٨، عقدت سلسلة اجتماعات بين عبد الناصر وعدد من قياديي ثورة ٢٣ يوليو، وبين ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني بحثت خلالها مسائل متعلقة بإعادة تنظيم السلطة الحكومية وإنشاء التنظيم السياسي وغيره[2] بدرجة تجعلها أقرب شيء إلى مستوى

---

(١) محاضر مباحثات الوحدة (ج ١)، م. س.، «مداخلات جمال عبد الناصر»، ص ٢٥٧، ٢٦٢. يعتبر أن ندرة اللقاءات مع قيادات البعث كانت أحد الأسباب الأساسية في عدم اطلاعه على الأوضاع في سوريا وعلى وجهة نظر الحزب في التنظيم السياسي بشكل كاف يمنع وقوع الخلاف بينهما.

(٢) أ ـ محمد حسنين هيكل (مقال): الأهرام، م. س.، عدد ١٩٦١/١١/٧؛ ب ـ محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ص ٣٧٧؛ ج ـ مركز دراسات الوحدة العربية: القومية العربية في الفكر والممارسة، م. س.، «مداخلة صلاح البيطار»، ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣؛ د ـ محضر أحاديث وتعليقات لميشيل عفلق، م. س.، المعلومة المعنية بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٦؛ هـ ـ محاضر مباحثات الوحدة (ج ١)، م. س.، «مداخلات ميشيل عفلق وصلاح البيطار وعبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر»، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٩، ٢٦١ ـ ٢٦٤، ٢٦٩. يرد ذكر هذه الاجتماعات في المراجع الواردة أعلاه التي إما أنها لا تتفق على ميعادها بالضبط أو لا تذكره أصلاً ولكن المعلومات الموجودة فيها حول المحتوى تفيد بأن الإشارة هي إلى الاجتماعات نفسها.

التنظيم المنشود للعلاقة. على أن مجيئها بعد ظهور إرهاصات الخلاف وكنتيجة له يعني أنها كانت متأخرة أكثر من اللازم حتى لو كانت بالمستوى المطلوب. والشاهد هو أن موضوع اللجنة السداسية الذي طُرح في أحد تلك الاجتماعات كان واحداً من البواعث الرئيسية لتدهور العلاقة[1] بدلاً من تحسين تنظيمها، كما أن انعقاد اللجنة لم يمنع استقالة الوزراء البعثيين من الحكومة بعد ذلك ببضعة شهور إيذاناً بقطيعة نهائية بين الجانبين توقفت خلالها كل أشكال الاتصال بينهما عام ١٩٦٣. وبعد ذلك فإن استمرار هذه القطيعة مع فشل محاولات المصالحة، أصبح عنصراً جديداً في تدهور العلاقة، وإن كان غير مقطوع الصلة بالوجه الآخر لمشكلة تنظيمها المرتبط باختلاف خصائص الطرفين.

(ب) عنصرا الزمن واختلاف الخصائص:

إن الطابع العفوي الغالب على التحالف الناصري - البعثي لم يكن اختياراً ذاتياً إلا في الحدود التي تعتبر فيها إزالة العوامل المؤدية إليه في طبيعة التجربتين وفي الإطار الزمني لإيجابية العلاقة خارج سيطرتهما، إذ إن القناعة بأهمية تطوير أسلوب التعامل وحدها ليست كافية إجرائياً إذا لم تتوفر أدواتها وحد أدنى من المدى الزمني اللازم للتطبيق. وواقع الأمر هو أن توزع مداخل التجربتين نحو حقلهما المشترك بين حزب وسلطة دولة خلق حالة عدم تناظر في الأجهزة والقنوات البديلة أو المكمّلة للاتصالات المذكورة، تشمل تعريفاً وفعلاً ما يتجاوز هياكلها الخارجية وهرميتها إلى كيفية تشكيلها ونوع المهمات الموكلة إليها وطريقة اتخاذ القرار في قيادتها ومدى إلزاميته للمنتمين إليها، وحتى العقلية والنفسية المتوائمتين مع كل تركيبة. بهذا المعنى فإن عدم التضاهي في هيكلية تنظيم التجربتين وطبيعتها ليس متصوراً أن يكون قد شهد تحويرات تقارب ملموسة بمرور الزمن والخبرات المكتسبة حتى عام ١٩٥٨ نظراً لأن تعامل البعث مع مجالات الحكم والدولة في سوريا كان محدوداً للغاية وكذلك تعامل ثورة يوليو مع مجال التنظيم السياسي.

(١) محاضر مباحثات الوحدة (ج ١)، م. س.، «مداخلات جمال عبد الناصر»، ص ٤٩٦، ٥٠٢.

كما أن قصر الفترة الزمنية للمرحلة الإيجابية في العلاقة لم يكن يتيح فرصة حقيقية لاختبار مدى قدرة الطرفين على تجسير الفجوة الناتجة عن وضع عدم التناظر بأبعاده المختلفة في نوع من الاستجابة الرشيدة لضرورة وإمكانية تطوير العلاقة بينهما، بالرغم من وجوده. هذا بينما تتوفر مجموعة من الحقائق التي تبعث على الشك في مدى جاهزية القنوات والأجهزة وكفاءتها في تسهيل التواصل وتنظيمه في حدود طبيعتها المتباينة، حتى لو حدثت مثل تلك الاستجابة.

فحزب البعث الذي يفترض أن خصائصه كحركة سياسية وقومية نمت خارج السلطة تسمح له بتهيئة قنوات الحوار التفاعلي، كان وجوده الفعلي في مصر خلال الفترة الحاسمة محدوداً إذ بلغ عدد الأعضاء حوالى المائتين حتى عام ١٩٥٦ بينهم نسبة عالية من غير المصريين[١]. وهذا في وقت كان فيه مركزه التوجيهي القومي شكلاً والسوري فعلاً، كما ورد في مطلع الدراسة، يعاني من خلل ملموس في النواحي الفكرية والتنظيمة والسياسية تكشف عنه المصادر البعثية عادةً في مجال التفسير اللاحق لقبول قياديي الحزب حله بعد وحدة ٥٨[٢]، بينما تذهب مصادر أخرى إلى اعتبار الخلل أحد الدوافع المباشرة للقبول بالحل مع تفاصيل عن طبيعته ومداه[٣]. وبما أن نمو هذا الضعف الداخلي لا بد وأن يكون قد استغرق بعض الوقت، فإن المعنى العملي هو أن الحزب كان، لأكثر من سبب، محدود الإمكانية لدرجة أو أخرى خلال فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ الحاسمة فيما يتعلق بالشروط اللازمة لتأسيس حوار جدي مع قيادة ثورة يوليو على الصعيدين الأكثر أهمية في هذا الصدد وهما اكتساب المعرفة بواقعها اليومي التفصيلي واستيعاب ذلك ضمن رؤية شمولية لها، وكلاهما ضروريان لتخطيط

---

(١) أ ـ صلاح البيطار (حديث): مجلة الطليعة، م. س.، ص ٤٢٩؛ ب ـ شبلي العيسمي: حزب البعث العربي الاشتراكي (ج ٢)، م. س.، ص ٢٤٣.

(٢) أ ـ نضال البعث (ج ٩)، بيروت، دار الطليعة، ط ٢، ١٩٧٦، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠؛ ب ـ نضال البعث (ج ٤)، م. س.، (حديث لميشيل عفلق) ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٣) أ ـ عوني فرسخ: الوحدة في التجربة، م. س.، ص ٨٦ ـ ٨٨؛ ب ـ محاضر مباحثات الوحدة (ج ١)، م. س.، «مداخلات جمال عبد الناصر»، ص ٢٥٨، ٢٦١ ـ ٢٦٢.

سليم لكيفية تطوير التفاعـل المستقبلي معهـا يشمل متـطلبات التنفيـذ العملي المتنوعة.

إذا كان هذا هو الوضع بالنسبة إلى حزب البعث فليس غريباً أن تكـون استعدادات الطرف الناصري على الصعيدين المشار إليهما محدودة بالدرجة نفسها إن لم يكن أكثر بحكم الظروف التي فرضت عليه السلطة كمدخل نحو الثورة، حيث كانت القيادة في مصر تخوض تجربتها الأولى في بناء التنظيم السياسي (هيئة التحـرير ١٩٥٣/١ ـ ١٩٥٦/١) خـلال الفترة المعنيـة. وفضلاً عن انحصـار التجربة مفهوماً وممارسة داخل الحدود المصرية انعكاساً للمشاغل الغالبـة على المجموعة المكونة للقيادة وقتها ودرجة الوعي والانفتاح القوميين لديها، فإن هيئة التحـرير كـانت تنظيـماً ذا أغراض تعبـوية صرف[1] بعيـدة عن تهيئـة أجـواء ومتطلبات الحوار في الداخل ناهيك عن الخارج. وقـد نجم عن ذلك قصـور إضافي يتمثل في ترسيخ دور الأجهزة الرسمية، ولا سيما «المخابرات العامة»، في التعامل مع الحركات والشخصيات السياسية العربية[2]، وهي أقل أجهزة الدولة صلاحية لهـذه المهمة التفـاعلية أسـاساً لأن تكـوين منتسبيها يقـوم على جمع المعلومات وتحليلها بغرض رئيسي هو حماية النظام السياسي القائم، كما يقتضي حسن أدائها لواجباتها الرسمية.

أما بعد عام ١٩٥٦ فإن مجموع الظروف التي عقّدت مسألـة التحكم في معدل التوجه نحو وحدة القطرين المصري والسوري وقربت تالياً نقطة الخلاف

---

(١) د. عصمت سيف الـدولة: الأحـزاب ومشكلة الديمقـراطيـة في مصر، بـيروت، دار المسيرة، تاريخ النشر غير موضّح، ص ٧٩.

(٢) أ ـ أحمد حمروش (مقال) في: مصر والعروبة وثورة يـوليو، مـركز دراسـات الوحـدة العربية، م. س.، ص ٨٩؛ ب ـ مخلص الصّيادي ومجدي محمد رياض: نقد جدل الإنسان، قراءة في فكر الدكتور عصمت سيف الدولة، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٨٥، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤. تظهر في هذا المرجع وثيقة تبيّن بداية العمل السياسي العربي الناصري الشعبي في نيسان/ إبريل ١٩٥٣ من خلال الأجهزة الرسمية، خاصة الأمنية، وهي عبارة عن خـطة العمل التي وضعهـا فتحي الديب، أحـد كبار المسئولين في هذا الميدان؛ ج ـ محمود رياض: المذكرات (ج ٢)، م. س.، ص ٤٢.

الزمنية بين الطرفين، نتج عنها اختزال الطور الثاني للمرحلة الإيجابية بما ضيّق الفسحة الزمنية المتاحة للتخلص من عيوب الطور الأول إلى أقل من الحد الأدنى المطلوب لذلك، حتى مع توفر النيّة والإمكانية، وتبديد فرصة الاستفادة من الوقت المتاح فعلاً بفرض موضوع إقامة الوحدة كبند رئيسي إن لم يكن البند الوحيد في جدول أعمال العلاقة البعثية ـ الناصرية. وبالإضافة إلى مغزى ما ذكر في الجزء المعنون «الشراكة المضمرة» من هذا الفصل حول عدم بحث موضوع جوهري مثل مستقبل العلاقة نفسها بين الطرفين في هذا الخصوص، فإن رواية كل من عبد الناصر وصلاح البيطار حول الخطوات التنفيذية لوحدة مصر وسوريا تحدد الفارق الزمني بين الاتفاق عليها وإبرامه بأسبوعين فقط[1]، وذلك في تأكيد بالغ الدلالة على الاستعجال الذي صاحب الموضوع برمته. وهكذا فإن التطور المحسوس للتنظيم البعثي في مصر حتى تاريخ حل الحزب عام ١٩٥٨ لم يصل إلى درجة تمكنه من التأثير على تصوّرات القيادة بشأن الوضع فيها[2]، بينما لم يطرأ تقدم حقيقي على تجربة التنظيم السياسي الناصري بعد تشكيل الاتحاد القومي (١٩٥٧/٥ ـ ١٩٥٨/٢) بدلاً من هيئة التحرير. وعلى أية حال فإن التشوهات التي طرأت على القنوات في حدودها القائمة تولّت إلغاء التأثير الإيجابي لأي تحسّن طرأ من ناحية التناظر بينهما والتوسع فيها. فبالنسبة إلى حزب البعث أدى قرار حل الحزب وبداية إرهاصات الخلاف مع قيادة الجمهورية العربية المتحدة بعد ذلك بشهور قليلة إلى آثار سلبية على تماسك الحزب ـ في ـ الوطن وقيادته القومية[3]، أي الجهة المناط بها تدارك ما فاته في مجال الإدارة الناجحة للعلاقة مع الناصرية بعد حل الحزب ـ في ـ سورية واحتواء تأثير العراقيل الجديدة التي أطلقها قيام الوحدة. أما بالنسبة إلى الناصرية فإن استعداداتها في هذا المجال كانت تزداد ضعفاً بالمقارنة مع الطور الأول مع تضخم نفوذ الأجهزة الأمنية

(١) أ ـ محاضر مباحثات الوحدة (ج ١)، «مداخلات جمال عبد الناصر»، ص ٢٥٨؛ ب ـ مركز دراسات الوحدة العربية: **القومية العربية في الفكر والممارسة**، م. س.، «مداخلة صلاح البيطار»، ص ٤٣٠ ـ ٤٣١.

(٢) شبلي العيسمي: **حزب البعث العربي الاشتراكي (ج ٢)**، م. س.، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٣) **نضال البعث (ج ٤)**، م. س.، ص ١٠٥ ـ ١١١. عرض شامل لهذه الآثار.

المصرية عموماً، الذي ظهرت آثاره السلبية في مضمار العلاقات السياسية العربية لنظام ثورة يوليو في النصف الثاني من عام ١٩٥٨، نظراً «لبقاء الاتحاد القومي تنظيماً شأنه شأن كل التنظيمات الرسمية التي يتم تشكيلها لاحقاً للسلطة»[١]. وهي ظاهرة ذات صلة أيضاً بالمصدر الثالث ضمن مجموعة المصادر الثانوية للتحوّل من الإيجابية إلى السلبية المزمنة في العلاقة بين الناصرية وحزب البعث، الذي يتناوله القسم اللاحق من هذا الفصل.

ثالثاً: مصادر الخلاف المصطنعة

هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن بعض مثيرات الخلاف وتصعيد حدته مصطنعة بتأثير جهد متعمد في الغالب الأعم لتأزيم العلاقة بين قيادة ثورة يوليو وحزب البعث من جهات خارجية أو منتمية إليهما ولكنها غير ملتزمة تماماً بما يمليه عليها هذا الانتماء لسبب أو آخر. إن ما يفتح باب التفكير في هذا النوع من الاحتمالات هو الصحة البديهية للاستنتاج القائل بأن توثق العلاقة الناصرية ـ البعثية كان معناه توحيد وتقوية العمود الفقري لحركة التحرر السياسي والاقتصادي في الوطن العربي مما يعظّم خطرها على ركائز قوى الأمر الواقع، أجنبية كانت أو عربية محافظة، بدرجة لم تحدث من قبل، ويخلق رد فعل دفاعياً طبيعياً لديها يعتمد كافة الوسائل الممكنة ومن بينها السعي إلى تخريب العلاقة بين الطرفين. يؤكد هذا، على سبيل المثال، ما تشير إليه بعض المراجع من أن استمرار التناقض بين القوى السياسية السوريّة المحافظة وحزب البعث في عهد الوحدة، خاصة حول تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي والقوانين العمالية، وجد أحد مظاهره في محاولتها التأثير على نظرة عبد الناصر للحزب[٢].

---

(١) أ ـ حمد الفرحان (مداخلة): أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٤، ص ٦٣٥ ـ ٦٣٦؛ ب ـ محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، م. س.، ص ٤١٠ ـ ٤١١.

(٢) أ ـ صلاح نصر: عبد الناصر وتجربة الوحدة، م. س.، ص ٢٠٨؛ ب ـ Simon Jargy: *le Declin d'un Parti*, op.cit., p. 32؛ ج ـ John Devlin: *The Ba'th Party*, op.cit., p. 136-137. وفقاً للمرجع الأخير فإن صحيفة الجماهير التي صدرت بعد =

على أن الأكثر حاجة للتركيز عليه بغرض توضيحه هو مصادر التخريب الداخلي المتعمد للعلاقة الموجودة داخل الصف القومي نفسه نظراً لصعوبة اكتشافها بحكم الانتماء المشترك مع أحد طرفيّ العلاقة وأهمية تأثيرها التأزيمي على العلاقة بسبب فعاليتها المستمدة من مصداقيتها لدى الجهة المعنية. كذلك فإن نجاح محاولات الإيقاع من خارج الصف القومي، بل ربما الإقدام عليها نفسه، مرهون بالضعف القائم في مناعة الجسم القومي كما يعكسه وجود مصادر التأزيم الداخلية والتشققات والاحتكاكات التي تشكل أرضيتها الخصبة، لأنه يعطل مقاومته لجهود الإيقاع الخارجية ويشجع على التخطيط لها وتنفيذها. هذا بينما تؤدي سلامة الجسم القومي وجهاز المناعة فيه إلى العكس، إلى درجة أن ثبات وجود مصادر التأثير التخريبي الداخلية وأرضيتها يرقى إلى مستوى الدليل الحاسم على وجود المصادر الخارجية.

لدينا في هذا الصدد شهادة قاطعة في دلالتها خاصة بالدور الذي لعبته بعض مراكز القوى المؤثرة في قيادة ثورة يوليو، وهي عبارة عن مقال للصحفي والكاتب أحمد بهاء الدين يعالج فيه هذا الموضوع بصورة مباشرة وبتفصيلية نسبية تغطي جوانبه كلها، وهي أمور مفقودة في كافة المصادر الشحيحة الأخرى. هذا بالإضافة لصلة الكاتب القوية بالطرفين حينذاك، ومزيج الموضوعية والرزانة المعروف عنه يعطي معلوماته مصداقية عالية ووجهة نظره وزناً كبيراً. وبالنظر لأهمية المقال بميزاته هذه في توضيح النقطة موضع البحث هنا، فضلاً عن كونه منشوراً في صحيفة يومية مما قد يصعّب مسألة الرجوع إليه، فإن من الضروري إعطاء فكرة مستوفية عن الشهادة من خلال مقاطع منها:

= الوحدة تحت إشراف بعثي كانت قد نشرت نبأ مؤداه أن أحد القياديين الشيوعيين أخبر الحوراني بأن عبد الناصر عرض عليهم التعاون معه بشرط مساعدته ضد البعثيين. يستبعد المؤلف صحة مضمون النبأ لأسباب معقولة ولكن افتراض غرض تكدير العلاقة بين البعثيين وعبد الناصر، بسبب موقف الجهة المعنية من الوحدة وخلافاتها السابقة مع حزب البعث، يمكن أن يُفسر صدوره بالرغم من ذلك. من جهة أخرى فإن انتفاء قصد الإيقاع نفسه في الدوافع لا ينفيه كنتيجة محتملة.

«كان عفلق يحب عبد الناصر كما يحب القاهرة (. . .) والغريب أن عبارات مثل «لقد أصبح عبد الناصر رئيساً لحزب البعث» استخدمت ضده عند عبد الناصر (. . .) فمنذ اليوم الأول (للوحدة) ظهرت في مصر جبهة قوية ضد البعث وبالتحديد في القيادة حول عبد الناصر ممن وجدوا أن قادة البعث سيشاركون في القيادة حول عبد الناصر ويزاحمونهم أماكنهم ونفوذهم، . . وفي سورية، الذين رأوا أن البعث سيركب سيارة عبد الناصر ويحكم سورية ويزيحهم جميعاً (. . .) تنطلق إشاعة بعد الوحدة مباشرة أن صلاح البيطار سيصبح وزيراً لخارجية الجمهورية العربية المتحدة (. . .) وكان هذا سبباً لثورة مؤسسة الخارجية المصرية العريقة». ويمضي بهاء الدين ليصف مقابلة مع السادات بعد أيام من إعلان الوحدة: «حتى وصل السادات إلى سؤالي عما إذا كنت قد سمعت أن صلاح البيطار وميشيل عفلق سيتولى أحدهما منصب أمين عام «الاتحاد القومي» (. . . .) والذي سيكون هناك مثله في سوريا وذلك على مستوى القطرين. وكان أنور السادات في ذلك الوقت (. . . .) منتدباً مشرفاً على الاتحاد القومي (. . .) وسألني ما الذي أراه (في الفكرة). قلت له: نحن في مصر نحاول إقامة تنظيم شعبي سياسي وواضح أن قياداتنا السياسية حالياً ليس لديها خبرة بذلك. فالاثنان يمكن أن يفيدا كثيراً لو توليا مسئولية التنظيم الشعبي.

ولم أنتبه إلى أنه كان يكظم غيظاً هائلاً (. . . .) وإذا به بعد قليل ينفجر كالبركان الغاضب: «طبعاً هؤلاء البعثيون أصحابك يريدون القفز إلى قمة السلطة في مصر وسوريا معاً في نفس الوقت (. . . .)». ومضى طويلاً في هذه الثورة التي أدهشتني فقد كان أنور السادات يتظاهر دائماً بأنه زاهد في المناصب وكان يكرر في جلساته أنه لا يريد الاتحاد القومي بالذات (. . .).

وقد استمر الدس بين عبد الناصروقادة البعث وزرع عدم الثقة إلى ما بعد الانفصال وأستطيع أن أروي أكثر من واقعة». ويروي المقال بعد ذلك واقعة تتصل بحديث لعفلق مع الكاتب في معرض إشادة الأول بكفاءة عبد الناصر واتساع معارفه، وأحد نماذج ذلك أنه أثناء مباحثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ عندما دخل عبد الناصر في مناقشة حول اقتصاد العراق مع أحد أعضاء الوفد

العراقي ختمها بقوله «لا يكفي أن نقول إن العراق ينتج التمر لنقول إننا نعرف الاقتصاد العراقي»، إذ في صبيحة اليوم التالي يتلقى مكتب رئيس الجمهورية تقريراً من صحفي كان قد سمع الحديث من بهاء الدين، ورد فيه بأن عفلق قال إن عبد الناصر لا يعرف عن العراق إلا أنه يزرع التمر[1].

أما فيما يتعلق بمصادر الاستثارة الداخلية للخلاف وتوسيعه في الطرف البعثي فإن أصداءها تتردد في صراعاته الداخلية وبالذات بين القيادة القومية وعبد الله الريماوي أمين سر قيادة البعث القطرية في الأردن حتى حوالى سبتمبر/ أيلول ١٩٥٩، وبينها وبين فؤاد الركابي أمين سر القيادة القطرية في العراق حتى يونيو/ حزيران ١٩٦١، حيث كانت محاولة الإيقاع بين قيادة دولة الوحدة والحزب إحدى الحيثيات التي استند إليها قرار فصلهما[2]. مع العلم بأنه حتى لو افترضنا انتفاء غرض الإيقاع في الدوافع نفسها، في حالة أو أخرى، فإن هذا لا يلغيه كنتيجة غير مقصودة للتصرفات المعنية. بجانب هذا فإن منيف الرزاز يعتبر أن ما عرف في تاريخ البعث بعد الوحدة بـ «اللجنة العسكرية» مسئولة عن التصعيد المتعمد للمعركة بين الحزب والناصرية بسبب فهمها المنحرف لطبيعة التناقض بين الطرفين وللعلاقة بين الجيش والتغيير الثوري. والمعروف أن اللجنة العسكرية نشأت ومارست نشاطها وسط الضباط البعثيين المبعدين إلى القاهرة بعد بضعة شهور من قيام دولة الوحدة وأنها كانت تتناغم في منطلقاتها الأساسية تجاه الناصرية مع تيارين آخرين في حزب البعث هما

---

(١) أ ـ أحمد بهاء الدين (مقال): جريدة الشرق الأوسط، م. س.، ص ٩؛ ب ـ مطاع صفدي: ناصر، الناصرية والثورة العربية، بيروت، دار العودة، ١٩٧٠، ص ٩٧ ـ ٩٩؛ ج ـ مطاع صفدي: التجربة الناصرية والنظرية الثالثة، م. س.، ص ١٧٠. يتضمن المصدران الأخيران إشارات معلوماتية وتحليلية تؤيد ما جاء في المرجع الأول.

(٢) أ ـ نضال البعث (ج ٧)، م. س.، ص ١٣٦؛ ب ـ نضال البعث (ج ٤)، م. س.، ص ٨٠، ٨٥؛ ج ـ د. جمال الشاعر: سياسي يتذكر، م. س.، ص ٨٠ ـ ٨١. المؤلف شخصية أردنية ومسئول بعثي سابق على معرفة بدواخل الحزب خلال فترة النزاع مع الريماوي، روايته تعطي أساساً لتلك الاتهامات.

«القطريون» و«الحورانيون»[1]، مما يعطي أساساً معقولاً لافتراض أن عناصر بعثية من هذه الأوساط لعبت دوراً نشطاً في تدهور العلاقة بصورة متعمدة وغير متعمدة ومنذ البداية.

كذلك شكّلت التمايزات الكامنة في الصف القومي في سوريا بين حزب البعث والشخصيات والقوى القومية الفاعلة الأخرى مصدراً آخر لعناصر التأزيم المفتعل بين البعث والناصرية وذلك بعد الوحدة. وأفضل النماذج التوضيحية في هذا المجال هو المتعلق بعبد الحميد السراج مسئول المكتب الثاني (الأمن) في سوريا ووزير الداخلية في الإقليم الشمالي للدولة الجديدة، وذلك بالنظر لأهميته كأبرز العسكريين في كتلة الضباط القوميين المستقلين ودوره الوطني والقومي، مما رشحه لأهمية مماثلة بعد الوحدة. فبالرغم من أن السراج كان قريباً من حزب البعث قبل الوحدة إلا أنه، ربما بسبب ما أسماه محمد حسنين هيكل «لمسات الظل» في شخصيته ملخصاً إياها في حب القوة كغاية مجردة[2]، دخل في صراع مع المسئولين البعثيين بعدها من مركزه الرسمي وبوزنه المعنوي والسياسي الكبير، وكان من أسلحته تعمد إضعاف تلاحمهم مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة بنقل معلومات غير دقيقة للطرفين[3] عن بعضهما البعض.

إن الاحتمال النظري بوجود صلة واعية بين بعض جهات التأزيم المرتبطة بالدائرتين القومية الداخلية واللاقومية الأجنبية أو العربية لا يمكن نفيه، ولكن الدوافع الأولية للأغلبية الساحقة من الجهات المنتمية إلى الصف القومي هي

---

(1) أ ـ د. منيف الرزاز: **الأعمال الفكرية والسياسية** (ج ٢)، م. س.، ص ٥٦، ٧٤ ـ ٧٥، ٩٥ ـ ٩٨؛ ب ـ مطاع صفدي: **التجربة الناصرية والنظرية الثالثة**، م. س.، ص ١٧٠ ـ ١٧٢.

(٢) محمد حسنين هيكل (مقال): **الأهرام**، عدد ١٩٦١/١١/١٧.

(٣) أ ـ Mousa Al-Hussaini, *The Arab Nationalist Movement*, op.cit., p. 357.؛ ب ـ صلاح نصر: **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، م. س.، ص ٢١١ ـ ٢١٢؛ د ـ مركز دراسات الوحدة العربية: **القومية العربية في الفكر والممارسة**، م. س.، «مداخلة صلاح البيطار»، ص ٤٣٧.

بالتأكيد إما غير سلبية فعلاً أو أنها لم تكن كذلك في إدراك أصحابها وذلك بصرف النظر عن التشابه في النتائج المترتبة على نشاط النوعين من الجهات. ومن الممكن استقصاء تلك الدوافع في حقيقة أن التوثّق المتزايد للقاء بين حزب البعث وقيادة عبد الناصر كان في وجه من وجوهه الرئيسية إعادة تركيب لقيادة الحركة القومية على المستويين الشعبي والرسمي تقتضي تغييراً في المواقع وتقليلاً في عددها خاصة مع ارتفاع وتائر الاقتراب من الوحدة ووضعها موضع التنفيذ الفعلي. كذلك استوجب التوثّق والاقتراب توسعاً مضطرداً في مجال التعامل بين كوادر ومسئولي التجربتين واختبارات متزايدة في تعددها وتعقيدها لإمكانية التعايش والانصهار بين العقليات وأساليب العمل المطبوعة بخصوصياتهما، حول أفضل السُّبُل لحماية الكيان الوحدوي الجديد. وبالنظر لضعف الركائز الموضوعية والذاتية للعلاقة أصلاً فإن قدرتها على امتصاص التوتّرات الناشئة عن هذه التطورات كانت محدودة مما حوّل التوتّرات إلى عامل إفساد لمناخ التفاعل بين مختلف أطراف الدائرة القومية نفسها أفرخ تعصّباً للخلفيات المتباينة في بعض أوساطها مما أضفى على الصراعات فيها طابعاً شخصياً وتكتلياً عقيماً.

ومن المتصور أيضاً أن تأثير هذه التطورات السلبية تلقى لدى البعض تعزيزاً من عامل آخر هو ضعف القابلية الفكرية والنضالية، أو الاثنين معاً، للتجاوب مع متطلبات استمرار التقدم، التي تبرز كجزء من ظاهرة الترهل الثوري التي تتعرض لها الأنظمة والحركات السياسية بمرور الزمن وتعاظم التحديات وتجددها التي ستبحث في الفصل الثالث من الدراسة. غير أن ذلك لا ينفي بقاء مسافة ما بين التبلور الموضوعي لهذه الظاهرة وإفرازاتها، والوعي الذاتي بذلك لدى الشخصيات المعنية لا سيما وأن اكتشافها لا يكتمل عادة إلا بصورة بعديّة، مما ينفي بدوره سلبية دوافع التأزيم لدى معظم الجهات المنتمية إلى الدائرة القومية حتى لو تعمدته، مؤكداً بذلك عدم تماثلها مع دوافع الجهات اللاقومية.

ويضاف في هذا الصدد أخيراً أن من الخصائص الفارقة لمصادر التأزيم القومية بالمقارنة مع المصادر اللاقومية اختلاف الأطروحات التي استثمرتها لأداء دورها بسبب اختلاف طبيعة التوجهات الفكرية والسياسية بينهما. كما أن دور

المصادر القومية كان أكثر أهمية وبروزاً في فترات زمنية لاحقة لبداية محاولات اصطناع الخلاف، بسبب الاضمحلال التدريجي في الوزن السياسي للقوى المحركة للمصدر اللاقومي بينما استمرت صلة تلك المصادر بالطرف القومي البعثي أو الناصري ونفوذها لديه إلى مراحل متأخرة من تاريخه.

رابعاً: الخلاف ووحدة مصر وسوريا

(أ) «الانتقال» إلى السلطة:

ليس غريباً أن يكون المدخل الرابع للناصرية وحزب البعث نحو المرحلة السلبية في علاقتهما هو قيام دولة الوحدة، وذلك لأنها تعادل تجربة الوصول الأولى إلى السلطة التي أثبتت كافة التجارب في الأزمان والبلدان الأخرى أنها منبع للصعوبات حتى بين شركاء العلاقة الإيديولوجية والتنظيمية الواحدة، نظراً إلى الاختلاف النوعي في إطار التعامل الذي تفرضه عليهم قضايا وظروف التطبيق البنائي.

فبالرغم من أن قيادة ثورة يوليو كانت بعد ستة أعوام في السلطة قد تأقلمت مع هذه الصعوبات سواء من ناحية الخبرة العملية والنظرية المكتسبة في مواجهة قضايا التطبيق أو من ناحية إعادة تكوين القيادة بما يحقق التماسك والاستقرار حول ذلك، إلا أن تجربة الحكم على نطاق دولة مركبة من قطرين كانت جديدة بالنسبة إليها، حتى لو كانت درجة التماثل بين الأوضاع الاقتصادية والسياسية وغيرها في مصر وسوريا أعلى مما كانت عليه فعلاً وكان الواقع السوري معروفاً لدى قيادة ثورة يوليو بأكثر مما كان عليه الأمر فعلاً. وبينما ترمز إلى هذا حقيقة أن عبد الناصر شخصياً لم ير سوريا إلا بعد الوحدة، فإن الاختلاف حول مدى المعرفة الفعلية بمعطيات الواقع السوري لا ينفي الحقيقة الأهم في هذا الصدد وهي أن التعامل معها كان يتم لأول مرة أو ـ على حد قول محمود رياض ـ «أن عبد الناصر لم يكن يعرف شيئاً عن سورية بالتجربة والممارسة وإن كان لديه معلومات غزيرة عن طريق القراءة»[1].

---

(١) انظر، حول وجهات النظر المختلفة: أ ـ عوني فرسخ: **الوحدة في التجربة**، م. س.، =

أما بالنسبة إلى حزب البعث فإن القيمة الفعلية لخبرته المحدودة أصلاً في ممارسة الحكم في سوريا كادت تتقلص إلى حد العدم تقريباً بمقدار توسع وتعقّد المهمات في الظروف الجديدة وبمقدار اختلاف الواقع المصري عن الواقع السوري ومدى معرفته به. وما توصل إليه الجزء المعنون «الضعف في إدارة العلاقة» حول محدودية الوجود البعثي في مصر يعني أن معرفته بأوضاعها كانت ـ في أفضل الأحوال ـ معرفة نظرية مجردة.

بناء على هذا المعنى لحداثة تجربة الانتقال إلى السلطة بالنسبة إلى الطرفين يمكن القياس على تجارب الانتقال الأولى إلى مرحلة تطبيق المبادىء والبرامج والقبول بأن أحد تفسيرات الصلة بين قيام دولة الوحدة ووقوع الخلاف بين الفريقين كونه ببساطة مظهراً لصعوبات التأقلم المرتبطة بتلك المرحلة، لا سيما وأن العلاقة بين الطرفين على خصوصيتها التي تكاد ـ مع قدر من التفاوت ـ تصل إلى مستوى وحدة الانتماء الحزبي في وعيهما الذاتي، كما أوضح الجزء الخاص بمفاهيم الهوية والعلاقة، لا تحتمل مثل هذا الوصف بالمقياس الموضوعي إلا بمعنى تقريبي للغاية، حسب ما أثبتت طبيعة المرحلة السلبية في العلاقة، بالرغم من تقاربات التكوين التنظيمي والفكري بين الجانبين خلالها، كما جاء من قبل.

(ب) الديمقراطية:

ويلاحظ في هذا الخصوص أن طبيعة البنية الدستورية لدولة الوحدة ونظامها السياسي ساهما في تعميق أثر عامل حداثة تجربة الحكم والعوامل الأخرى الأكثر أهمية في تفسير الخلاف على صعيد تحقيق الوحدة، لأنها قلصت مجالات التلاقح والتفاعل بين شقّي قيادة التجربة الوحدوية. فولادة الوحدة في خضم معركة ساخنة ومفتوحة ضد بقايا النفوذ الاستعماري القديم، والأمريكي الحديث الصاعد، والقوى العربية المحافظة بتحالفاتها الضمنية والفعلية، داخل سوريا

= ص ١١٤؛ ب ـ محمد حسنين هيكل (مقال): **الأهرام**، م. س.، تاريخ ١٩٦١/١١/٢؛ ج ـ محمود رياض (مقابلة): لندن، **مجلة الدستور الأسبوعية**، عدد ١٩٨٨/٢/١٥، ص ١٢، مجلد رقم ١٨ لعام ١٩٨٨، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، لندن.

خاصة، مع تأزم العلاقات مع الحليف السوفييتي والحركة الشيوعية بسبب الموقف من مشروع الوحدة المصرية ـ السورية، أعطى الأولوية للنواحي الوقائية في تكوين المؤسسات التنفيذية والتشريعية والدستورية وصلاحياتها وعلاقاتها مرسخاً بذلك الميل الأصلي نحو مركزة السلطة وتضييق مجالات التفاعل الديمقراطي[1]. وهو ميل نشأ عن الطابع الاندماجي لاتفاقية الوحدة الذي يتبنى في الوقت نفسه الخبرة المصرية في نظام الحكم أكثر مما يتبنى الخبرة السورية انعكاساً للمد الجماهيري العربي الهائل نحو الوحدة بقيادة عبد الناصر. فقد مكنه هذا المد من تأمين القبول لشروطه المستمدة من تجربته في مصر كأساس للكيان الجديد لدى الأطراف العسكرية والمدنية السورية المعنية عندما حسم تردده تحت ضغط هذه الأطراف نفسها، ومن ضمنها حزب البعث بتصوراته للكيفية التي ستتطور بها علاقته مع قيادة عبد الناصر في المرحلة الجديدة. وبما أن قيام التنظيم السياسي الجديد (الاتحاد القومي) بعد حل الأحزاب في ١٩٥٨/٣/١٢ تأخر حتى يوليو/ تموز ١٩٥٩، بينما لم تبدأ الهيئة التشريعية عملها إلا في ١٩٦٠/٧/٢٠، فإن المركزية بدوافعها الوقائية والأصلية لم تمتزج بما يخفف أثرها التعطيلي على فرص الانفتاح والحوار بين الناصرية والبعث حول قضايا التطبيق أو غيرها.

من السهل، مع فورة الوعي والمطالبة الراهنة بالديمقراطية، الانزلاق من هذا الحد في العلاقة بينها وبين أزمة التعايش الناصري ـ البعثي نحو تصوير الأخيرة باعتبارها محض صدى لأزمة التطور الديمقراطي العربي مجسدةً في نظام الوحدة. ولتجنب الدخول في مبحث مطول حول موضوع الديمقراطية عموماً لا تتسع له البؤرة الرئيسية لهذه الدراسة، ينبغي التنويه بأن حصيلة التجربة العملية تسند وجهة النظر التي تقر بالصلة القائمة بين الإثنين دون إطلاقية كاملة، كما يشار إليها في هذا الجزء من الدراسة والذي يليه.

فمن الممكن القول ـ في الحد الأدنى ـ إن التطبيق الفعلي لم يُؤكد حتى الآن أن تقديم شرط الديمقراطية السياسي على شرطي تبديل الواقع الاجتماعي ـ

---

(١) د. أحمد يوسف أحمد (بحث): الوحدة العربية، تجاربها وتوقعاتها، (ندوة)، م. س.، ص ٢١٦ ـ ٢١٨.

الاقتصادي ـ الثقافي وتقوية الدفع الوحدوي، كإطار وحيد لجذريته، هو المخرج من الأزمة العربية العامة وإعطائها، من ثم، مكان الصدارة في تفسير أزمة العلاقة الناصرية ـ البعثية. إن أقدم النماذج العربية في هذا المجال وأكثرها توفراً على شروط البنية التحتية في التطور المجتمعي العام والتماسك القومي، وهي التجربة المصرية، لا تزال في أفضل الأحوال نموذجاً «للتعددية المقيّدة والمحصورة في نطاق محدود غير مسموح لها بتجاوزه عملياً وقانونياً». بينما ـ وفقاً لهذا التقييم نفسه ـ يبقى النموذج مفتوحاً أمام احتمالات أسوأ هي التغيير من خارج الأطر الشرعية لأن التعددية السياسية لم تتمكن من فتح الباب لتجاوز الأزمة الشاملة في مختلف جوانب الحياة[1].

فإذا استحضرنا في الذهن أن عمر تجربة تقديم «السياسي ـ الديمقراطي» على «الاجتماعي ـ الاشتراكي» و«الوحدوي ـ القومي» في مصر يعادل عمر تجربة تقديم «الاجتماعي» و«الوحدوي» الناصرية تقريباً، يغدو مفهوماً القول بأن الزخم الإقناعي في حجة تقديم الديمقراطية المجرّدة كمخرج من المأزق العربي على ما عداها مما تعكسه الفورة الراهنة، هو إلى حد كبير تعبير عن حدة الشعور العام بخطورة المأزق الذي أضحى يهدد بتفتيت الرابطة القومية والوطنية نفسها وعن الرغبة العارمة والطبيعية لدى الأوساط النخبوية العربية في دور سياسي يتناسب وتضخم وزنها العددي وارتفاع تأهيلها العلمي والثقافي[2]، استقواءً

---

(١) أ ـ عبد الغفار شكر: «مستقبل التعددية السياسية في مصر، حلقة من دراسة مطوّلة»، لندن، جريدة القدس العربي، عدد تاريخ ١٠/٤/١٩٩٢؛ ب ـ د. حسن نافعة: «الحزب الواحد وتعدد الأحزاب»، مجلة المستقبل العربي، م. س.، عدد رقم ١١٢، تاريخ حزيران/ يونيو ١٩٨٨، ص ٧٢ ـ ٩٦.

(٢) نماذج حديثة لوجهات النظر المتعارضة حول الموضوع، انظر: أ ـ د. محمد عابد الجابري: «المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي، م. س.، عدد رقم ١٥٧ تاريخ مارس/ آذار ١٩٩٢، ص ٤ ـ ١٧؛ ب ـ محمد سبيلا: «الديمقراطية مطلب النخبة أم مطلب الجماهير؟»، لندن، جريدة الحياة، يومية، عدد تاريخ ٢٠/٨/١٩٩٢، ص ١٤. المرجع الأخير يغطي أيضاً النقطة الخاصة بالنخبة اعتماداً على دراسة علمية تفصيلية وإحصائية صادرة عن «منتدى الفكر العربي».

بالظفر الكبير لليبرالية الغربية الرأسمالية دولياً، وليس عن القيمة الذاتية للحجة نفسها فقط.

هناك، إذاً، أساس معقول للخشية من تكرار الخطأ المنسوب إلى الطور السابق في تطور النهضوية العربية، وهو إهمال جدلية الذاتي والموضوعي لحساب الأخير، وذلك بإحلال عنصر الإرادة البشرية الديمقراطية مكانه، بينما المطلوب هو توظيف حصيلة النقد الليبرالي (والإسلامي ـ الديني) المهيمن حتى الآن لذلك الطور لتأسيس معيار تقييمي له مشتق من التاريخية العيانية للتجربة العربية في إطار العالم الثالث والعصر، بجدلية أبعادها الثلاثة، يضع أمام الحاضر والمستقبل خبرته الإيجابية والسلبية الحقيقية.

بناء على هذا يجوز التشكيك في سلامة أطروحة أولوية عنصر الديمقراطية بشكل مجرد في تفسير مصير العلاقة الناصرية ـ البعثية. والأقرب للصحة هو أن هذا العنصر لعب دوره الحيوي في هذا الصدد وفق آلية أكثر تعقيداً مما يظهره التركيز الراهن عليه كمفتاح لفض مغاليق الأزمة العربية ومن ثم ضمن ظاهرة مركبة يكمن في جذورها التفسير الأهم لأزمة العلاقة الناصرية ـ البعثية، كما سيُبحث في الفصل الثالث من هذه الدراسة، بعد التطرق لبقية العوامل الثانوية المختلفة الأوزان المرتبطة بالوحدة في هذا الصدد، استكمالاً لهذا الفصل.

(ج) التنافس:

إن نمو العلاقة البعثية ـ الناصرية ضمن واقع عدم وحدة الإطار القيادي للثورية العربية لم يساعد على تسهيل التعاطي بين الطرفين حول قضايا التطبيق في دولة الوحدة. فمنذ عام ١٩٥١ على الأقل، وهو العام الذي تأسست فيه «حركة القوميين العرب»[1]، عانى التيار القومي بصورة متصاعدة مع تزايد أوجه الشبه بينها وبين حزب البعث، من تلك الظاهرة التي يمكن تعريفها بصورة مبسطة

---

(١) حول تأسيس الحركة وخط تطورها انظر: د. عبد الله سلوم السامرائي: بحث بعنوان «حركة القوميين العرب ودورها في الوعي القومي» مقدم إلى: **تطور الفكر القومي العربي** (ندوة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٦، ص ١٦١ ـ ١٩٥.

بتعدد التنظيمات والتصورات في نطاق وحدة المجال والأهداف القومية. فمهما كانت مشروعية التعددد سواء في تقدير أصحابه أو بالمعايير الموضوعية أيضاً، وحتى فائدته في إغناء المشروع القومي، يظل من الصعب توفّر الشروط اللازمة لمنع تدهور التنافس الطبيعي إلى تعارض عقيم في كل الأوقات لا سيما مع عدم تجذّر تقاليد الديمقراطية الليبرالية عربياً بسبب الظروف التاريخية للوطن العربي. لقد كانت دواعي التنافس الناشئة عن درجة التطابق العالية نسبياً بين هذين الطرفين المشرقيين معدومة تقريباً لدى الناصرية عندما ظهرت في حيّز الثورية العربية بعد ذلك ببضع سنوات بالنظر إلى مدخلها السلطوي إليه وانحصارها في الجزء المصري من الوطن العربي بصورة رئيسية.

غير أن تقدمها السريع في الحيز العربي الشامل بعد ذلك، راح يزجّ بعنصر تعقيد جديد في إشكالية عدم وحدة الإطار القيادي للثورية العربية لأنه يوحد مجال نشاطها المشترك مع البعث وغيره دون ترسيب مواز لعناصر توحيد الوسائل والعقليات والأولويات التي توجهها لدى كل طرف وذلك في غياب ممهدات جدية لتكامل مستقبلي بين النموذجين الناصري والبعثي، كما سنرى. وبطبيعة الحال فإن احتمالات التنافس السلبي الثاوية في هذه الوضعية تضاعفت عندما بلغ خروج الناصرية عن الوسط المصري، ومن ثم توحيد المنطقة القيادية المشتركة مع البعث، درجة تزعمها جماهيرياً وسياسياً.

إن تزامن نشوب الصراع بين الفريقين مع وحدة ١٩٥٨ ثم تصاعده إلى قمته العُليا مع محاولة تجديدها عام ١٩٦٣، كما جاء في الفصل المخصص لتطور العلاقة، يشدد على أهمية عنصر التنافس كتفسير للخلاف، لأن قيام الجمهورية العربية المتحدة أضاف محوراً جديداً إليه يتميز بأهميته الكبيرة والمتعددة الجوانب باعتبارها سلطة أول دولة وحدوية في التاريخ العربي المعاصر وكانت مرشحة للتحول إلى دولة أوسع ذات وزن إقليمي ودولي حاسم. هذا فضلاً عن أن كلاً من الجانبين كان لديه ما يمكن أن يدفعه للإحساس بأحقيته في قيادة الدولة الجديدة انطلاقاً من شرعية السبق الزمني في العمل القومي الاشتراكي بشكله الحزبي كما يمثلها البعث، وشرعية الجماهيرية العربية الشاملة التي وسعت مجال

انتشار مفاهيم وشعارات ذلك العمل ودخلت بها مجال التطبيق البنائي بالشروع في تغيير التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية للمجتمع المصري، كما تمثلها الناصرية.

على أهمية هذا الوجه مع بقية الوجوه المتعددة للصلة بين قيام الوحدة ووقوع الخلاف في تفسيره، إلا أن التساؤل يظل قائماً حول مدى كفايتها لتفسير ظاهرة عدم إمكان تحجيمه وحصره في حدود التناقض الودي، وعموماً استحالة معالجته في أي مرحلة من مراحل تدهوره نحو حضيض العداء النشط والمستمر حيث لم يتوقف إلا بما يشبه وضع إعياء المتحاربين. إن ما يجعل هذا التساؤل، الذي يدفع إلى التعمّق أكثر في فحص معضلات العلاقة والاقتراب بذلك من جوهر أزمتها، قائماً هو أن كافة وجوه الصلة المشار إليها ذات بعد آخر مؤثر في اتجاه وفاقي بين الطرفين مما يحيّد تأثيرها السلبي على نحو أو آخر مقللاً من أهميتها كتفسير شامل للخلاف. فالأهمية الاستثنائية لدولة الوحدة، بما في ذلك الحجم الاستثنائي لعدائية البيئة الدولية والإقليمية حولها، كانت تولد ـ من الناحية الأخرى ـ حرصاً استثنائياً على إنجاحها لدى الفريقين يشمل الانتباه الحاد إلى وحدة الأخطار التي يتصديان لها وضخامتها والاستعداد الكبير ـ تالياً ـ للتعاون والتنازلات المتبادلة. كما أن أهمية دولة الوحدة كانت تتجلى أيضاً في الإجماع الشعبي والنخبوي حول قيادتها بدرجة تولد قدراً عظيماً من الثقة بالنفس ومتانة في قاعدة النظام السياسي يفتحان في المركزية المؤسسية المانعة للتفاعل الديمقراطي عموماً مجالاً للتعايش وديمقراطية التعامل بين شقي القيادة على صعيد التطبيق، مجالاً هو في الوقت نفسه أحد المنافذ المتاحة لإغناء المحتوى الديمقراطي السياسي للتجربة وفق محدداته في الوضع التاريخي العربي العام وتلك اللحظة الزمنية بالذات، بتحوير المؤسسات لاستيعاب تعددية ثنائية تمهد لما يليها بصورة طبيعية ومضطردة.

ومع ملاحظة أن أسس هذا التعايش في التشابهات العامة بين الطرفين كانت حتى عام ١٩٥٨ قد تدعمت باقتراب البعث من مفهوم الديمقراطية السياسية المقيدة، نظرياً وعملياً، كما يشير إنتاجه الفكري حينذاك وقبوله بالصيغة الجديدة للحكم في الجمهورية العربية المتحدة، وأن طبيعة إدراك كل منهما لماهية الطرف

الآخر والصلة معه كانت تماثلية تقريباً[1]، فإن حدود الازدواجية في قيادة الثورة العربية بدواعيها التنافسية كانت تنكمش باضطراد، مما جعلهما أقرب إلى حقيقة الاندماج والتوحد مما كانا عليه في أي وقت سابق، معززاً بذلك مقدرة التأقلم مع تحديات التطبيق البنائي دون خسائر كبيرة في تماسكهما.

(د) إدارة دولة الوحدة:

هذا فيما يتعلق بمدى فعالية مسببات الخلاف المتصلة بتحقيق الوحدة. ولاستكمال مختلف جوانب الصورة ينبغي التطرق إلى مجموعة القضايا التي تؤشر عادة كأسباب للخلاف الناصري ـ البعثي في نطاقها. وهذه يمكن تصنيفها جميعاً تحت العنوان العريض «إدارة دولة الوحدة» متفرعة إلى قسمين أحدهما خاص بالسياسة الداخلية والآخر بالسياسة العربية. محور القسم الأول هو قضية المشاركة السياسية التي اتخذت أشكالاً متعددة أبرزها الاختلاف حول تكوين الاتحاد القومي والتعامل مع القوى السياسية السورية المحافظة. وفي التفاصيل سنجد مسائل مثل الاقتراح البعثي بتكوين مجلس سداسي سري مشترك مع القيادة الناصرية وكيفية تطبيق قانون الإصلاح الزراعي[2]. فبينما طرح المنظور الناصري هذا المحور باعتباره تطلعاً من البعث إلى الدور رسمي يتجاوز وزنه السياسي[3]، طرحه المنظور البعثي باعتباره إهمالاً للتجربة السياسية السورية عموماً وتجربته بصورة خاصة[4].

أما محور القسم الثاني فهو السياسة العربية متفرعاً إلى قضيتي تحويل نهر

---

(١) انظر الفصل الثاني، قسم أولاً «ب» و«ج».

(٢) أ ـ د. علي الدين هلال: بحث بعنوان «تجربة الوحدة المصرية ـ السورية ١٩٥٨ ـ ١٩٦١» مقدم إلى ندوة: القومية العربية في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، م. س.، ص ٤١٦ ـ ٤١٨؛ ب ـ د. أحمد يوسف أحمد (بحث): ندوة الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، م. س.، ص ٢٣٠ للاطلاع على عرض شامل لمكوّنات هذا المحور بما في ذلك المراجع الأخرى.

(٣) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، م. س.، ص ٥٥٦ ـ ٥٥٧.

(٤) نضال البعث (ج ٦)، م. س.، ص ٨٢، ١٨١.

الأردن[١] والتعاطي مع الدول العربية المحافظة[٢].

وبصرف النظر عن تقدير الطرفين للأهمية النسبية المتفاوتة لهذه المحاور في تسبيب الخلاف، فإن المقياس الموضوعي يعطي محور المشاركة السياسية المكانة الأولى بالمقارنة مع غيره لأنه أكثرها تعبيراً عن ضعف قابلية التعايش بين الفريقين، وبالتالي، تحديداً لمقدرة علاقتهما على استيعاب ومعالجة كافة محاور الخلاف بتحويلها إلى موضوع للحوار المنتج توصّلاً إلى اتفاق أو تناقض ودي. ويدعو هذا للقول بأن هذه العوامل المرتبطة بإدارة دولة الوحدة داخلياً وعربياً مهما كانت أهميتها الوقتية والمباشرة، تبقى أقل صلاحيةً لتفسير الخلاف من بقية مجموعة العوامل التي بحثت تحت عنوان «الخلاف ووحدة مصر وسوريا». فالواقع هو أن المفعول المشترك لمجموع المسببات التي جاءت مع الوحدة وغيرها، سممت نسيج العلاقة بين الناصرية والبعث بالشكوك والحساسيات إلى درجة مسخت أي قضية متعلقة بإدارة دولة الوحدة، بصرف النظر عن طبيعتها ومدى خطورتها وإمكانية حدوث تناقض غير صراعي حولها، إلى مناسبة للخلاف، أي إلى نتيجة له أكثر منها سبباً.

يدل على ذلك أن مرحلة صفاء العلاقة والأجواء بينهما شهدت ـ على العكس تماماً ـ استعداداً للتفاهم حول أخطر القضايا حتى دون طرحها لنقاش جدي بينهما[٣]. كما يدل على ذلك أيضاً أن تصاعد حدة الصراع خلال فترتي ٦٣ ـ ١٩٦٥ و٦٨ ـ ١٩٧٠، وهي المرحلة التي لا يتم التطرق إليها عادة عند معالجة موضوع العلاقة كانعكاس لضآلة الاهتمام بدراستها، تعطي نموذجاً حياً للتناسب الطردي بينه وبين تكاثر هذا النوع من الأسباب ـ النتيجة. ونظرة واحدة إلى توسع محور العلاقات العربية ليشمل قضايا مثل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وسياسات القمة العربية عموماً والوضع في اليمن والجزائر والتعاطي مع مشروع

(١) محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم، بيروت، دار النهار، ١٩٧٢، ص ٥١.

(٢) أ ـ John Devlin: *The Ba'th Party*, op.cit., p. 145؛ ب ـ نضال البعث (ج ٤)، م. س.، ص ١٤٦.

(٣) انظر الجزء (ج) من الفصل الثاني، قسم أولاً: حول «افتراض التفاهم الضمني».

روجرز وليبيا والسودان، بعد عام ١٩٦٩، وحتى القضية الكردية في العراق[1]، تثبت ذلك.

يشير هذا العرض حول الكيفية التي أسهم بها قيام الوحدة وإدارتها في تصدع التلاحم البعثي ـ الناصري، إلى أن هذا الإسهام على خصوصيته لم يتعد دور جهاز التفجير لأزمة أعمق وأشمل، سابقة زمنياً بالضرورة لعام ١٩٥٨ في جذورها، هي التي تشكل الإطار الأساسي لفهم ظاهرة التصدع وتفاقمها، بما في ذلك دفع الاحتمالات السلبية في تجربة التعامل (الأولى) مع السلطة، والتنافسية المرتبطة بازدواجية قيادة الثورية العربية وتباين وجهات النظر حول قضايا التطبيق الوحدوي وغيرها، إلى حيز الوجود بدلاً من تصفيتها بمرور الوقت. كذلك يبرهن وجود مثل هذا الإطار على أن مساهمة العوامل المتصلة بالمدخل نحو العلاقة ومصاعب إدارتها وتداخلات «الطرف الثالث» فيها، هي من النوع الثانوي نفسه.

(هـ) نموذج توضيحي آخر:

هذا ومن الجدير بالتأمل، قبل الدخول في صلب البحث حول هذا الإطار، التماثل الذي يكاد يكون تاماً في مسار علاقة «حركة القوميين العرب» مع الناصرية بالمقارنة مع مسار علاقة هذه الأخيرة مع البعث نظراً لصلته بالموضوع حيث تطورت من مرحلة تمهيدية إلى مرحلة إيجابية ثم إلى مرحلة سلبية. ويمكن القول إن الاختلاف بين المسارين ينحصر في المساحة الزمنية للمرحلتين الثانية والثالثة، حيث استطالت المرحلة الإيجابية بين الناصرية وحركة القوميين العرب حتى عام ١٩٦٦ تقريباً، وفي مدى علنية الخلاف التي كانت محدودة بينهما للغاية. مقابل ذلك فإن التماثل يتجاوز تشابه المراحل إلى تشابه المسببات الظاهرة خلف الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وأهمها اتضاح طبيعة نظام يوليو ١٩٥٢ الحقيقية وازدياد التعارف المتبادل، في الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية، وتباين النظرة

---

(١) الأهرام، م. س.، (خطب جمال عبد الناصر ومقالات هيكل)، أعداد بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٨، ١٩٦٤/٨/٢١، ٦/٢ و٧/٢٧ عام ١٩٦٥ و١٩٧٠/١٢/١١.

إلى أسلوب التنظيم السياسي في الانتقال من المرحلة الثانية إلى الثالثة[1]. ونظراً للتماثل الكبير في تكوين البعث و«القوميين العرب» من حيث المنشأ المشرقي والتركيب التنظيمي القومي بالرغم من التباينات الإيديولوجية في السنوات الأولى لحياة حركة القوميين العرب والطابع التنافسي الغالب على علاقتهما مع البعث طوال حياتها التي انتهت كتنظيم موحد في أواخر الستينات عندما تبنت الماركسية ـ اللينينية، فإن ذلك يؤكد صحة التحليل في هذا الفصل والفصل الذي سبقه حول الأدوار المختلفة للعلاقة وأسبابها القريبة والظاهرة. ولو أتيحت الفرصة لدراسة تفصيلية لمسار العلاقة بين حركة القوميين العرب والناصرية على النحو الذي تتطلع إليه هذه المحاولة بالنسبة إلى حزب البعث، لربما اتضح أن هناك تشابهاً في الإطار التفسيري الأساسي للخلاف الذي تندمج فيه الأسباب الثانوية المتعددة، والذي يخصص له الفصل التالي من هذه الدراسة.

---

(١) باسل الكبيسي: حركة القوميين العرب، ص ٦٨ ـ ٨٨.

الفصل الثالث

المصدر ـ القاعدة

أولاً: جذور أزمة التركيبة القيادية

(أ) مدخل:

إن المرحلة الأولى لمسيرة الثورية العربية المعاصرة التي نشأت خلالها حالة التواصل الإيجابي بين الناصرية وحزب البعث كانت، بصورة عامة، مرحلة استكمال أهداف التحرير السياسي للإرادة العربية وصيانتها وذلك بالرغم من البعد التطبيقي البنائي فيها لأنه كان تمهيدياً ومحصوراً في الجزء المصري من الوطن العربي. وهي أهداف بسيطة التركيب من حيث طبيعتها وأساليب تحقيقها والاصطفافات السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية حولها. من هنا فإن العلائق التحالفية البعثية ـ الناصرية على عفويتها البالغة، كما أثبت تأزمها وانهيارها السريع بعد الوحدة وتحليل بنيتها، كانت كافية لمقابلة متطلبات تلك المرحلة. غير أن الأشواط التي قُطعت في هذا الميدان، بالتضافر مع بقية الأطراف القومية والوطنية، كان معناها الارتفاع المضطرد في درجة تركيبية الأهداف والوسائل بسبب التحول التدريجي نحو التركيز على الأهداف البنائية خاصة مع اقترابه من قمته ممثلة في الوحدة المصرية ـ السورية. من جهة أخرى فقد أيقظ هذا التحوّل ثقلاً دولياً وإقليمياً يتناقض مع المشروع القومي مصلحة وإستراتيجية استيقاظاً نشطاً وبمقدار خطورة النموذج التطبيقي للمشروع المستقبلية وليست

الراهنة حينذاك[1] متداخلاً مع تغييرات موازية في خريطة القوى الاجتماعية والسياسية العربية داخل الدولة الجديدة وخارجها، ضيّقت التحالف العريض الذي صنع الوحدة وتيارها.

هناك، فيما يتعلق بالوجه الرسمي لهذا التحالف، التطورات التي انتهت في نيسان/ إبريل ١٩٥٧ بانسحاب الأردن والسعودية من وحدة الصف التي كانت قد جمعتهما مع مصر وسوريا منذ عام ١٩٥٥[2]، في ارتباطها المنطقي مع المخاوف التي راحت تعتري المصالح المالية والاقتصادية والسياسية التقليدية إزاء الراديكالية المتعاظمة للتيار القومي. وفي الجانب غير الرسمي للتحالف يدخل - على سبيل المثال - توتّر العلاقات مع اليسار الشيوعي (والاتحاد السوفييتي) الذي قد يكون من ناحية مسبباته غير السياسية والفكرية الأعمق ذا صلة بالجوانب الأخرى المشتركة بينه وبين التيار القومي التي سيركز عليها هذا الفصل من الدراسة.

إن الأمر فيما يتعلق بالتحدي المطروح على الشورية العربية في أواخر الخمسينات كجزء لا يتجزأ من مسيرتها الإنجازية لم يقتصر على الارتفاع في تركيبية المرحلة الجديدة كأهداف وصراعات وما ترتب على ذلك وارتبط به داخلياً وخارجياً، ذلك لأن أرضية الخط القومي نفسه من ناحية تكوينها الاجتماعي

---

(١) تعطي الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية صورة حية عن هذا الجانب في المشاورات التي تمت داخل حلف بغداد وخارجه خلال كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٥٨ بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والعراق والأردن ولبنان وإسرائيل حول أفضل السبل لمواجهة خطر الوحدة المصرية - السورية، ومن بينها أفكار حول التدخل العسكري وإحداث تحركات انفصالية موالية للعراق في شمال شرق سوريا. انظر الوثائق التالية (المكتبة البريطانية/ لندن): أ- تحت الرقم FO 371/134386: محضر بريطاني لاجتماع عقد في أنقرة بين وزير الخارجية الأمريكي ورئيسيّ وزراء العراق وتركيا وممثل عن الحكومة البريطانية (تاريخ ٢٨/١/١٩٥٨) ورسالة من وزارة الخارجية البريطانية (٢٩/١/١٩٥٨)؛ ب- تحت الرقم FO 370/134388: رسالة من السفارة البريطانية في تل أبيب إلى وزارة الخارجية البريطانية.

(٢) محمود رياض: المذكرات (ج ٢)، ص ١٨٢ - ١٨٤.

الموضوعي والذاتي القيادي، كانت خلال الفترة المعنية تشهد تحولات سلبية غير منظورة بمرور الزمن وبتأثير المتغيرات المستجدة.

هذا الوضع بجوانبه المختلفة، مصحوباً بالتعقيدات الاستثنائية لإدارة أول دولة عربية من نوعها في التاريخ الحديث، حدد معالم ضخامة التحدي الذي واجه الثورية العربية عشية الوحدة متطلباً ارتفاعاً مماثلاً، إن لم يكن أكبر، في مستواها من ناحيتي المضمون الفكري والاستراتيجية والفعالية التطبيقية مجسّداً بصورة خاصة في العلاقة بين طرفيها الرئيسيين البعثي والناصري. وفي هذا الارتباط بين النقطة الحرجة في تطور كلّية الثورة العربية والعلاقة الناصرية - البعثية يكمن، على الأرجح، المرجع الرئيسي لأزمتها الخانقة. وهو افتراض يستمد مصداقيته - ومن ثم جدارته بالبحث - أيضاً من أن الحيوية الجماهيرية الواسعة للتيار القومي وكمال الانسجام السياسي بين قيادتي النموذجين حتى الوحدة، مع انعدام أي مصلحة لهما في تسبيب الخلاف واستحالة عدم إدراكهما لخطورته على مشروعهما وأهدافهما المصيرية المتماثلة، يغلّب احتمال أن مصدره الأهم كان أكثر تعقيداً بمراحل من أي افتراضات ممكنة أخرى ذات طبيعة أبسط وأوضح حول أسبابه، كما هي الحال مع مجموعة الأسباب التي تم رصدها في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

كذلك يؤكد عمق الخلاف واتساعه والعجز عن السيطرة عليه أو الانطلاق منه لإثراء التجربة الثورية العربية بأي طريق آخر، الاستنتاج نفسه إلى درجة تأشير قلب التكوين الذاتي للطرفين كبؤرة للأزمة حيث يتطلب اكتشاف العيوب الذاتية والاعتراف بها قدراً استثنائياً من نفاذ البصيرة الفكرية ومن الموضوعية لدى الأفراد والجماعات بالمقارنة مع الأسباب الأخرى. فضلاً عن ذلك فإن ضرورات تطوير الظاهرة الثورية العربية كحاجات موضوعية لاستنهاض الأمة حضارياً ومفاهيم وممارسات تنشأ تلبية لذلك، والتي تفترض وجود قصور يستدعي التطوير، لا يمكن أن تكون محصورة في الظاهرة وحدها بمعزل عن التجسيدات العملية لها سواء كتنظيم سياسي أو تطبيق بنائي من خلال سلطة الدولة.

خلاصة القول هي أن العامل الجوهري وراء أزمة العلاقة الناصرية ـ البعثية ينتمي إلى فصيلة الأسباب القاعدية التحتية (Underlying) التي تستمد المسببات الأخرى وجودها أو فعاليتها من وجوده، حتى وإن لم يكن هو نفسه ظاهراً للوهلة الأولى ودون تنقيب، وذلك مثل الأساس الذي يقوم عليه البناء دون أن يظهر على السطح. فمهما كانت أهمية المحركات الثانوية للخلاف أو أسبقيتها الزمنية من حيث جذور نشوئها وظهورها بالمقارنة مع السبب القاعدي المتصل بأزمة التطور الثوري العربي ومدى جاهزية الطرفين لتوقعها ومواجهتها، يبقى أن وجودها المؤثر حقاً والبعيد المدى على علاقتهما لا يعود إلى فعاليتها الذاتية. إذ إنه طبقاً للتقييم الذي جرى لهذه المجموعة من الأسباب لا توجد صلة ضرورية بينها وبين نشوء الخلاف أو استحالة السيطرة عليه وتصفيته بعد ذلك، بينما تظل لصلة ضرورية بين السبب القاعدي وتحوّل التناقضات الثانوية والخلاف الودي إلى تناقضات رئيسية وخلاف تناحري حتى إذا لم تكن كذلك فيما يتعلق ببداية الخلاف، وهو الأرجح كما سيتضح من معالجة هذا الافتراض في هذا الفصل من الدراسة.

(ب) العوامل الذاتية والموضوعية:

إن من الممكن تصنيف الترسبات التي ظلت تتراكم خلال السنوات السابقة للوحدة في التكوين الداخلي لشقيّ قيادة التيار القومي بمراتبها العليا والوسطى لتحد من قدرتهما على تحمل مسئوليات المرحلة الجديدة، إلى نوعين ذاتي وموضوعي. هناك أولاً مجموعة المؤثرات الطبيعية التي تفرز ترسباتها على الصعيدين الذاتيين الفردي والجماعي، كل وفق خصائصه، منبثقة عن التفاعل بين الامتداد الزمني للمعركة مع تزايد ضراوتها وتعقيدها، وجواذب الاسترخاء واستسهال الأمور التي يغري بها مزيج الانتصارات المتوالية مع تحسن الأحوال المادية في الأوساط المعنية أو حتى مجرد الاستقرار في أوضاع قيادية سواء في نطاق السلطة أو خارجها. على المستوى الفردي يؤدي هذا التفاعل إلى حالة من الإعياء أو الجمود الثوري التي تتراوح بين الغفلة السلبية والارتداد النشط على الالتزامات والتوجهات السابقة وذلك اعتماداً على درجة الاستعداد الطبيعي والمكتسب

بالثقافة والممارسة الموجّهة بالوعي والتنظيم، لمقاومتها. أما على المستوى الجماعي، كقيادات لأنظمة حكم وأحزاب، فإن هذه الحالة تفصح عن نفسها في انخفاض فعالية ميكانيزم التجدد القيادي كعقلية ونفسية وممارسات وتداول مواقع. ويتشكل هذا الميكانيزم، الذي يبتدر عملية التجدد والمواكبة للمتغيرات في جسم النظام أو الحزب، من مجموع الضوابط المنظمة للعلاقات الداخلية بين المراتب القيادية والقاعدية المختلفة ومستوى استيعابها وروحية تشغيلها. وبما أن الميكانيزم، بهذه الصفة، هو صيغة التفعيل الجماعي للجهود والملكات والصلاحيات القيادية الفردية فإنه يخضع للمؤثرات نفسها الواقعة على الأفراد، وإن كان مفعولها يخف أو يتضخم حسب درجة تلاؤم تركيبته مع دوره الابتداري بحيث يمكنه أن يتسبب في تعميق حالة التراخي الفردي أو العكس، كما سنرى.

على أن الأبعاد الحقيقية لخطورة هذه السلبيات الفردية والجماعية الذاتية الطابع على القابليات الارتقائية لحزب البعث والناصرية إلى مستوى التحديات المتعاظمة أمامها بنسبة الاقتراب من مرحلة الإنجازات فوق القطرية، لا تتضح إلا بوضعها في سياق تطور محيطها الاجتماعي ـ الطبقي الذي عزز مفعولاتها وتعزز بها، لا سيما وأن طبيعته الموضوعية تجعل إفرازاته عصية على الاستكشاف والمعالجة، بالمقارنة مع المعوقات الذاتية، حتى لو كانت أكثر تبلوراً مما كانت عليه عند بداية مفعوله خلال الفترة حتى بداية النزاع عام ١٩٥٩. كذلك فإن التشابك بين هذا العنصر الموضوعي والعناصر الذاتية في تراكم جزيئيات أزمة نمو الثورية العربية، كان يضيف تعقيدات أخرى على أي محاولة لمواجهتها نظراً لصعوبة تمييز طبيعة كل عنصر وخصائصه كخطوة سابقة لابتداع الوسائل الملائمة للتغلب عليه.

إن من الممكن ـ بالرغم من كافة القضايا الفكرية والفلسفية الشائكة التي يثيرها انهيار التجربة الاشتراكية الشيوعية ـ وصف الحصيلة النهائية للتفاعل النقدي بين الفكر العربي[١] والماركسية خلال العقدين السادس والسابع من هذا

---

(١) وقع التفاعل مع أربعة اتجاهات بعضها ليس بعيداً عن الماركسية نفسها. حسب الترتيب الزمني هذه الاتجاهات هي: أ ـ الاتجاه القومي: كنماذج في هذا الصدد انظر: (١) =

القرن بأنها كانت إيجابية فيما يتعلق بتحسين فاعلية مفهوم «الطبقة» كوحدة تحليل وترشيد تطبيقاته بإخضاعها للاختبار والتعديل ضمن الشروط التاريخية للوطن العربي والعالم الثالث كما هو الحال مع مصطلحات (الإقطاع) و (البورجوازية) و (البورجوازية الصغيرة) التي سيجري استخدامها في هذا الفصل مع موضعتها بين قوسين تنويهاً باختلاف مضمونها في السياق العربي[1]. وفي حدود الهدف التنويري العام لهذه الدراسة كجهد استكشافي في ميدانها، تبدو الاستفادة من هذه الحصيلة لرسم الملامح الرئيسية للعنصر الموضوعي في أزمة تطور الثورية العربية مشروعة ومفيدة تماماً استناداً إلى أنه يصعب عدم قبول فرضية ارتباط الأزمة بتبدلات معينة في البنية الطبقية للمجتمع العربي، حتى لو كانت طبيعة هذا الترابط ستظل في حاجة لتدقيق تفصيلي أكثر في انعكاسات ذلك على فرضية أولوية هذا التفسير نفسه للأزمة الناصرية ـ البعثية، التي تتبناها هذه الدراسة، على غيره من التفسيرات.

= د. إلياس فرح: الماركسية عرض ونقد، بيروت، ط ٢، ١٩٧٤؛ (٢) د. منيف الرزاز: الأعمال الفكرية والسياسية (ج ٢)، م. س.، «فلسفة الحركة القومية العربية»، ص ٣١١ ـ ٦٤٧؛ (٣) د. محمد عابد الجابري: التراث والحداثة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، الفصل الخامس؛ ب ـ اتجاه «تعريب الماركسية»: انظر كنماذج: (١) إلياس مرقص: الماركسية في عصرنا، بيروت، دار الطليعة، ط ١، ١٩٦٤؛ (٢) ياسين الحافظ: حول بعض قضايا الثورة العربية، بيروت، دار الطليعة، ط ١، ١٩٦٥؛ ج ـ اتجاه «التبعية أو المركز والأطراف»: انظر سمير أمين: الأمة العربية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط ١، ١٩٨٨؛ د ـ اتجاه «النخبة»: انظر: د. أسامة الغزالي حرب: «ثورة يوليو وإعادة تشكيل النخبة السياسية في مصر»، ورقة قدمت إلى ندوة ثورة ٢٣ يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، م. س.، ص ٦٠٣ ـ ٦٢٤.

(١) أ ـ حول مفهوم الإقطاع، انظر مثلاً: د. محمد جابر الأنصاري: «الدولة القطرية، مرحلة إقطاعية متأخرة»، مجلة المستقبل العربي، عدد رقم ١٦١ تاريخ تموز/ يوليو ١٩٩٢، ص ٤٧ ـ ٦٦؛ ب ـ حول مفهوم البورجوازية، انظر مثلاً: د. محمود عبد الفضيل: «تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي»، بحث مقدم إلى: دراسات في الحركة التقدمية العربية (ندوة)، بيروت، منتدى العالم الثالث/ جامعة الأمم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٧، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

لقد كان تماثل أساسيات التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية للمجتمع العربي يطرح على الطرفين الناصري والبعثي مسألة إبقاء الطريق مفتوحاً أمام التقدم المضطرد نحو آفاق النهوض الحضاري العربي الشامل بتفادي التخلف عما تتطلبه الاحتياجات المتصاعدة، في صيغة إشكالية ذات نمط موحّد في سماته الرئيسية. فالمدخل الوحيد نحو هذه الغاية، وهو صيانة وترسيخ الحيوية الجماهيرية كأساس لتجذير ما تحقق من أهداف والتقدم نحو إنجاز البنود الأساسية للبرنامج النهضوي القومي في مواجهة الكوابح الداخلية والخارجية، كان يتطلب إعلاء مصالح وتوجهات الأغلبية الشعبية في القطاعات التقليدية عموماً، الرعوية والزراعية، والحديثة نسبياً (الصناعية والتجارية والخدماتية) بحيث تدخل دورة الفعل في حركة المجتمع وتاريخه بدرجة تتناسب مع حجمها العددي وثقلها الإنتاجي وكونها مخزون الأصالة في حالتها الخام. بيد أن المعضلة الأساسية في هذا الصدد كانت تتمثل في ضمور ديناميكية التطور الذاتي الاقتصادي وغير الاقتصادي للمجتمع العربي كجزء من العالم الثالث لأسباب موروثة تاريخياً وأخرى مرتبطة بانتقال الدورة الحضارية البشرية إلى الغرب، الصناعي من جهة والاستعماري من جهة أخرى، منذ القرن السادس عشر. فقد أدى ذلك إلى ضعف نوعي في تكوين الأغلبية الشعبية من ناحية الاستنارة ودرجة التنظيم السياسي والمطلبي، بالرغم من ارتفاع نسبتها العددية من البدو والفلاحين بعكس العمال، مما استبعد تأثيرها المباشر في صياغة مشروع المستقبل العربي، وأسلوب إنجازه كجزء لا يتجزأ من ذلك تصوّراً وتحقيقاً. حدود هذا التأثير وطبيعته بقيا رهن إدراك القيادات المنتمية إلى الفئات الاجتماعية الحاكمة تقليدياً (الإقطاعية) و(البورجوازية) لاحتياجات تطور المجتمع وتوظيفها لوزن الأغلبية الشعبية في نطاقه، وهي الفئات التي يمكن تعريفها عموماً بالتكوينات الاجتماعية ذات الملكية الواسعة بمقاييس الاقتصاديات العربية في القطاعات الزراعية ـ الحيوانية أو الصناعية أو التجارية أو الخدماتية أو خليط بنسب مختلفة من كل هذه القطاعات أو بعضها، وهو الأغلب.

ومع الاستنفاد التدريجي للطاقة التطورية لهذه التكوينات والقيادات في المرحلة الأولى للاستقلال السياسي من السيطرة الأجنبية العثمانية والأوروبية وبقاء

الطاقة التطورية للتشكيلات الاجتماعية الشعبية أسيرة التخلف، تزايد بمعدل متواز الثقل السياسي للفئات الاجتماعية الحديثة التي تلعب الملكية الخاصة دوراً هامشياً في تعيين موقعها الطبقي بالمقارنة مع المؤهلات العلمية وغيرها، مثل المستخدمين المدنيين والعسكريين للدولة في الشرائح العليا والوسطى، وذوي المهن الحرة وأصحاب الملكيات المحدودة .. إلخ التي أطلق عليها مصطلح (البرجوراية الصغيرة). وساهم في ذلك أيضاً ارتفاع الوزن العددي لهذه الفئات بحكم التطور العادي، ووزنها النوعي بحكم استنارتها النسبية والدور السياسي للشرائح العسكرية فيها[1] وتهيأت من ذلك حتى مشارف الستينات مقومات قفزة كيفية في تطور المجتمع العربي عموماً بما في ذلك الوزن التأثيري للأغلبية الشعبية، خلال مرحلة استكمال الاستقلال السياسي وتوطيده اقتصادياً وحضارياً وفتح الطريق نحو الوحدة العربية.

فالتأثير التراكمي للوعي الجديد وممارساته في أوساط هذه الفئات بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما بعد هزيمة ١٩٤٨ في فلسطين بالنسبة إلى المشرق العربي ومصر، ظل يتبلور بشكل متزايد في فعاليته التغييرية على الصعيد السياسي والفكري والأدبي والعلمي وكحوافز ثورية وتعبئة جماهيرية وتنظيمات تطوعية حزبية ونقابية وغير ذلك[2] بحيث بلغ أقصى درجاته في سوريا بامتزاج النفوذ العسكري - المدني النخبوي والجماهيري بقيادة حزب البعث، وفي مصر باندلاع ثورة ٢٣ يوليو من خلال استيلاء «الضباط الأحرار» على السلطة. وقد كانت

---

(١) حول التركيب الطبقي للمجتمع العربي عموماً والجوانب المشار إليها بصورة خاصة بما في ذلك المناقشات التي دارت خلال الستينات والسبعينات حول «البورجوازية الصغيرة» تعريفاً واصطلاحاً ودوراً، انظر: أ - د. حليم بركات: **المجتمع العربي المعاصر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٤، ص ١٣١ - ١٦٩؛ ب - د. إسماعيل صبري عبد الله: «محاولة لتحديد مفهوم مجهّل».. بحث مقدم إلى: **دراسات في الحركة التقدمية العربية (ندوة)**، م. س.، ص ٢٣١ - ٢٣٦، ٢٦٦؛ ج - د. محمود عبد الفضيل: «تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي»، م. س.، ص ٢٧٧ - ٢٨٢.

(٢) السيد يس: **تحليل مضمون الفكر القومي العربي**، م. س.، ص ١٠٩ - ١١٢.

سنوات الاقتراب من هذه الذرى وتجاوزها خلال النصف الثاني من الخمسينات الفترة التي طرحت فيها قضايا الإنجاز الوحدوي والاشتراكي والديمقراطي نظرياً وعملياً في سياقها الصحيح كمكونات مشروع مستقبلي لا يكتمل على الصعيدين المذكورين إلا في خضم صراع متعدد المستويات والمظاهر مع نسق مترابط من المصالح والأفكار والاستراتيجيات الأجنبية والمحلية. وقُطعت أشواط هامة على طريق الصراع الناجح ضد الاستعمار القديم والأشكال المستحدثة منه بقيادة الولايات المتحدة الأميركية من أجل تحرير الإرادة الوطنية والقومية، وداخلياً في مضمار إعادة صياغة مفهوم الديمقراطية عربياً وعالمثالثياً وتطبيقاته بتأسيسها اجتماعياً في إطار التركيز على تحرير الاقتصاد وتنميته وتوجيهه لخدمة مجموع الشعب، والوحدة العربية كتجاوز لوعي الرجعة الماضوية إلى جزء من معركة البناء المادي والمعنوي ضد معطّلات التغيير النهضوي في الوطن العربي وخارجه. ومن بين مجموع إنجازات مرحلة صعود الفئات الاجتماعية الحديثة تبرز على الصعيد المصري معركة السويس تأميماً وحرباً، والعمليات التمهيدية لتغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. أما على الصعيد السوري فيبرز تجذّر الترابط بين الوحدة والتقدم العام في الإدراك الجماهيري وتأطيره بأشكال حزبية وغير حزبية أهّلته كرافعة رئيسية لمشروع وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨.

في سياق هذه المنجزات المتحققة في كل قطر وفق خصوصياته وموقع القوى الجديدة من السلطة فيه، جرى تركيز عملية التبني الصريح لوزن الأغلبية الشعبية ودورها كهدف ووسيلة، على قاعدة أثبت كثيراً مما سبق هي: سيادة الرؤية الصحيحة لاندماج العملية في مهام استكمال تحرير الوطن بتحرير المجتمع نفسه مع انخفاض الوزن السياسي للمصالح (الإقطاعية) و(البورجوازية) المعرقل لذلك، مقابل ارتفاع وزن فئات (البورجوازية الصغيرة) العكسي الأثر.

على أن استمرار هذا الارتقاء الكيفي إلى مستوى يجعله جديراً بهذا الوصف بمقاييس اكتمال المشروع النهضوي العربي، وليس بمقياس ما حققته القوى التقليدية، حيث تتعمق هذه الإنجازات إلى مستوى الوحدة العضوية، أي غير القابلة للانفكاك في إطار الصراع الاجتماعي - السياسي في دولتها، والديمقراطية

المتحررة من القيود الاجتماعية والسياسية ممثلة في احتكار الثروة أو السلطة أو الإثنتين معاً، والاشتراكية المعرّفة بالتنمية الاستقلالية وتمام العدل الاجتماعي، كان متوقفاً على مدى تأهيل قيادات المرحلة الجديدة لتلمس احتمالات ومكامن الجمود في تضاعيف الواقع الموضوعي المتبدل لمنابعها الاجتماعية، حتى وهي في أوج انتصاراتها، والتهيئة لتفاديه عبر الحفاظ على حيوية الصلة مع الطبقات الشعبية كاستلهام لطموحها ومصالحها وكدور سياسي مباشر لها. فالدور القيادي لفئات (البورجوازية الصغيرة) في الميادين الثلاثة المتداخلة السالفة الذكر معرض للضغوط الركودية والتراجعية مع تزايد نصيبها من الثروة القومية والنفوذ السياسي وغير السياسي بالمقارنة مع وزنها العددي والإنتاجي ووضعها السابق، مما يشكل أساساً لتولد شعور في أوساطها باحتمال تهديد سيطرتها المستجدة على قيادة الدولة والمجتمع ومقدّراتها مرتبطٍ بالنمو الكمي والنوعي للطبقات الشعبية كشريك متزايد الأهمية في الثروة والنفوذ السياسي.

المناخ المتولد عن هذه الضغوط، في حدودها القائمة في أواخر الخمسينات، هو منفذ السلبيات الموجودة وقتها، والمرشّحة للتفاقم مع تزايد الضغوط نتيجة ارتفاع وتيرة تغيير التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية القديمة في تكوين بعض الحلقات القيادية للمرحلة الجذرية في اليقظة العربية متمثلة في ميول التصالح مع الحقائق الجديدة التي صُنعت فيها والمتحولة مع مضي الزمن وبالقياس للتحديات المتعاظمة. وهي بذلك ميول سلبية ذات مصدر موضوعي مستقل عن الإرادة البشرية وإن كانت خاضعة لها من حيث إمكانية السيطرة على إفرازاتها. وقد وجدت هذه السلبيات، التي لعبت في الوقت نفسه دور الحاضنة للترسبات الفردية والجماعية ذات الطابع الذاتي المؤشرة سابقاً، مسارب مفتوحة نحو البنية الداخلية للحركة القومية بجناحيها الرئيسيين البعثي والناصري لأن رصيد الوعي ـ ومن ثم الممارسة الوقائية والتجاوزية ـ المتحقق حينذاك كان بعيداً عن الرؤية النظرية المضيئة لمظان السلبيات ومنافذها بدرجة لم تمكنها حتى من الاستشعار الأولي بمصادرها.

يستدل على هذا من أن الوثيقتين الفكريتين الأساسيتين للحركة المتصلتين

بهذا الموضوع وهما الميثاق الوطني و بعض المنطلقات النظرية[1] صدرتا بعد بضع سنوات من ذلك التاريخ في عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣ على التوالي. وهما إلى هذا التأخير الزمني في تبنيهما كانتا غير مستوفيتين لمقومات الوضوح النظري بالمستوى المطلوب كوسيلة هامة لمراجعة نقدية شاملة للذات خلال المرحلة السابقة، تصويباً للممارسات اللاحقة، بما في ذلك نقطة تحوّلها الممثلة في الانفصال المصري ـ السوري الذي كان في جوهره انكساراً حاداً في خط تطور الناصرية والبعث بدأ كتراكم تدريجي للمعوقات الذاتية والموضوعية قبل الوحدة مع ضعف وسائل تشخيصها ومعالجتها. فبالرغم من أن الوثيقتين تقتربان من أطروحة التداخل بين البناء الوحدوي والتمايزات الاجتماعية ـ الطبقية، التي تتيح مدخلاً نحو تعميق مفهوم الجدلية بين الأبعاد الثلاثة للنهضوية العربية، انتقالاً من الطبيعة الشكلية للترابط بينهما، إلا أنهما كانتا عندها وظلتا بعدها قاصرتين بالمقارنة مع الصيغة الأشمل والأدق لهذا المفهوم الضرورية لتأمين الحيوية الدائمة للمشروع القومي باضطراد ثابت، حتى مع درجة الاقتراب النسبي الأكبر للوثيقة البعثية منه.

لقد تبلورت درجة التركيز النظري الأعلى لمفهوم جدلية التداخل بين آفاق التطور التاريخي العربي الوحدوية والاشتراكية والديمقراطية في الفكر السياسي العربي بالمستوى المطلوب للتغلّب على أزمة النمو العامة وتفرعاتها، تبلورت من تلاقح التيار القومي مع الفكر والتجارب الإنسانية التقدمية ومن تفاعله مع دروس الانفصال وما بعده حيث تم تشخيص طبيعة العلاقة بين «القومي/ الوحدوي» و «الطبقي/ الاجتماعي» في السياق التاريخي العربي كوحدة تحليل منهجي. وتقوم هذه الوحدة على مقولة إن الانسجام بين التكوين الطبقي والوحدة بمعناها العضوي الراسخ لا يتوفر إلا بتأمين مصالح القوى الشعبية في القطاعات الاقتصادية الحديثة والتقليدية بينما ترتبط مصالح وعقليات التكوّينات

---

(١) أ ـ الميثاق: قدمه الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية، م. س.؛
ب ـ نضال البعث (ج ٤)، م. س.، (بعض المنطلقات النظرية، التي أقرها المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٦٣)، ص ١٦٩ ـ ٢٤٩.

الاجتماعية ـ الطبقية الأخرى بالأطر والدولة القطرية تاريخياً وبحكم تداخلها الوثيق مع الشبكة الرأسمالية والدولية التجزيئية المفعول[1]. وهي قاعدة جرى تطبيقها لتأشير العلاقة الموضوعية بين الوحدة العربية والاشتراكية باعتبار أن عمودها الفقري التنموي، في نطاق العالم الثالث والعصر بتوازناته السياسية والعسكرية والتكنولوجية، رهنٌ بالاستثمار الموحد للموارد العربية الهائلة وضبط دور القوى الاجتماعية غير الشعبية السياسي والاقتصادي وفق هذا الهدف المجتمعي التاريخي العام.

هذا بينما أدى التركيز على هذا المضمون الاجتماعي للديمقراطية تحت تأثير ضعف الفعالية التغييرية للتجارب البرلمانية وتطلعات وأجواء تلك الفترة داخل الوطن العربي وخارجه، إلى قصرها على هذا الجانب تقريباً بشكل دغمها في الاشتراكية إلى حد بعيد. مع ملاحظة أن القاعدة المذكورة كانت قابلة لاختبارها تطبيقياً بنجاح في تأشير العلاقة الموضوعية مع المضمون السياسي للديمقراطية أيضاً لأن الوزن الديمقراطي السياسي لمصالح الطبقات الشعبية أكبر من وزن أي طبقة اجتماعية أخرى. بمعنى أن إطلاق الحريات السياسية لا يمكن إلا أن يؤدي إلى انعكاس وزنها كأغلبية على توجهات الدولة والمجتمع. وبينما يتمشى ذلك، على صعيد آخر، مع حركة النهوض الحضاري فإن الطريق الوحيد لتحقيقه في واقع متخلف هو تأمين فرص حياتية متساوية لدرجة معقولة مع فرص الطبقات غير الشعبية وإيجاد توازن بين «السياسي» و«الاجتماعي»، في تطبيقات الديمقراطية يميل نحو السياسي بصورة منهجية ومبرمجة مسبقاً.

---

(١) أ ـ انظر أحد صياغات هذه المقولة التي لم تتحوّل، كما سيُبحث لاحقاً، إلى نقطة انطلاق نحو تلبية احتياجات التصعيد الدائم للثورية العربية: **نضال البعث** (ج ٤)، م. س.، ص ١٧٩ ـ ١٨٨ (بعض المنطلقات النظرية)؛ ب ـ سمير أمين: **الأمة العربية**، م. س.، ص ص ٨، ٨٣ ـ ٨٦، ١١٣ ـ ١١٤ من الطبعة الإنكليزية. يتوصّل هذا المفكر القيادي عربياً فيما يعرف بمدرسة «التبعية أو العلاقة بين المركز والأطراف» إلى نتيجة مشابهة من حيث طبيعة العلاقة بين الوحدة ومصالح الطبقات الشعبية وغير الشعبية من خلال تطبيقات أطروحته الرئيسية «التطور اللامتكافىء» على سير التاريخ العربي القديم والمعاصر.

ومع التسليم بأن تأمين الدرجة الكافية من وضوح الإطار النظري العام لدى الناصرية والبعث وفق هذه الخطوط كانت تتجاوز سقف الوعي الممكن في أواخر العقد الخامس من هذا القرن، فإن ضعف عملية التخمّر الفكري الداخلي التي كان بمقدورها شحذ القابلية الإدراكية والسلوكية للقيادات المعنية بحد أدنى، إلى حين نضوج الصياغة النهائية، يتجلى مظهره الواضح في انعدام الإجماع على الوثيقتين حتى أثناء وبعد إقرارهما المتأخر. فالميثاق الوطني ألحق به ما سمي بـ «تقرير لجنة المائة» الذي كان حلاً وسطاً حول مفاهيم مفتاحية فيه مثل تعريف ماهية «العامل» في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية[1]، بينما استقر الأمر على حسم الجدل حول «المنطلقات النظرية» في المؤتمر القومي السادس لحزب البعث بإضافة مقدمة لها عكست الطابع التسووي لهذا الحل فيما خصّ التناقض بين صلب الوثيقة ومقدمتها[2]. ويؤكد هذا مغزى التأخير الزمني لصدور الوثيقتين كدليل على أن مستوى الوعي المتحقق لدى الجهتين على مشارف الوحدة كان منخفضاً إلى درجة لا تسمح لهما بالتعرّف إلى الأعراض الأولية لأزمة التطور ناهيك عن تتبع جذورها في الواقع الاجتماعي - السياسي المتبدل بمفعولاته لدى الشرائح (البورجوازية الصغيرة) التي تصدّرت عملية التبديل نفسها حتى وصلت بها إلى عتبة قفزة نوعية مجسّدة في قيام أول نموذج وحدوي عربي. كما يؤكد اضطراب الموقف الداخلي حول الوثيقتين مغزى التأخير في اعتمادهما كدليل على انخفاض معدل النضوج الفكري لديهما عموماً مما لن يسمح بتأمين الديناميكية الدائمة للثورية العربية خلال الفترة اللاحقة لذلك.

إن القيمة التطويرية لمفهوم الجدلية الكامل، كما جرى تخطيطه كتصور عام، كانت تتركز في انطوائه على منفذ مفتوح نحو تحسس وجهه الآخر في احتمالات النزوع اللاوحدوي لدى الأوساط المنتمية إلى هذه القوى الاجتماعية - السياسية الحديثة أيضاً، وبما يتوازى مع الميول اللااشتراكية واللاديمقراطية الممكنة لديها مع

---

(١) د. غالي شكري: عروبة مصر وامتحان التاريخ، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط ٢، ١٩٨١، ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) د. إلياس فرح: تطور الإيديولوجية العربية الثورية، م. س.، ص ٢٢٠ - ٢٢٧.

تصاعد دورها الإنجازي في هذه المجالات نفسها طرداً مع تصاعد وزنها كمصالح ومواقع نفوذ اجتماعي وثقافي وسياسي بما فيه المقدرة على تحريك الطبقات الشعبية. وهو تطور ينتهي مع الزمن إلى خلق تناقض مع الأغلبية الشعبية نفسها ويُفضي إلى خلف مراكز وتيارات جمود ثم تقهقر في أجواء الفئات المقصودة يمس المجالات الثلاثة المترابطة لمشروع النهضة العربية. وفي الحد الأقصى فإن النزوع اللاوحدوي للفئات الاجتماعية الحديثة يمكن أن ينشأ في الإطار القطري نفسه بحكم مشاركتها للقوى المسيطرة تقليدياً في السلطة والثروة مما يفسح مجالاً للتناقض مع القوى القطرية التكوين أو المصالح أو كلتيهما في الأقطار العربية الأخرى. أما في الحد الأدنى فإن النزوع المشار إليه يمكن أن يتخذ شكل الممارسة الفعلية فوق القطرية الأفقية ولكن القاصرة عن تحقيق الوحدة العضوية[1] في العمق الرأسي بشرطيها الجوهريين وهما الانفتاح الكامل والمؤسس على القوى الشعبية، وتحقيق أقصى درجات التركيب الممكن بين أوضاع الأقطار المتحدة.

إن تعريف الوحدة العضوية على هذا النحو يتسع لمعنى الممارسة الوحدوية الفعلية التي تشمل الخطوات التمهيدية المترابطة المؤدية إليها وأهمها التعبئة الجماهيرية بمستوياتها المختلفة والمساهمة في تأسيس بنى تحتية فوق قطرية في ميدان مؤسسات المجتمع المدني (اتحادات، أحزاب إلخ.. إلخ) وحتى تحقيق الوحدة الدستورية. ولكن هذا المدى من الممارسة الوحدوية لا يعني بالضرورة توفر المقدرة على تنمية النموذج التطبيقي عضوياً بحيث يغدو غير قابل للانفكاك في خضم الصراعات الداخلية أو المواجهات الخارجية، عن طريق استيفاء الشرطين المذكورين. ويبدو تلاشي الحيوية الوحدوية لنموذج ١٩٥٨ المصري ـ السوري، ثم سقوطه وتعذّر محاولات تجديده، قابلاً للتفسير الأشمل استرشاداً بهذا التصوّر، الذي يسلط، من ناحية أخرى، ضوءاً ساطعاً على نقطة التمفصل بين

---

(١) تطرح هذه الفكرة بالتفصيل في: عبد العزيز حسين الصاوي «الوحدة العربية كمفهوم عضوي: نظرة استكشافية»، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٢، ١٩٩٤/٤، ص ١٣١ ـ ١٣٨.

أزمة نمو الثورية العربية وعلاقة حامليها الرئيسيين حيث بدأت هذه الأخيرة في التصدّع إزاء مهمات تجذير البناء الوحدوي عضوياً ووصل ذلك إلى مداه مع استمرار الفجوة بين القدرات التطورية لحزب البعث والناصرية والتحديات القائمة أمامهما.

(ج) العوامل المساعدة:

كاستكمال لهذا العرض المختصر لتشكيلة الملابسات التي استنبتت جذور أزمة التطور الثوري العربي عشية وحدة ١٩٥٨ من ناحيتي دواخل التكوين الفردي والجماعي لقيادات تلك المرحلة السياسية والتنفيذية وخلفيتها الاجتماعية بتحوّلاتها ومفاعيلها السلبية، لا بد من الإشارة إلى الدور الذي لعبته التعقيدات الخاصة لتطور الصيغتين الناصرية والبعثية في تكريس مفعولها على سلامة بنيتهما ومقدرتهما على توقع الأزمة ـ وتالياً ـ التحسب لها. فالظروف التي فرضت انتقال قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من المعارضة الحلقية الضيّقة من حيث مجالها وأسلوب تحركها بسبب ميدانها العسكري كلية تقريباً، إلى السلطة، مع قوة الدولة المصرية تاريخياً وتضخم بيروقراطيتها وهيمنتها على المجتمع المصري[1] ـ الذي يساعد عليه أيضاً تماسكه القومي والاجتماعي ـ جعل الناصرية على الدوام أكثر قابلية لمعاناة معضلة الانفتاح المخصّب فكرياً وتنظيمياً وسياسياً على جماهيريتها الخام المرتفعة بسرعة صاروخية خلال الأعوام اللاحقة لعام ١٩٥٤. وكان الوجه الآخر لهذه المعضلة هو تباطؤ وتيرة تطور القابليات الفكرية والنضالية في أوساط النخبة القيادية الناصرية بالمقارنة مع وتيرة حركتها التطبيقية بالرغم من الممكنات الارتقائية الملموسة التي انطوت عليها صياغة الميثاق الوطني وتطوير التنظيم السياسي على أساسه. وهي الظاهرة التي راحت تتركز مع إنجازات ثورة يوليو بعد ذلك في تصفية المصالح الطبقية الحاكمة تقليدياً والرسوخ المترتب عليها لمركز الفئات الجديدة، حتى كشفت عنها هزيمة عام ١٩٦٧ تحت ما سمي بـ «مراكز

---

(١) د. نزيه نصيف الأيوبي: الدولة المركزية في مصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٩، الفصل المعنون «جذور الدولة المركزية في مصر».

القوى»[1]، معطلة تفجير تلك الممكنات. ويلاحظ في هذا الخصوص مثلاً أن تحليلاً موسعاً كتبه هيكل لأزمة الثورية العربية قبل هذا التاريخ بعام تقريباً، مشخصاً إياها كأزمة فكرية في أساسها، لم يتعرض لهذه الظاهرة إطلاقاً. كما أن خلو هذا التفسير من أطروحة الجدلية الثلاثية يشير إلى انقطاع تطور الخبرة النظرية الناصرية، كما جسّدها الميثاق، في هذه الاتجاه[2].

وحتى مشارف وحدة عام ١٩٥٨، فإن استقرار السلطة الناصرية سياسياً لدى الفئات المشار إليها إضافة لبداية توسعها من حيث العدد والصلاحيات التنفيذية والإدارية في القطاعين المدني والعسكري[3] على طريق مسيرتها اللاحقة، قد عمّق الأثر السلبي لانعدام تجربة التكوّن في مجال العمل السياسي الشعبي اللاسلطوي على استعدادات الأوساط الناصرية الفاعلة للتطور الدائم

---

(١) سامية سعيد إمام: من يملك مصر؟ دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي المصري ١٩٧٤ - ١٩٨٠، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط ١، ١٩٨٦. يتضمن هذا البحث المجمع على جودته صورة علمية حيّة عن قطاع «البورجوازية البيروقراطية» أو «الطبقة الجديدة» بعد ثورة يوليو وتحوّله إلى قوة ضغط معاكسة لتوجهاتها الرئيسية، متداخلاً مع الرأسمالية التقليدية قبل ١٩٥٢ والطفيلية بعد منتصف السبعينات.

(٢) أ - محمد حسنين هيكل: الأهرام، م. س.، سلسلة من خمس مقالات بتواريخ ١٥، ٢٢، ٢٩ يوليو/ تموز و١٢، ١٩ أغسطس/ آب، عام ١٩٦٦؛ ب - كمال الدين رفعت: «التجربة الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة»، بحث مقدم إلى «ندوة الاشتراكيين العرب»، الجزائر، ١٩٦٧/٥ (ملحق مجلة الكاتب المصرية، كراس دون تاريخ). يعالج البحث نواحي نظرية، قبل الدخول في الجانب التطبيقي للموضوع، دون تطوير للأفكار المتعلقة بأطروحة الجدلية في الميثاق الوطني، المؤلف هو أهم القيادات الفكرية الناصرية التي نبعت من تنظيم الضباط الأحرار، واستمر ملتزماً بها حتى وفاته بعد الردة الساداتية.

(٣) أ - دار المستقبل العربي: ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، م. س.، (ورقة د. إسماعيل صبري عبد الله) ص ٢٠٦ - ٢٠٩؛ (ورقة د. سعد الدين إبراهيم) ص ٣٧٣ - ٣٧٤؛ ب - Nazih N. Ayubi: *Bureaucracy and Politics in Contemoprary Egypt*, Middle East Centre, St Anthony's College, London, Ithaca Press, 1980, pp. 162-165, 213-216, 243. يقدم هذان المرجعان معلومات =

إزاء التحديات المتجددة تصاعداً. وكانت النُذُر الأولية لذلك تتجلى منذ ذلك الحين في إشكالية تأصيل الديمقراطية السياسية عبر «هيئة التحرير» ثم «الاتحاد القومي» بمعدل يتناسب مع بداية إرساء قواعدها الاجتماعية بالشروع العملي لقيادة الثورة في تفكيك التركيبة (الإقطاعية) و (البورجوازية) اقتصادياً وسياسياً، وفي الاعتماد شبه الكلي على التجريب كمنهج لتكوين الرصيد الفكري[1] بدءاً من «المبادىء الستة» لثورة يوليو ثم بذور توجهاتها الفكرية في كتاب فلسفة الثورة الصادر عام ١٩٥٤.

بالنسبة إلى حزب البعث كانت ظروف نشوئه مختلفة من حيث علاقته بالسلطة. ففيما عدا مشاركات محدودة قبل الوحدة مع مصر ظل العمل الحزبي الشعبي ميدان نشاطه الوحيد منذ تأسيسه الرسمي في ١٩٤٧/٤/٧ وإن كان ذلك لا ينفي احتمالات تأثر تكوينه الداخلي بالوضع شبه السلطوي الناجم عن نفوذه المباشر وغير المباشر على الأوساط الرسمية السورية بعد سقوط نظام الشيشكلي عام ١٩٥٤، بالضغوط الشعبية، ولكن على الأخص عن طريق قطاعه العسكري، واختلاطه بها من خلال قيادييه وممثليه البرلمانيين ووزرائه. وهي ملابسات يمكن أن تولّد تطلعات طبقية وسياسية وميلاً إلى الاستقرار على الوضع القائم لدى المراتب القيادية المختلفة تؤكده المعلومات الجزئية المتوفرة من المصادر البعثية نفسها عن الآمال النيابية التي أحبطها قيام الوحدة لدى رجال الصف الثاني في الحزب وعن التيار المتطلع إلى السلطة خلال تلك الفترة[2].

= تفصيلية حول التوسع المذكور، بينما يتضمن المرجع الثاني مؤشراً إحصائياً حوله يوضح ارتفاع الاستخدام في القطاع العام بنسبة الثلث تقريباً بين ١٩٥٣/١٩٥٢ و ١٩٥٧/١٩٥٦.

(١) أ ـ انظر الفصل الثاني، قسم ثانياً: «الضعف في إدارة العلاقة»؛ ب ـ أحمد بهاء الدين: الثورة الاشتراكية، قضايا ومناقشات، القاهرة، دار القلم، ١٩٦٢، ص ٦٦ ـ ٧٦.

(٢) أ ـ مشروع العمل المستقبلي (مجلد ١)، م. س.، «مداخلة ميشيل عفلق»، ص ١٧٢؛ ب ـ شبلي العيسمي: تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي (ج ٣)، م. س.، ص ٢١٦، ٣٦٦، ٣٧٢.

على أن مكمن التعقيد الأهم في تجربة البعث كان منذ البداية في خصوصية إشكاليات التجسيد العملي للتصوّر القومي فكرياً وتنظيمياً للحزب. فحالة الانتعاش الجماهيري التي شهدها في سوريا والأردن ومنطقة المشرق العربي عموماً خلال الفترة المعنية ترافقت مع ضعف في قومية الحزب من حيث تحديد صلاحيات القيادة القومية المركزية وتأكيدها، بينما هي بمثابة الجهاز العصبي الذي يخلع على فكرة التنظيم السياسي الشامل عربياً فاعليتها التطورية لكونها وسيلة ناجعة للتوصّل إلى رؤية فكرية مركّبة من وحدة العرب القومية كواقع تاريخي وأفق نهضوي، وواقع التجزئة بمقوماته العديدة، يسترشد بها العمل السياسي والتنظيمي وتغتني هي بحصيلته. فالخبرات المتنوعة قطرياً تصل المركز القيادي من خلال الشبكة التنظيمية الرأسية (القيادات المتدرّجة) والأفقية (الأقطار) حيث تتعرض لعملية تمثّل وهضم ترتقي بالعموميات الفكرية وراء شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية تدريجياً إلى مستوى الاستخلاصات النظرية كعناصر منهج وتحليل وتخطيط إستراتيجي قومي، تبقى مفتوحة للتطور بخضوعها للاختبار العملي ضمن دورة التأثير المتبادل المستمرة بين الحزب والواقع.

ويبدو أن صعوبات تأمين انسياب هذه الدورة في الشبكة الكثيفة لحواجز التجزئة المصطنعة والطبيعية ومترتباتها، بالرغم من أن المؤتمرات القومية الأربعة الأخيرة على الأقل بحثت هذا الأمر[1]، هي التي تبقي هذا التصوّر - المثال للدماغ القومي تحت مستوى التحقيق حتى الآن وذلك كما يشير الحضور المحدود

---

(١) أ - معن بشور: «العوائق الذاتية لدى الوحدويين العرب»، بحث مقدم إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها** (ندوة) مركز دراسات الوحدة العربية، م. س.، ص ٥٤٣ - ٥٤٩؛ ب - **نضال البعث** (ج ٩)، م. س.، ص ٢٠٥ - ٢١٢، (التقرير التنظيمي للمؤتمر القومي الثامن)؛ ج - القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي: **التقرير السياسي للمؤتمر القومي العاشر، (١٩٧٠)**، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٢، ص ٥٧ (الهامش)؛ د - القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي: **التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، (١٩٧٧)**، بغداد، دار الحرية، تاريخ النشر غير محدد، ص ٤٩ - ٥٤، ٢٥٠ - ٢٥١، ٢٦٠ - ٢٦٥؛ هـ - د. إلياس فرح: **تطور الإيديولوجية العربية الثورية**، م. س.، ص ٢٤٤ - ٢٤٩.

للقيادة القومية في صورة الحزب بالمقارنة مع الحضور الرسمي العراقي، حتى لدى النخبة العربية. على أن المصدر الرئيسي للقصور[1] خلال الفترة موضع البحث هنا، ومن ثم الخلل في التوازن بين الفاعلية التطورية والضغوط الركودية لمصلحة الأخيرة، كان حداثة التجربة، إذ إن أول تشكيل للقيادة القومية في حزب البعث لا يفصله عن الوحدة إلا أربع سنوات.

بالإضافة إلى تعميق أثر العوامل الموضوعية والذاتية التي جرت متابعتها في هذا الجزء من الدراسة، فإن تعقيدات نشوء التجربتين البعثية والناصرية ساهمتا أيضاً في تضييق مجرى التفاعل بينهما خلال المرحلة الإيجابية. لقد عولجت هذه الناحية ضمن الصعوبات التي واجهتها إدارة العلاقة كأحد العوامل الثانوية في تأزيمها، لذلك يكفي التنويه فيما يتعلق بموضوع هذا الجزء بأن أحد أهم مظاهر ذلك التضييق عرقلة إمكانية تبادل الخبرات النظرية والعملية المتنوعة بتنوع ظروف التجربتين المعنيتين وتكاملهما في ضرب من التوعية المتبادلة التي يمكن أن تنشّط مقدرة التلمس المبكر لأعراض المنازع الركودية ومصادرها وكيفية التعامل معها وذلك كتعويض عن الأثر السلبي في هذا المجال للتجريبية الناصرية وضعف التكوين القومي القيادي في البعث.

وأخيراً فإن من الممكن الإشارة إلى عامل تعاظمت أهميته في ترسيخ تلك المنازع بمرور الوقت وإن كان التنبؤ بتأثيره باكراً ممكناً، وهو أن الزخم الجماهيري الذي بلغ ذروته في العدوان الثلاثي على مصر وعند إعلان الوحدة مع سوريا كان قادراً على تخفيف كثافة مناخ الجمود والإصلاحية بمنابعه المختلفة، غير أن هذا الزخم بدأ ينحسر تدريجياً بعد ذلك نظراً لصعوبة الإبقاء على درجة توتّره العالية لفترات طويلة أصلاً وربما أيضاً نظراً لبداية الشعور بالإحباط الناجم عن عدم إمكان رفع معدلات الإنجاز بما يتناسب والارتفاع الكبير في التوقعات بشأن الظروف الحياتية كجزء من عملية الحشد التعبوي. هذا بينما تحدّ مجموعة المسببات التي تم تصنيفها هنا من إمكانية الارتقاء به إلى حشد نوعي بتطوير أسلوب التعبئة السياسية والإعلامية ـ الثقافية والتنظيمية، لأن ذلك يتطلب

---

(١) انظر الفصل الثاني، قسم ثانياً: «الضعف في إدارة العلاقة».

تركيباً قيادياً يملك مقدرة إعادة التأهيل المتواصل لنفسه أولاً.

حصيلة تفاعل هذه التشكيلة المتنوعة من المؤثرات الأساسية والفرعية على بنية الناصرية والبعث بمكوناتها المختلفة كانت بقاء قابلية الاستباق النظري والعملي لأزمة نضوج الثورية العربية لديها والتحضير لمواجهتها بتصعيد الوزن السياسي لقوى الأغلبية الشعبية وإيجاد الصياغة الصحيحة لعلاقتها كأداة رئيسية لذلك، دون احتياجات المرحلة الأعلى والأعقد التي دشنها التعقيد الاستثنائي للمهمات الجديدة مع الاقتراب الحثيث نحو الوحدة المصرية ـ السورية. وقد وجد هذا الخلل تعبيره التطبيقي لدى الطرفين القياديين لمشروع النهضة العربية فيما يتعلق بتكييف العلاقة مع الطرف الآخر خلال هذه المرحلة كل حسب طبيعته. فالبعث ركّز وفق نظرة ميكانيكية ومجردة بالتالي عن الشرط الأساسي اللازم لتجاوز عنق الزجاجة الثوري، ركّز على الوحدة كقاطرة ساحبة للتقدم الاشتراكي ـ الديمقراطي كما يثبت قبوله حل الحزب اعتماداً على تفاعلات ما بعد الوحدة وتصوّره الاندماجي التبسيطي للعلاقة مع الناصرية في إطار التنظيم الشعبي الواحد. أما لدى الناصرية فإن التركيز المشابه تجلى في اعتماد الديمقراطية الاجتماعية كمدخل للديمقراطية السياسية والإنجازات الوحدوية كما يظهر في اشتراطها توحيد الواقع السياسي للقطرين بمقاييس تجربتها وفي قبولها الضمني بمفهوم الاندماج التبسيطي.

ثانياً: الأزمة والخلاف

إن درجة الثقة المتبادلة والكاملة بين الطرفين قبل الوحدة لم تفلح في تفادي تدهور العلاقة بينهما بتحول الخلاف الطبيعي والبسيط إلى خلاف مزمن ومعقد، لأن قيادة الثورية العربية بشقيها لم تكن في وضع يسمح لها بالتعرف على الشكل المحدد الذي ستنطرح به وشيكاً قضية الدفعة التطويرية المطلوبة لمحتوى الثورة العربية وأساليبها واستطلاع أبعادها وكيفية التعامل معها. ومن الواضح على هذا الأساس أن التدهور في علاقة طرفي القيادة كانت البديل الوحيد والطبيعي لغياب إمكانية التفاعل الإيجابي التكاملي بينهما وذلك لارتهانها بالقدرة على استكشاف

وجهة التطور المستقبلي السليمة وتحدياتها في التركيبة الداخلية لشقي القيادة أولاً قبل خارجها كمخرج وحيد من مأزق ازدواجية الإطار القيادي للثورية العربية المتعمق بخصوصيات مدخل الطرفين نحو علاقتهما وصعوبات إدارتها بعد ذلك، وفي مواجهة التعقيدات الاستثنائية لتشييد وتنمية دولة العرب الوحدوية الأولى في التاريخ الحديث.

لقد استند مفهوم التكامل بين الناصرية والبعث في المخيلتين النخبوية والشعبية على أن نقطة ضعف النموذج الناصري تتعلق بالتنظيم السياسي ومستلزماته في القواعد الإيديولوجية والتنظيمية، بينما يفتقر النموذج البعثي إلى الجماهيرية الواسعة المرتبطة بالإنجازات التطبيقية والمحسوسة بخبرتها النظرية التراكمية، وإلى جاذبية الزعامة الشعبية. وعلى صحة هذا التصوّر في عموميته فإن قيمته الفعلية في تحديد إمكانية التكامل بين النموذجين كانت معدومة في غياب الوعي بالشروط الضرورية لذلك. وأبعد من ذلك، فإن المفهوم بطبيعته المجردة تلك كان مضلِّلاً لكون بديهيته تموّه على حقيقة أن كل نموذج هو في التحليل النهائي وحدة عضوية متكاملة، بصرف النظر عن مكونات الضعف والقوة فيه، بحكم أن هذه الخصائص المحددة تشكل جماع شخصيته مجسّدة التأثير القوي للواقع التاريخي الخاص في القطر أو المنطقة التي تخلق في رحمها ضمن الخصوصية العربية العامة، حتى وإن كان ذلك بتفاوت يعكس درجة الوعي المسبق باحتياجات هذا الواقع.

وتتضح هذه العضوية كأجلى ما يكون في علاقة التكامل الوظيفي القائمة بين مكونات كل نموذج، بمعنى أن خاصية الجماهيرية الكمية - إذا صح التعبير - في النموذج الناصري مرتبطة ارتباط تقوية متبادلة بخاصيتيّ الجاذبية الشعبية لقائد التجربة والتطبيقات البنائية الملموسة، بالقدر نفسه الذي ترتبط فيه خاصية الجماهيرية النوعية في النموذج البعثي بخاصيتيّ التبلور الفكري - التنظيمي الأوضح والممارسة من خارج سلطة الدولة. ويمكن تقدير مدى صحة هذه القاعدة بصورة عامة بمراقبة فعل المتغيّر الزمني على التجربتين في الاتجاه العكسي. فبعد ما ينوف على عشرين عاماً من وصول البعث - في العراق - إلى السلطة

وابتعاد الناصرية عنها تزداد أهمية قائد التجربة والجماهيرية الكمية في النموذج الأول بينما ترتفع أهمية الجماهيرية النوعية والمكوّن الفكري ـ التنظيمي في الثاني.

إن التداخل العضوي بين مقومات كل نموذج كان معناه أن لكل منهما آليته ومنطقه الداخلي الواعي أو غير الواعي في التعامل مع القضايا التي يواجهها بما فيها مسألة التكامل بين الطرفين، وذلك بالرغم من وجوه التشابه العديدة في الأهداف الأساسية والعموميات الفكرية والتكوين الاجتماعي، خلال الفترة حتى مشارف الوحدة. أما إمكانية انحلال الترابط الوظيفي الذي يقوم عليه التداخل بحيث يتمكن كل نموذج من تدعيم الإيجابي من خصائصه وتصفية السلبي منها بمقياس متطلبات تقدم مسيرة التاريخ العربي بعد المرحلة التي نشأ فيها ذلك الترابط، فقد كانت رهناً بقدرته على التجدد الذاتي في مواجهة تلك المتطلبات. والترجمة المحددة لذلك فيما يتصل بالتكامل بين النموذجين هي استحالته دون وقوع تحوير تكويني في الاتجاه الصحيح يتناول الخصائص الأولية والأساسية لكل نموذج بحيث يؤدي إلى تقاربهما تدريجياً وعلى صعيد كافة خصائص الظاهرة السياسية، مما يتعارض مع أي تصور ميكانيكي إستاتيكي يقوم على معادلة تبسيطية تجمع بين نواحي القوة والإيجابية المفترضة لدى النموذجين وتنتفي فيها نواحي الضعف والسلبية الموجودة فيهما.

وترتبط عملية التحوير بالقابلية الاستباقية على الصعيدين النظري والتطبيقي ـ كما تم شرحها سابقاً ـ خاصة فيما يتعلق بالتحولات المرتبطة بالتركيب الطبقي ـ الاجتماعي (البورجوازي الصغير)، باعتبارها مفتاح الولوج للمرحلة الجديدة والمستوى التركيبي الأعلى للثورية العربية الذي يستدعي ويسمح بتركيبية مماثلة في الحركة القومية تعيد فيها ـ بمعنى من المعاني ـ خلق نفسها عندما تتغلب إرادياً على التأثير التكويني الناتج عن ظروف نشوئها في الزمان والمكان. وعلى صعوبة عملية التكييف والتحوير هذه فإن اكتمالها كان ينتهي بالتقارب بين الطرفين الناصري والبعثي إلى الاندماج الطبيعي لقيامه على توحّد خصائصهما، وبعبارة أخرى، لقيامه على اكتمال تعريبهما الذي يعادل الاستيعاب الواعي لخصوصيات كل قطر أو منطقة عربية على صعيد التصورات النظرية وإستراتيجية

العمل وبرامجه التفصيلية، تتحقق به العلاقة الصحيحة بين الخصوصيات ووحدة الثورة العربية المرتبطة بوحدة الكيان الحضاري العربي ووحدة مصلحة جماهيره الشعبية. ولكن حتى إذا ظل التحوير جزئياً فإنه كان يضمن استمرار العلاقة بين الطرفين لفترة أطول نسبياً بالمقارنة مع فترة العلاقة دون تحوير، توفر ظرفاً زمنياً أفضل لتطويرها لأنه يعني إحراز تقدم ما على جبهة تصعيد الالتقاء العفوي كلية تقريباً حول أهداف سياسية، نحو تصور مشترك لأهداف أكثر تعقيداً ومن ثم علاقة عمل أكثر رسوخاً وجذرية، وأثبت في وجه مهمات إدارة دولة الوحدة وغيرها. كذلك فإن الصراع وانقطاع العلاقة في هذه الحالة كان سيتخذ شكلاً لا يسمح بالانفصال النهائي والكامل بين النموذجين لأن خطوط الانقسام الأصلية القديمة لن تكون قائمة بالطريقة نفسها عند حدوثه إذ تحل محلها، نتيجة التحوير الجزئي، خطوط مختلفة بعض الشيء بسبب درجة التداخل الأكبر عبر الحدود الفاصلة بينهما حول مفاهيم وممارسات أكثر تطوّراً للثورية العربية هي أقدر بطبيعتها هذه على تحفيز العناصر والأوساط البعثية والناصرية ذات القابلية للتطوّر أكثر من غيرها على تجاوز ارتباطها بنموذجها الأصلي إذا لم يتمّ التجاوب مع الحاجة الموضوعية للتطور، وهو في هذه الحالة انقسام صحي وتطويري ولا مناص منه إذ لا بديل له إلا التفتت الداخلي.

وتهيىء الوقائع سنداً لهذا التحليل، حيث يمكن اعتبار فشل محاولة بعثية لإحداث شراكة مصرية ـ سورية في تغيير طريقة تسيير دولة الوحدة وأخرى عكسية لإعادة توجيه الحزب في خط أقرب إلى الناصرية، دليلاً على استمرار وتحجر خطوط الفصل القديمة، ويتأكد هذا بما لوحظ سابقاً حول ندرة وعقم مساعي تحريك حوار بين الجانبين سواء بواسطة من خارجهما أو بدافع ذاتي[1]. وكانت قد حدثت اتصالات بعثية مع مسئولين مدنيين وعسكريين مصريين في عام ١٩٥٩ يرفعها عبد الناصر إلى مستوى التنظيم بينما يخفضها عفلق إلى مستوى الاتصالات الفردية وتبدو وفق مصدر آخر أقل من تنظيم وأكثر من فردية[2]. كما

---

(١) انظر الفصل الأول، قسم ثالثاً (ب).

(٢) أ ـ محاضر مباحثات الوحدة (ج ١)، م. س.، «مداخلات ميشيل عفلق وصلاح البيطار =

لاحظ النقد البعثي للناصرية إزاء تجربة الوحدة انعدام تجاوب الكتّاب ورجال الفكر في الإقليم المصري معه[1]. في الوقت نفسه كان يستعر خلاف بعثي داخلي حول العلاقة مع الناصرية انفجر خلال المؤتمر القومي الثالث للحزب في أغسطس/ آب ١٩٥٩ مسبباً أخطر انسلاخ عنه حتى ذلك الحين بقيادة أمين سر البعث في الأردن يومئذ عبد الله الريماوي الذي تزعم اتجاهاً يقترب من الناصرية[2]. وقد نشط هذا التنظيم عدة سنوات بعد ذلك تحت اسم «القيادة القومية الثورية». وبالرغم من صدور عدة مؤلفات نظرية عنه[3] إلا أنه لم يخفف من وضع الاستقطاب الحاد بين البعث والناصرية أو يشق طريقاً ثالثاً بينهما[4].

ومن الجلي أن هذا الانسلاخ الذي امتد بعدها إلى أهم وحدات الحزب الأخرى وتتذاك في العراق ولبنان كان عرضةً لتشرذم مرضي أصاب الحزب بعد توقف نموه نظراً لانتفاء إمكانية التحوير الكامل أو الجزئي كمنافذ وحيدة لذلك. وهو مرض عرفته الناصرية للسبب نفسه ولكن فيما يشبه النزيف الداخلي البطيء الذي عوضت عن أضراره، أثناء تلك الفترة، الحيوية البالغة لجماهيرية عبد الناصر كما كتمت أعراضه الانشقاقية الخارجية، لا سيما وأن انعدام الرابطة التنظيمية الحزبية في التجربة الناصرية السياسية كان يساعد على ذلك.

= وجمال عبد الناصر»، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠؛ ب ـ أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو (ج ٤: شهود ثورة يوليو)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، ١٩٧٧، ص ٨٠؛ ج ـ أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو (ج٣)، م. س.، ص ٧٠.

(١) نضال البعث (ج ٦)، م. س.، ص ٢٠٤.

(٢) Kamel Abu Jaber: *The Arab Ba'th Socialist Party*, op.cit., pp. 50-51.

(٣) انظر مثلاً مؤلفات عبد الله الريماوي: أ ـ البيان القومي الثوري، بيروت، دار مكتبة الفكر، ط ٢، ١٩٧٤. الجزء الأول: النظرية الثورية العربية المعاصرة؛ الجزء الثاني: القضية العربية المعاصرة؛ ب ـ القومية والوحدة في الحركة القومية الحديثة، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٦١؛ ج ـ المنطق الثوري للحركة القومية الحديثة، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٦١؛ د ـ الحركة العربية الواحدة، بيروت، دار النشر للجامعيين، ١٩٦٤.

(٤) عوني فرسخ: الوحدة في التجربة، م. س.، ص ٢٩٥ ـ ٣٠٠. من واقع انتمائه إلى هذا التنظيم يعطي المؤلف تقييماً لتطوره، خاصة في العلاقة مع الناصرية، يساعد أيضاً على فهم مصير علاقتها مع البعث.

وسيُلاحظ صحة ذلك من متابعة التجارب الناصرية اللاحقة في مجال التنظيم السياسي حيث تبعثر الاتحاد الاشتراكي بقلبه الطلائعي ـ أقرب الصيغ السياسية الناصرية إلى الكمال من الناحيتين الفكرية والتنظيمية ـ عام ١٩٧٠(١) بعد أن ظل مفتقراً للتدامج الداخلي منذ إنشائه(٢) عام ١٩٦٢.

هذا وتشير حقيقة عدم ارتباط الفترات التي هدأ فيها الصراع بين الجانبين بالعودة إلى التفاعل والحوار حول أسباب التناقض بينهما إلى أن درجة التحوير الداخلي كانت في حكم المعدومة فعلاً. فلئن لم تكن درجة التحوير قد وصلت إلى مستوى يفرض خطوط انقسام جديدة، فإنها، عند درجة أقل من ذلك، كانت تضمن وجود مراكز متطورة متشابهة العقلية والتطلعات في صفوف الفريقين تشكل خميرة استئناف لعملية التفاعل الاندماجي التحويري، أو الانقسام الصحي كبديل اضطراري، عندما تتهيأ الظروف الملائمة.

من ناحية أخرى فإن مجرد التشخيص الصحيح للمهمة الحيوية التي أنضجها منطق التقدم وضروراته ـ قاعدة التصور السليمة لماهية التكامل وكيفيته ـ كان قميناً بتحويل الصراع بين الناصرية والبعث إلى مصدر إغناء للثورية العربية حتى ولو لم يحدث أي تحوير، وذلك على مدى زمني أبعد. مثل هذا التشخيص كان يوفر معياراً موضوعياً مستقلاً عنهما هو الذي سيتحكم بمرور الوقت في وجهة الصراع وحصيلته بتمليك الأوساط الطليعية والنخبوية العربية وسيلة لتقييم مسئولية كل من الفريقين ودوره بمختلف جوانبه بما يفتح مسالك أخرى نحو الحفاظ على ديناميكية المشروع القومي النهضوي إذا ثبت عجز إحدى الجهتين أو كلتيهما عن الارتفاع إلى مستوى هذه المسئولية.

أهم هذه المسالك هما تقريب المراكز الأكثر تطوراً في التجربتين المعنيتين وخارجهما نحو الاندماج في صيغة جديدة تلبي الشروط المطلوبة، أو تصفية

---

(١) الحزب العربي الاشتراكي الناصري (تحت التأسيس): الوثيقة السياسية المقدمة إلى دورة الانعقاد الأولى للجنة العامة للمؤسسين حول تطورات الوضع الراهن عربياً ودولياً ومهام المرحلة القادمة، وثيقة غير منشورة، عام ١٩٨٧، ص ٧.

(٢) N. Ayubi: *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt*, op.cit., pp. 439-451.

أحدها لمصلحة الأكثر قدرة على مجابهة المعضلة القائمة. وبعبارة أخرى فإن التشخيص السليم كان يستتبت أداة فرز وتقييم فعالة للصيغتين الناصرية والبعثية ومكوناتهما كقيادات ومفاهيم وتيارات وأساليب عمل مع تهميش تأثير الأقل استعداداً من بينها للتجاوب مع متطلبات المرحلة الجديدة وإفساح المجال أمام شرائح من الرأي العام المستنير للاهتمام بالصراع من موقع الشريك في المسئولية العامة، ومن ثم التحكيم والتصحيح، وليس من موقع التحيّز المجرد لأحد الطرفين أو المنكمش عنهما في حيادية سلبية تعبّر عن الاحتجاج أو الصدمة التي قد تجد تنفيساً عنها أيضاً في إيجابية متحللة من المنظور القومي الفكري نفسه. ويعادل كل هذا توفير أساس فكري ولكنه أيضاً ذو قيمة إجرائية في ضبط الخلاف ضمن حدود الصراع التكاملي القابل آجلاً لإخضاعه لقاعدة أولوية التناقض الرئيسي مع قوى العداء الطبيعي للتيار القومي على التناقض بين أطرافه، أو تمهيد الطريق أمام الاحتمالين المشار إليهما سابقاً كبدائل.

بسبب غياب هذا الضابط الموضوعي والاحتمالات التحويرية المذكورة من قبل في ارتباطهما الحميم بضعف القابلية الاستباقية للأزمة، انتقل الخلاف إلى ميدان غير ميدانه ومن ثم بأسلحة غير أسلحته، وكان تسارع وتيرته بعد ذلك وتحوّله إلى صراع تناحري ودائم طوح بالعلاقة من عتبة التكامل الاندماجي الآفاق إلى صميم التباين الانغلاقي، أمراً طبيعياً خاصة مع قوة شعور كل طرف بالأخطار الحقيقية والكبيرة التي كانت تحيط بدولة الوحدة وتكييفه لمواقف الطرف الآخر كجزء من هذه الأخطار وفق معايير سطحية لكونها مقطوعة الصلة بإشكالية تطور أعمق ومشتركة بينهما. وفي الفراغ الناشىء عن هذا القصور أفرخت التفسيرات الجزئية والذاتية والعشوائية لأسباب الخلاف وتعمق الشعور بالصدمة النفسية وخيبة الأمل الناجم عن انتشار التوقعات المتفائلة حول احتمالات التكامل ومداه بناء على التصوّرات الميكانيكية التبسيطية له مما زاد الطين بلة. وأدى كل ذلك إلى تفاقم تأثير الاحتكاكات الأولية بين الطرفين حول قضايا الحكم اليومية في إعادة تشكيل نظرة كل منهما إلى الآخر ثم توالت ردود الفعل وتشعّبت بالتغذية الذاتية في دائرة منداحة تشابكت مع تأثير مجموعة الأسباب الأخرى الأقل أهمية في تهديم العلاقة الناصرية ـ البعثية.

ثالثاً: التغذية الذاتية ـ الحلقة الأهم

إن أبرز حلقات التغذية الذاتية هذه هي الدور الذي لعبه وقوع الخلاف وتفاقمه على ذلك النسق في إضعاف الإمكانية الأفضل من غيرها للسيطرة عليه واستعادته إلى مجاله الخصب والمنتج بالتركيز على بؤرة الأزمة الفعلية. مثل هذه الإمكانية ـ كما هو متوقع ـ كانت مفتوحة أمام حزب البعث بدرجة أكبر من الناصرية من حيث المبدأ لكون واجباته في حماية التجربة الوحدوية لم تكن سلطوية مباشرة ومتحررة بصورة عامة من الضغوط ذات الطبيعة الخاصة الواقعة عليها، ولكونه حركة عقائدية التوجه من طبيعتها الاستعداد النسبي الأفضل للاستيقاظ المبكر على كيفية الاستجابة للتحديات الفكرية والسياسية لمرحلة الإنجازات فوق القطرية والتمسك بالقضايا الأساسية المتعلقة بها في كل الظروف. ولكن مع نشوء الخلاف كان الثقل المعنوي الماثل للناصرية، مسنوداً بفعل الأجهزة الرسمية ذات الحضور الطاغي في الهيكل الدستوري لدولة الوحدة، يعطي حوافزها لحماية الدولة الجديدة وسلطتها فعالية شديدة ومضادة للحزب على الصعيدين التحتي، في البداية، والفوقي والتحتي فيما بعد، بالرغم من أن الاستقلالية التنفيذية النسبية لهذا النوع من الأجهزة، وبعض أركانها ـ بالإضافة لذلك ـ كانت لـه دوافع خاصة في تعمد إحداث الخلاف وزيادة حدته[1]، يشير إلى أن دور القيادة السياسية الناصرية العليا في هذا الصدد لم يكن إرادياً في بداية الأمر. كذلك فإن طبيعة هذه الأجهزة لا تجعلها غير معنية بالبحث عن التفسير الشامل والجذري لجوهر الأزمة القائمة فقط وإنما أيضاً غير متأثرة بهذا الوضع في موقفها المضاد للحزب من ناحيتيّ ثبات التوجّه وسرعة اتخاذ قراراته التنفيذية.

كل هذه عناصر كانت مفقودة لدى الطرف البعثي نظراً لاختلاف طبيعته كحزب من حيث أدوات وأساليب العمل وطريقة اتخاذ القرار التي تجعله محدود الفعالية على المدى القريب لا سيما مع افتقاد الوزن الجماهيري الأسطوري

---

(١) انظر الفصل الثاني، قسم ثالثاً: «مصادر الخلاف المصطنعة».

لعبد الناصر، مما أضعف موقفه الصراعي ولم يساعد بالتالي على حماية دور البعث الإمكاني في الارتقاء بمستوى الصراع وحصره ضمن مجالاته المنتجة.

أما على المدى الأبعد فإن العقبة الكبرى أمام تحسين موقف البعث الصراعي كانت في عيوبه الذاتية التي أدت إلى عدم تركيز شعاراته وخطوطه العامة والبدائل الصادرة عنه فيما يتعلق بانتقاداته للناصرية سواء في إدارتها لدولة الوحدة أو غيرها، على درجة وضوح معقولة بشأن نقطة الضعف المشتركة بين مختلف أطراف المشروع النهضوي العربي الثوري.

لقد كانت المصطلحات المفتاحية في النقد البعثي هي الديكتاتورية والإقليمية. وهما في الحقيقة مصطلحان توأمان يعكس كل منهما صورة الآخر ويؤدي إليه منقسمين عن الأطروحة نفسها، ألا وهي انتفاء التفاعل بين التجربتين المصرية والسورية، حيث تجاهل التسيير الناصري لدولة الوحدة رصيد الوعي القومي والانفتاح الديمقراطي في سوريا، وذلك وفق التصوّر البعثي للمرجع الحاسم وراء الانفصال.

وبالرغم من أن الحيثيات النظرية لهذا التصوّر تشير إلى إدراك لأهمية تأصيل العلاقة بين الوحدة والحرية والاشتراكية جدلياً وصياغة استراتيجية تطبيقية مستوحاة من ذلك إلا أنه ظل إدراكاً جنينياً بعيداً عن الناحية المنهجية في الموضوع المتصلة بالعلاقة بين «القومي الوحدوي» و«الطبقي الاجتماعي» في السياق التاريخي والمجتمعي العربي، كما تبلورت لاحقاً. وهو العيب الرئيسي في النقد الذاتي البعثي خلال تلك الفترة ويمكن تتبع خيوطه الممتدة إلى تحديده لمساهمته في الكيفية القاصرة التي ولدت بها دولة الوحدة الذي يتلخص أساساً في قصور فهمه لطبيعة الناصرية[1]. فهذا القصور تعبير عن رؤية آحادية الجانب لمعضلة التطور

---

(١) حول تفكير الحزب ومواقفه التي تتعرض لها هذه الفترة والسابقة لها، يمكن مراجعة المادة البعثية في المصادر التالية: أ ـ ميشيل عفلق: **الكتابات السياسية الكاملة** (ج ٢)، م. س.، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥؛ ب ـ **نضال البعث** (ج ٤)، م. س.، ص ٩٩ ـ ١٠٠، ١٠٦ ـ ١٠٨؛ ج ـ **نضال البعث** (ج ٦)، م. س.، ص ٧٨ ـ ٨٩، ١٤٢ ـ ١٤٤، ١٨٠ ـ ١٨٢، ١٨٥ ـ ١٨٦، ١٨٨، ١٩١ ـ ١٩٢، ٢٠٠ ـ ٢٠٤.

الديمقراطي السياسي في الناصرية، لأنها وثيقة الصلة بالجذر البعيد لهذه المعضلة المشتركة بينهما وذلك في تأثير تبدل التركيبة الداخليـة للطرفين عـلى الصعيدين الذاتي والموضوعي ومدى تأهيلهما لتحسسه مبكراً.

وحده إحراز قدر أكبر من الوضوح حول هذا الجذر وتوفّر مقومات تعاظمه، كان يؤهل الحزب لمخاطبة الوعي العربي الطليعي داخل الدولة الجديدة وخارجها عملياً ونظرياً بشكل مقنع كخطوة لا بد منها نحو التواصل مع القواعد الأعرض بعد ذلك، ومن ثم دعم مركزه الصراعي بمرور الوقت بما يحقق نوعاً من توازن القوى مع الناصرية يعلي من شأن الأطروحات الناتجة عن ذلك الوضوح كمحور للخلاف. وبافتقاد النقد البعثي لخاصية الـوضوح النسبي تلك، فـإن موقفـه المتراوح بين التأييد والمعارضة تجاه الناصرية[1] افتقد الإطار التحليلي الجامع بينهما الذي يبرز خلوه من التناقض وإيجابيته البنائية المستقبلية، مما جعله بديـلاً غير مقنع لدى النخبة القومية بالمقارنة مـع الحضور النـاصري القوي بتحـديداتـه القاطعة تجاه البعث والقضايا المتصلة بالانفصال وغيره، ووسـائله الناجعـة في الترويج لها مدعومة بالطاقة التأثيرية والتعويضية الهائلة في كاريزمية عبد الناصر.

كذلك أدى ضعف درجة التبلور حول أصل أزمة النمو المشتركة إلى تجريد الحزب من عنصر الاستقرار الفكري الداخلي على أطروحة وجود أسباب حقيقية لصراع ممكن ومثمر وحدوياً واشتراكياً وديمقراطياً مع الناصرية حول موضـوعة التطوير بسبب عدم وضوحها في العقل البعثي، وهو عنصر بالغ الأهمية في أي صراع تخوضه حركة عقائدية لأنه يعطيها الحصانة المعنوية الـلازمة للتـماسك الداخلي وسط الظروف الصعبة مما أضعف مركـزه الصراعي من هذا الجـانب أيضاً، كما يشهد بذلك تكاثر التصدّعات الداخلية وتنوعها خلال فترة ١٩٥٩ - ١٩٦٢ وما بعدها. فبالإضافة إلى الانقسامات المشار إليها سابقاً بقيادة مسئولي البعث في الأردن (١٩٥٩) والعراق (١٩٦٠) ولبنان (١٩٦٢)، كانت تصفية جناح أكرم الحوراني في سوريا خلال عام ١٩٦٢ مرتبطة أيضاً بموقف الحزب من

---

(١) انظر على سبيل المثال: **نضال البعث (ج ٦)**، م. س.، ص ١٠٨ - ١١٠.

الناصرية سلباً أو إيجاباً. وبينها تسبق هذا النوع من الانقسامات، وكلها في صميم الحزب ممثلاً بالشرائح القيادية العليا، وتعقبها عادة فترة تـوتّر وخلخلة داخلية، فإن استمرار هذه الحالة بدرجة ما حتى عام ١٩٦٦ ـ دليلاً على قوتها الاستثنائية حينذاك ـ يظهر في أنّ أحد خطوط الانشقاق الأعنف في تاريخ البعث لدخول عنصر السلطة فيه، وهو انقلاب شباط/ فبراير من ذلك العام بواسطة «اللجنة العسكرية»، كان يتشكل خلال تلك الفترة وتحت تأثير العامل نفسه[1].

بناء على ما سبق فإن التأثير السلبي للمواجهة الخفية والعلنية التي نشأت مع الناصرية، سواء من ناحية الانشغال باتقاء هذا التأثير ومكافحته أو الارتباك في الرؤية والأولويات، لحق بالطرف البعثي أكثر كثيراً بالمقارنة مع الناصرية، مما عطل دوره في كافة المناحي، ومن ضمنه اكتشاف المجرى الحقيقي لأي صراع مشروع بينهما بمقاييس تعظيم حيوية الثورية العربية، بالرغم من تأهيله الأفضل نسبياً لذلك حيث تساعده طبيعته العامة على صيانة ديناميكيته الفكرية. ويظهر ذلك في انتقاله من مرحلة تغليب الوحدة العربية كهدف بالمقارنة مع الحرية والاشتراكية منذ نشوئه إلى مرحلة المساواة الجدلية بينها[2]، وإن ظلت ذات طابع شكلي لاعضوي حتى تجربة الانفصال وبقيت غير مستكملة لجميع مقوماتها بعد ذلك.

ويمكن تتبع الكيفية التي تجسد بها ذلك التعطيل في أن مساهمة البعث بعد ذلك في بلورة وحدة التحليل المنهجي بين «القومي» و«الطبقي» والتوصل

---

(١) أ ـ د. منيف الرزاز: **الأعمال الفكرية والسياسية (ج ٢)**، م. س.، ص ٥٦؛ ب ـ بلغ التأثير العاطفي للفراق البعثي ـ الناصري عند بدايته حد أن الوزيرين البعثيين حمدون وقنوت قدما استقالتيهما لعبد الناصر وفي عينيهما «دموع صادقة ومخلصة». وهذا تعبير عن التمزّق النفسي الذي لم تجد أشكاله الفكرية والسياسية ما يساعدها على الالتئام لاحقاً. انظر: محمد حسنين هيكل (مقال)، **الأهرام**، تاريخ ١٩٦١/١١/١٧.

(٢) انظر مثلاً: أ ـ **نضال البعث (ج ٦)**، م. س.، ص ١٨٠، ١٨٥ ـ ١٨٦؛ ب ـ ميشيل عفلق: **معركة المصير الواحد**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة السادسة، ١٩٧٤، ص ٤١ ـ ٤٥؛ ج ـ ميشيل عفلق: **الكتابات السياسية الكاملة (ج ١)**، م. س.، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

باستخدامها إلى صياغة أكثر تطوراً مما سبق لمفهوم جدلية الأبعاد الوحدوية والاشتراكية والديمقراطية للنهضوية العربية، كما تتمثل في وثيقته النظرية الأهم بعض المنطلقات النظرية، كان لها وجه آخر يكشف عن ارتباك تطوره الفكري تعبيراً عن قصوره في تلبية الاحتياجات الارتقائية للثورية العربية، حتى لو كان ذلك عند نقطة أكثر تقدماً من الناصرية. وكان الميثاق الوطني، ذروة النضوج الفكري للناصرية قبل أن تقع قابليتها للتطور على هذا الصعيد وغيره ضحية التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي أنجزتها، قد حدّد الإطار الثلاثي الأهداف للتطور العربي وإن اقتصرت المعالجة الجدلية المباشرة للعلاقة بين مكوناته على ما يتصل بالاشتراكية والديمقراطية فقط بالرغم من تلمسه للعلاقة بين الوحدة والتكوين الاجتماعي[1].

على أن وثيقة المنطلقات النظرية التي عالجت الموضوع بدرجة أكثر شمولاً ووضوحاً لم تكن بعثية كلية لأنها كانت محور صراع داخلي نجم عن تداخل الحزب مع ما أطلق عليه تيار «الماركسية العربية» أو «تعريب الماركسية» وذلك في خضم حالة البلبلة لديه الناتجة عن الصراع مع الناصرية متفاعلاً مع عيوبه الذاتية الموروثة، وهو تيار لعب دوراً هاماً فيما يتعلّق بنقد الماركسية الستالينية وامتداداتها العربية وإضاءة المسألة الطبقية عربياً[2] ولكنه ظل ملتزماً بمنهج

(١) أ ـ الميثاق الوطني، م. س.، الأبواب الأول والخامس والسادس والتاسع؛ ب ـ د. عصمت سيف الدولة: الطريق إلى الاشتراكية العربية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٨، ص ١٤٢ ـ ١٥٨؛ ج ـ مخلص الصيّادي ومجدي محمد رياض: نقد جدل الإنسان، قراءة في فكر الدكتور عصمت سيف الدولة، م. س.، ص ١٠ ـ ١١. المرجع (ب) يقدم تصوراً مختلفاً لمفهوم الجدلية بالرغم من انتمائه إلى الرؤية القومية الناصرية، مستخدماً منهج «جدل الإنسان» الذي طوّره المؤلف في كتابه المعروف أسس الاشتراكية العربية. المرجع (ج)، الذي يعتبر نفسه على خط الناصرية، يتعرّض لمدى انتساب مجموع إنتاج د. سيف الدولة الفكري إليها نافياً ذلك. انظر في هذا الصدد أيضاً الهامش رقم (١) (ص ١٥ ـ ١٦) من المقدمة.

(٢) أهم ممثلي هذا التيار هما: أ ـ إلياس مرقص: في مؤلفاته (الماركسية والشرق، الماركسية في عصرنا، نقد الفكر القومي، الماركسية والمسألة القومية)؛ ب ـ ياسين الحافظ: في مؤلفاته =

التحليل المادي الجدلي. وقد تسبب هذا التداخل ـ مرتبطاً فيما بعد بازدياد تأثير تجربة السلطة في سوريا على تكوين البعث ـ في الحد من قدرة الحزب على إعادة تقييم المنطلقات النظرية وتطويرها باستكمال مقومات الجدلية في البعد السياسي لمكوّنها الديمقراطي، والمفهوم المنهجي خلفها. وجاء استقرار تجربة السلطة في العراق بعد عام ١٩٦٨ ليركز بدايات التوجه البعثي نحو الفكر التطبيقي من خلال سلطة الدولة مع استمرار إشكالية فعالية مؤسسته القيادية العليا، أهم مظاهر الإشكالية الأعم في تعميق محتواه وممارساته القومية.

بانتفاء إمكانية التصحيح البعثي لمجرى الصراع مع الناصرية سواء في بدايته أو خلال مسيرته الطويلة، على هذا النحو، تكتمل اللمسة الأخيرة فيما يبدو انعداماً لآلية تنظيم الخلاف أو كبحه في تاريخ الصراع الناصري ـ البعثي، بينما هو في الحقيقة تأكيد لوجود حتمية كامنة للتدهور المضطرد في العلاقة نظراً لانعدام صلتها المباشرة في وعي الفريقين بالحلقة الرئيسية لمهمات تطوير الثورية العربية كما حددتها وطرحتها أحوال المجتمع العربي العامة ودرجة تطور حركة التقدم العربي عشية الوحدة متحولة بقيامها إلى الحاجز الرئيسي الخفي أمام أي تقدم طالما بقيت دون إدراك ومعالجة. والمعنى المكمل لذلك بطبيعة الحال، هو أن بقية العوامل التي تسببت في الخلاف وتفاقمه ـ على أهميتها المباشرة والظاهرة كبداية له أو أثناء تطوره ـ كان من الممكن تدارك تأثيرها والتغلب عليه مهما كانت خطورته، إذا توفر شرط الانتباه إلى منبع الأزمة الحقيقي سواء كاحتمال أو إرهاصات لاحقاً أو واقع ملموس بعد ذلك.

وأكثر من ذلك، فإن وجود مثل هذا المنبع يحتم نشوء الخلافات دون الحاجة إلى مثيرات إضافية وحتى ضمن الإطار السياسي الواحد، لأنها تصبح عندئذ الشكل المموّه الذي تتقمصه حالة العجز عن صياغة إجابات مستوفية على الأسئلة التي تطرحها ضرورات التطور واحتياجاته، تعبيراً عن وضع البلبلة والتخبط الناتج عن ذلك خاصة عندما يزداد استحكاماً وشمولاً مع الزمن.

= (الهزيمة والإيديولوجية المهزومة، حول بعض قضايا الثورة العربية، في المسألة القومية الديمقراطية).

خاتمة

تبقى في نهاية هذه المحاولة للبحث عن الأصل المرجعي وراء معضلات الصلة بين قطبي الثورية العربية المعاصرة، الإشارة إلى أن السؤال المنطقي الذي يستدعيه هذا التصوّر حول كيفية مواجهتها، يتجاوز كثيراً الإطار الذي حددته هذه الدراسة لنفسها. مع ذلك، يؤمل أن يكون هناك قدر من الصحة في القول بأن حسن عرض المشكلة هو نصف حلها.

إن التحليل البعدي لأحداث التاريخ السياسي بالذات يظل عموماً مفيداً بصورة خاصة لأن الأشكال المتنوعة والمتعددة من التناقضات والاحتكاكات بين القوى والأفكار والأشخاص التي تحتمها طبيعته تحوّل المعاصرة إلى حجاب سميك بالفعل يحيط التناول الموضوعي للتطورات في وقتها بصعوبات جمة. وهكذا فإنه كلما بعدت شقة الزمن كلما تضاءل هذا النوع من الصعوبات بانطفاء العواطف وتراجع التحيزات واتضاح الحقائق المحجوبة بذلك وبغيره من الاعتبارات، سواء كوقائع مجرّدة محفوظة في الذاكرة أو الوثائق أو كمعنى يمكن استخراجه منها بالتأمل والاستنتاج. كل ذلك إضافة إلى تحسن أدوات التحليل والربط بازدياد المعارف النظرية وحصيلة التجارب التطبيقية بمرور الزمن.

غير أنه يبقى بعد هذا أن نتحسب لمزالق أخرى أهمها أن نتعلم من التاريخ أكثر مما يجب عندما نندفع للتنقيب فيه تحت وهم أننا أقدر على معالجته بسبب الميزات التي نمتلكها من الموقع الزمني الراهن بينما يمكن لهذه الميزات الحقيقية أن تقودنا إلى استنباط دروس وهمية من وقائع الماضي والغرق في افتراضات غير مؤسسة في تفسيرها، إذا لم نتقيد بالحد المعقول من الشروط المحددة للوعي في

المرحلة التاريخية المعينة.

من ناحية أخرى فإن الإيجابية الوحيدة التي يتيحها إهمال العلاقة البعثية ـ الناصرية كموضوع للبحث الأكاديمي والأعمال الفكرية حتى الآن، وعلى مدى فاصل زمني تجاوز الثلاثين عاماً، لا تزال في حاجة للصيانة من رواسب الأفكار والمواقف المسبقة التي ولدت حينذاك ويحتمل أن تكون حيّة إلى اليوم لدى بعض أفراد الجيل الذي عاصر تلك المرحلة وما زالوا نشطين ومؤثرين في الحياة العامة. كذلك فإن عدم إخراج الموضوع إلى مجال المناقشات الحيّة وتعريضه لتيارات الجدل الفكري والبحث العلمي طوال هذه الفترة وفّر لجراثيم الرواسب والحساسيات القديمة مناخاً من الركود الحاضن وحماية من مبضع التشريح والعلاج كفلا لها حياة مستمرة، وبالتالي قابلية وإمكانية الانتقال من جيل إلى آخر. وإذا كانت هناك ميزة واحدة للرؤية التي سعت هذه الدراسة إلى تقديمها فهي أنها تطرح طريقة للتفكير في كيفية تفسير أزمة العلاقة بين الناصرية وحزب البعث تخرج بها من إطار العوامل المباشرة إلى الإطار الأرحب، والحقيقي من وجهة نظرها، ألا وهو أزمة تطور التيار القومي نفسه. بذلك تتيح الدراسة أيضاً إعطاء الأولوية لمعيار أسلم من غيره في تقييم مسئولية كل طرف عن الإخفاقات والخلاف لاشتقاقه من إطار الثورية العربية القومية كمنظومة أفكار وإستراتيجية عمل تغييري تعبّر عن متطلبات نهضة الأمة العربية في ظروف العصر والتي يقاس عليها مدى صحة كافة ممارسات الاتجاهات السياسية التي تعتبر نفسها منتمية إليها. مع ذلك فإن كل ما يمكن قوله عن هذه المحاولة البحثية هو أنها لا تفعل أكثر من إثارة الموضوع وتقديم مادة للحوار حوله يؤمل أن يكون لها تأثير تقريبي للموضوع نحو بؤرة اهتمامات المثقفين والباحثين والمفكرين العرب القوميين وغير القوميين. أما ما يتجاوز ذلك إلى تقدير حدود نجاح المحاولة في تطبيق النهج الذي تقترحه للتعامل مع موضوعها وفي تجنب مزلق قراءة ما ليس موجوداً في تلك القطعة الهامة من التاريخ السياسي العربي التي تشكل قاعدته، ومزلق الوقوع تحت تأثير إفرازات غير الموضوعي من صراعات تلك المرحلة، فإنه أمانة متروكة لدى من يجد فيها ما يستحق جهداً يُبذل في الاطلاع عليها.

الفهرس

كتب أخرى للمؤلف:

- الثورة المهدية في السودان: مشروع رؤية جديدة، (مشترك مع محمد علي جادين) الخرطوم، دار الفارابي، طبعة أولى، ١٩٨٧ (توزيع المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت).
- موضوعات في الفكر والسياسة: منظور قومي من السودان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣.
- حوارات الهوية والوحدة الوطنية في السودان: وجهة نظر مختلفة، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٤.
- الحوار القومي ـ القومي: الضرورة والإمكانية (مدخل نقد جذري للتيار القومي العربي وأفكار تطبيقية حول السودان) بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٥.



صادر عن دار الطليعة

سلسلة «المفكر العربي»

اية ديمقراطية.. اية وحدة؟

د. عصام نعمان

المسالة الطائفية ومشكلة الاقليات

د. برهان غليون

ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق

د. خلدون ساطع الحصري

لبنان على طريق المستقبل

رغيد الصلح

الثورة الفلسطينية (طبعة ثانية)

أبعادها وقضاياها

ناجي علوش

خط القتال والنضال وخط التسوية والتصفية

ناجي علوش (طبعة ثانية)

المجالسية في النظرية والتطبيق

عزيز السيد جاسم

مسائل مرحلية في النضال العربي

عزيز السيد جاسم

الفكر العربي والقضايا القومية

العقل في الإسلام: بحث فلسفي في
حدود الشراكة بين العقل العلمي والعقل الديني
د. خليل أحمد خليل

في شرعية الاختلاف
د. علي أومليل

مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر
د. كمال عبد اللطيف

التراث بين السلطان والتاريخ
د. عزيز العظمة

التاريخ والأسطورة
الحراك الثقافي في المنطقة (العربية) قديماً
د. عبد الهادي عبد الرحمن

الحداثة والتراث: الحداثة بوصفها إعادة تأسيس جديد للتراث
عبد المجيد بوقربة

الدولة القطرية والنظرية القومية
جورج طرابيشي

جدل التنوير: نهضة المشرق قبل الف عام
د. هيثم مناع

دكتاتورية التخلف العربي
مقدمة في تأصيل سوسيولوجيا المعرفة
د. غالي شكري

سيد قطب: الخطاب والايديولوجيا
د. محمد حافظ دياب

في المسألة القومية والديمقراطية
ياسين الحافظ

علامات الزمن : تساؤلات واعتراضات للزمن العربي الراهن
ابراهيم العريس

ثلاثة لبنانيين في القاهرة شبلي الشميل، فرح أنطوان، رفيق جبور
د. رفعت السعيد

شؤون الوطن العربي

مجانين السلام
القصة السرية لمفاوضات أوسلو بين منظمة التحرير
الفلسطينية واسرائيل
ماريك هالتر وايريك لوران

اتفاق غزة أريحا: التحديات ـ المخاطر ـ التداعيات
قراءات مختارة من المساهمات العربية
اعداد: د. محمود عبد الفضيل

حرب الخليج والنظام العالمي الجديد
العرب إلى أين؟
عبد الإله بلقزيز

الإنتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة
بحث في الذخبة السياسية
د. علي الجرباوي

نحو ديمقراطية تكاملية
صياغة دستورية جديدة للنظام اللبناني
د. عصام نعمان

إلى اين يسير لبنان؟
أبحاث ومشروعات في قضايا المصير والنظام السياسي
د. عصام نعمان

العرب في الحاضر
أفاق حرب تشرين ١٩٧٣
محمود حسين

تاريخ الحركة الإشتراكية في مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥
د. رفعت السعيد

الصحافة اليسارية في مصر ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢
د. رفعت السعيد

عرس الدم في لبنان
د. غالي شكري

البعث ولبنان
نقولا الفرزلي

الرافضون: الحركة الطلابية في لبنان
إعداد مركز ٢١ للأبحاث

العمل الإشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني
حلقة دراسات «لبنان الاشتراكي»

عمدوني.. فأعطى اسماً
نظرة إيمان إلى الحرب اللبنانية ـ «شهادة»
جيروم شاهين

النضال الصامت
ثلاثون سنة تحت الإحتلال الصهيوني
(تاريخ شفهي أجراه هشام شرابي)
صالح برانسي

حملة ايلول والمقاومة الفلسطينية
الجبهة الشعبية الديمقراطية

أوراق ايلول
بسام ابو شريف

فلسطين والخطر المصيري
هنري أبو خاطر

فارس القسطل عبد القادر الحسيني
عاصم الجندي

في الوحدة الوطنية البحرانية
الجبهة الشعبية في البحرين

مطبعة دار الكتب ساحة رياض الصلح بناية اللعازارية تلفون: ٦٤٥٠٣٩ (٠١)

١٠٠٠/٩٥/١١٨٧

العلاقة الناصرية ـ البعثية

□ يبدو مؤكداً أن عملية المراجعة وإعادة التأسيس التي شرع بها الفكر السياسي القومي العربي منذ ما يتجاوز العشرين عاماً لم تشمل مسألة الخلاف الناصري ـ البعثي. فبالمقارنة مع كافة الاتجاهات والحركات والأنظمة القومية الحديثة الأخرى، فإن الناصرية والبعث شكّلا أكثر أطرافها أهميةً وتأثيراً على تطورها. ومع ذلك فإنه لا توجد حتى الآن دراسة متكاملة أو شبه متكاملة منشورة عن هذا الموضوع، سواء عند الطرفين المعنيين مباشرةً أو لدى الباحثين العرب أو الأجانب (...) وهذا وحده مبرر كاف لإحياء الاهتمام بهذا الموضوع.

□ ... ونقطة الانطلاق هنا هي أن العلاقة الناصرية ـ البعثية، توافقاً أو تناقضاً، هي في التحليل النهائي علاقة الحركة القومية عموماً بنفسها، لأنهما بالرغم من كل التباينات الطبيعية بينهما ـ وتلك التي خلقها أو أجّجها التدهور الصراعي للخلاف ـ تنتميان موضوعياً وفي تصورهما الذاتي إلى ظاهرة فكرية ـ سياسية واحدة هي الصيغة القومية الحديثة في مواجهة تحديات العصر.

□ يترتب على ذلك أن جهود إعادة اكتشاف هذه الظاهرة على ضوء النكسات والتجارب اللاحقة وتقييمها وتصحيح مسيرتها ـ ومن ثم المساهمة في التقدم العربي مع بقية الاتجاهات والقوى السياسية الحيّة ـ ظلت مفتقرة إلى حلقتها الرئيسية التي يكشف عنها السؤال المشروع منطقياً التالي: **هل يُعقل أن تكون أزمة العلاقة بين قطبي الصيغة القومية معزولة عن أزمة تطور هذه الصيغة نفسها؟** وهو سؤال بديهي إلى درجة أنه يُكاد يكون جزءاً من تعريف الأزمة نفسها، والغالب ـ لذلك ـ أن في الإجابة عليه يكمن سر استمرارها.

(من المقدمة)

20
1

دار الطليعة للطباعة والنشر ـ بيروت